

المقرئ

كتاب
الغاية

Columbia University
in the City of New York

THE LIBRARIES



بجته التأليف والترجمة والنشر

كتاب

إغاثة الأمة بكشف الغمة

لتقي الدين أحمد بن علي المقرئ

قام على نشره

جمال الدين محمد الشيال

مدرس التاريخ

بمدرسة العريش الابتدائية الأميرية

محمد مصطفى زيادة

أستاذ مساعد

بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول



القاهرة

مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر

١٣٥٩ هـ - ١٩٤٠ م

893.7M281

R1



تصدير

المقريزى عميد لا يدانيه أحد من المؤرخين فى مصر منذ العصور الوسطى حتى الآن ، وكتبه التى خلفها لاشك عيون بين الكتب التى أخرجت للناس فى التاريخ المصرى ، وهذه الكتب التى صرف المقريزى معظم حياته فى تأليفها ، وعزف عن وظائف الدولة من أجلها ، إماموسوعات ضافية كالمواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، والسلوك لمعرفة دول الملوك ، أو رسائل صغيرة فى موضوعات معينة ، مثل كتاب النزاع والخصام فيما بين بنى أمية وبنى هاشم ، وشذور العنود فى ذكر النقود ، وغيرها من النوعين كثير قيم ؛ وكتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة ، الذى تخرجه لجنة التأليف والترجمة والنشر فى هذه الطبعة من النوع الثانى ، وهو من كتب المقريزى التى لم تنشر قبل الآن ، والتى لا يكاد يعرف عنها أحد شيئاً ، إلا المستشرقون وقليل من القوامين على التاريخ المصرى^(١) .

ويمتاز هذا الكتاب بطرافة موضوعه ، كما يدل على تفوق مؤلفه ، إذ يتناول تاريخ المجاعات التى نزلت بمصر منذ أقدم العصور إلى سنة ٨٠٨ هـ ، وهى السنة التى ألّف فيها^(٢) . والمقريزى فى هذا الكتاب — فيما نعلم — هو المؤرخ المصرى الوحيد الذى تعرض بالبحث لتلك الناحية الاقتصادية الاجتماعية

(١) استمد المستشرق الفرنسى (Sauvair) كثيراً من هذا الكتاب فى مؤلفه :

(Materiaux pour servir à l'histoire de la Numismatique et de la Métrologie Musulmanes) ، واختصره على مبارك باشا فى الخطط التوفيقية (ج ٧ ، ص ١٦ —

٢١) ، كما نقل منه شهاب الدين أحمد الحجازى كثيراً فى مؤلفه كتاب نيل الرائد فى النيل الزائد . انظر كشاف المخطوطات العربية بالمتحف البريطانى بلندن (B. M. Add. 23333) .

(٢) انظر ص ٤١ ، ٤٣ ، ٨٦ .

من تاريخ مصر ، فهو في تدوينه لأخبار المجاعات يحاول أن يتقصى أسبابها ، ويقترح العلاج الاقتصادي الصحيح لدرئها ودوائها ، كما أنه يتناول طبقات المجتمع المصري في عهده بالتقسيم والتصنيف ، ويصف كل طبقة من طبقاته في شيء من التفصيل .

والواقع أن المقرئ قد شابه بهذا الكتيب أستاذ ابن خلدون في "المقدمة" ، فكلاهما كتب في صميم النواحي الاقتصادية الاجتماعية ، ماعدا أن كتاب "إغاثة الأمة بكشف الغمة" قاصر على مصر الإسلامية ، و "المقدمة" شاملة للعالم الإسلامي بوجه عام ؛ بل إن أوجه الشبه بين الكتابين — والقياس مع الفارق في الحجم — تتمدد إلى طريقة العرض في كل منهما ، فكلا المؤرخين يبدأ كل فصل من فصول كتابه بمخاطبة القارئ والدعاء له ، ثم يعرض لحقائق موضوع الفصل في أسلوب علمي موجز ، تغلب عليه الصبغة الفلسفية ، وتمخله الاستشهادات التاريخية ، ثم يختتم الفصل بآية أو آيتين من القرآن ، أو بيت من الشعر يناسب المقام .

ويشير المقرئ في عباراته الافتتاحية إلى سبب تأليفه لهذا الكتاب ، وهو أن جماعة متقطعة حدثت في زمنه من سنة ٧٩٦ إلى ٨٠٨ هـ^(١) ، فرأى أن يبين أن "ما بالناس سوى سوء تدبير الزعماء والحكام ، وغفلتهم عن النظر في مصالح العباد ، لأنه كما مر من الغلوات ، وانقضى من السنوات المهلكات" ^(٢) . ولقد ساعدته تجاربه الخاصة ، التي اكتسبها أثناء توليته وظيفة الحسبة بالقاهرة (٨٠١ — ٨٠٢ هـ) ، على معالجة موضوعات الكتاب في دقة العالم بحبايا الحياة الاقتصادية ، وربما كانت وفاة ابنته الوحيدة (سنة ٨٠٦ هـ) في الطاعون الذي

(١) انظر ص ٣ — ٤ ، ٤١ — ٤٣ .

(٢) انظر ص ٤ .

أعقب إحدى فترات تلك المجاعة الطويلة من أسباب اهتمامه أيضاً .

هذا وقد ذكر المقرئ في حَرَدِ المتن (Colophon) أنه قد تيسَّر له ترتيب هذه المقالة وتهذيبها في ليلة واحدة من ليالى الحرم سنة ثمان^(١) وثمانمائة ، ولم يذكر صراحة أنه كتبها كتابة تلك الليلة ؛ فالراجح أن ذلك التاريخ منصبٌّ على الترتيب والتهذيب ، وأن الكتابة نفسها قد استغرقت منه فترة سابقة . ومهما يكن ، فالواضح من هذه العبارة أن المقرئ كان موفور النشاط ، متحمساً لإنجاز ما بيده ، حتى ينصرف لغيره من أنواع الإنتاج العلمى .

ولكتاب ”إغاثة الأمة“ وأشباهه من الرسائل الصغرى ، للمقرئ وغيره من كبار المؤرخين وصغارهم في مصر الإسلامية ، أهمية خاصة تقتصر عنها الكتب الكبرى لأولئك المؤرخين ، فبينما تموج مؤلفاتهم الضخمة بأخبار الخلفاء والسلطين والملوك والأمراء ، وتؤود بحوادث العزل والولاية ، وتفتَّش بالتراجم والوفيات والحروب والتجاريد ، حتى تكاد شخصية المؤلف لا توجد أو ترى إلا بمنظار ، إذا بهذه الكتب الصغيرة تلقى كثيراً من الضوء على شيء من هوية مؤلفيها ، وتوضح الطريق لفهم الحالة الفكرية بينهم في مختلف العصور والعهود . ذلك لأن الكتاب يعرض في أمثال تلك الكتب لمسألة معينة ، فيتمحلل من قيود تسجيل الحوادث ، ويجرؤ أحياناً على الإدلاء بآرائه في نظم الحكم وقواعده ، بل يحاول أن يعلل بعض الظواهر تعليلاً عقلياً ، ويناقش بعض العيوب نقاشاً حراً .

ومما يزيد في أهمية هذا الكتاب أيضاً أن أحد فصوله أصلُ رسالة أخرى من رسالات المقرئ الصغيرة ، وهى ”شذور العقود في ذكر النقود“ ، فقد

كتبها لتكون فصلا من فصول كتاب "إغاثة الأمة"، ثم جعلها بعد ذلك كتاباً مستقلاً بعنوان خاص^(١).

وسيلاحظ القارىء في ثنايا المتن هنا عرضاً لطيفاً للأساليب التي كان أرباب الحكم في مصر يطبقونها لتخفيف آلام المجاعات وأمراضها عن الشعب المصرى في العصور الوسطى، وهى لا تختلف كثيراً عن وسائل الملوك والحكام في التاريخ الأوروبى بإزاء الكوارث الماثلة فى نفس العصور. غير أنه مما يدعو إلى الغرابة أنه رغم تنابع المجاعات، ورغم أن هذا الكتاب مفرد لتاريخها فى مصر، لم يذكر المقرئ سوى حادثتين^(٢) يمكن الاستدلال منهما على يقظة الشعب وثورته على ما كان هنالك من أسباب اقتصادية عددها المقرئى وأسهب فى شرحها^(٣).

والكتاب — إلى هذا كله — يتضمن إشارات علمية معقولة ذات أهمية للمستغلين بكتابة التاريخ المصرى فى العصور الوسطى، ومن تلك إرجاع الفتح الفاطمى لمصر إلى عامل اقتصادى^(٤) فوق العوامل الحربية المعروفة، ومنها أيضاً أن الخليفة الفاطمى كان يلقب أحياناً بلقب "السلطان"^(٥)، وأن لفظ "روزنامج" كان من مصطلح الدواوين الفاطمية بمعناه المعروف فى العهد العثمانى^(٦).

ولقد رجعنا فى نشر هذا الكتاب إلى ثلاث نسخ مخطوطة، وهى: نسخة ضمن مجموعة من مؤلفات المقرئى الصغرى بمكتبة ولى الدين بجامع بايزيد

(١) المقرئى: شذور العقود فى ذكر النقود (ed. Tychsen) ص ٥٠.

(٢) انظر ص ١١، ٢٥ — ٢٦.

(٣) انظر ص ٤٣ — ٤٧.

(٤) انظر ص ١٣.

(٥) انظر ص ٢٠ — ٢١، ٢٢.

(٦) انظر ص ٢١.

بإستانبول (رقم ٣١٩٥)، وتاريخ كتابتها سنة ١١٠١ هـ ، وقد جعلناها أصلاً للنشر لحسن خطها ووضوحه ، ورمزنا إليها بالحرف (و) في الحواشي ؛ ونسخة دار الكتب المصرية ، وتوجد ضمن مجموعة رسائل لعدة من المؤلفين تحت (رقم ٧٧) مجاميع ، وتاريخ كتابتها غير مذكور ، وقد رمزنا إليها بالحرف (م) ، وهى رديئة الخط غامضة القراءة أحياناً ، غير أنها ممتازة عن النسخة السابقة بزيادات أدمجناها فى مواضع شتى بالمتن بين حاصرتين ؛ ونسخة مكتبة الجامعة بكامبردج بالإنجليزية تحت رقم (2 — 746) ، وتاريخ كتابتها سنة ١١١٢ هـ ، وقد رمزنا إليها بالحرف (ك) ، وهى أقل النسخ الثلاث قيمة من جميع الوجوه .

ويوجد عدا هذه النسخ نسختان أخريان بإستانبول : إحداهما بمكتبة عاطف أفندى ، والثانية بمكتبة نور عثمانية ، كما توجد نسخة أخرى بالمكتبة الأهلية بباريس ، وقد ثبت لدينا بالمقابلة والمقارنة أن هذه كلها أقل قيمة من النسخ السابقة . والآن وقد وضحنا قيمة هذا الكتاب ، وشرحنا طريقة نشره إجمالاً ، فقد حقّ علينا الشكر لكل من عاون فى إخراجه من ظلمات المخطوطات إلى وضّح المطبوعات ، وأولهم الأستاذ أحمد أمين رئيس لجنة التأليف والترجمة والنشر ، إذ طالعه فقصى بأهميته وأحقّيته بالطبع ، وتولّى تركيته عند مجلس الإدارة للجنة التأليف ، وأشرف على إنهائه بقراءة صفحاته كلها متنّاً وحاشية قبل الطبع . كذلك نسدى الشكر إلى الدكتور هـ . رتر (H. Ritter) المستشرق القيم بإستانبول ، لمعاونته لنا فى الحصول على صور شمسية من مختلف النسخ الخطية ، وإلى الأستاذ جاستون فيت (Gaston Wiet) مدير الآثار العربية بالقاهرة لإرشادنا إلى بعض المراجع التى استعنا بها فى حواشى هذا الكتاب .

محمد مصطفى زبارة ، جمال الدين محمد الشبال

مصر الجديدة } ٢٢ ذو الحجة سنة ١٣٥٨
٣١ يناير سنة ١٩٤٠

أسماء المراجع المتداولة في الحواشي

ابن إياس (محمد بن أحمد ... الحنفى المصرى) : بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، ٣ أجزاء ، (بولاق ، القاهرة ، ١٣١١ هـ) .
ابن بطوطة (محمد بن عبد الله اللواتى الطنجى) : تحفة النظار فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار ، ٤ أجزاء .

(ed. Defrémery & Sanguinetti, Imprimerie Imperiale, Paris, 1853 — 1859).

انظر أيضاً (Gibb) فى المراجع الأوربية .
ابن ممتاى (الأسعد شرف الدين أبى المكارم بن أبى سعيد ...) : قوانين الدواوين (مطبعة إدارة الوطن ، القاهرة ، ١٢٩٩ هـ) .
ابن وصيف شاه (إبراهيم) : كتاب أخبار مصر لما قبل الإسلام . كتاب جواهر البحور ووقائع الأمور ، وعجائب الدهور (مخطوط رقم ٢٢٥٥ تاريخ ، دار الكتب المصرية) .

أبو الفداء (الملك المؤيد عماد الدين ... إسماعيل) : المختصر فى أخبار البشر (دار الطباعة ، إستانبول ، ١٢٨٦ هـ) .

أبو المحاسن (جمال الدين يوسف بن تغرى بردى) : النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة (دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٢٩ —) .
البغدادى (عبد اللطيف) : كتاب الإفادة والاعتبار (مطبعة المجلة الجديدة ، القاهرة ، سنة ؟)

حسن (حسن إبراهيم) . الفاطميون فى مصر (وزارة المعارف العمومية ، القاهرة ، ١٩٣٢) .

حسن (زكى محمد) . كنوز الفاطميين (دار الآثار العربية ، القاهرة ، ١٩٣٧) .

السيموطى (جلال الدين عبد الرحمن ..). حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة،
جزءان. (مطبعة الموسوعات، القاهرة، ١٣٢١ هـ).

الطبرى (أبو جعفر محمد بن جرير): تاريخ الرسل والملوك (De Goeje).
عنان (محمد عبد الله): مصر الإسلامية وتاريخ الخطط المصرية. (مطبعة دار الكتب
المصرية، القاهرة، ١٩٣١).

فهرس دار الكتب المصرية.

القلقشندي (أبو العباس أحمد ...). صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ١٤ جزءاً.
(دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩١٣ — ١٩١٩).

الكندي (أبو عمر محمد بن يوسف). كتاب الولاة والقضاة.

(ed. R. Guest....)

الماوردي (أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي): الأحكام
السلطانية (مطبعة الوطن، القاهرة، ١٢٩٨ هـ).

محيط المحيط.

المقریزی (تقی الدین أحمد بن علی ...):

الأوزان والأكيال الشرعية. (ed. Tychsen. Rostock, 1797).

السلوك لمعرفة دول الملوك، نشر محمد مصطفى زيادة، ج ١، (مطبوعات
لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٣ — ١٩٣٩).

شذور العقود في ذكر النقود. (ed. Tychsen, Rostok, 1797).

انظر أيضاً (De Sacy) في أسماء المراجع الأوربية.

المواظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، جزءان (بولاق، القاهرة،
١٢٧٠ هـ).

النويري (شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب). نهاية الأرب في فنون الأدب
(دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٢٩ —).

ياقوت (شهاب الدين أبو عبد الله ... الحموي): كتاب معجم البلدان، ٦ أجزاء.
(ed. Wüstenfeld, Leipzig, 1866 — 1870).

المراجع الأوربية

Cambridge Mediaeval History, Vol 2.

De Bouard (M.) : Sur L'évolution Monétaire de l'Egypte Médievale. (Rev. Soc. Econ. Polit. etc, XXX, la Caire, 1939).

Defrémery & Sanguinetti: Ibn Battoutah, Voyages.

انظر ابن بطوطة في المراجع العربية .

De Sacy (Sylvestre) : Traité Des Monnaies Musulmanes, trad. de l'Arabe de Makrizi (Bibliothèque des Arabisants Français. Tome I. pp. 9—66; Le Caire, Imprimerie de l'Institut Français, d'Archeologie Orientale, 1905).

Dozy (R. P. A.) : Dictionnaire Des Noms Des Vêtements chez Les Arabes. (Amsterdam, Müller, 1845).
Supplément Aux Dictionnaires Arabes (Brill, Leiden, 1881).

Gibb (H. A. R.) : Ibn Battuta. (Butterworth. London 1929).

Encyclopaedia of Islam.

Lane-Poole (Stanley.) : Cairo. (Dent, London, 1924).

Le Strange (G) : Palestine Under The Moslems. (Palestine Exploration Fund, London, 1890).

Muir (Sir W.) : The Caliphate. ed Weir. (Edinburgh, Grant, 1924).

Quatremère, (E) : Histoire Des Sultans Mamlouks. 2. Vols. (Paris 1837 — 1852).

Sauvaire, (M. H.) : Matériaux Pour Servir à l'Histoire de la Numismatique et de la Métrologie Musulmanes, 2 Volumes. (Extrait du Journal Asiatique, Paris, Imprimerie Nationale, 1872, 1885).

Tychsen (O. G.) : Al-Makrizi Historia Monetae. Arabical e codice Escorialensi. (Rostock, 1797).

(انظر المقرئى فى المراجع العربية) .

Wiet (G.) : Les Biographies du Manhol Safi. (Memoires De L' Institut D'Egypte. T. 19, Le Caire, 1932).

Zetterstèen (K. V.) : Beiträge zur Geschichte der Mamlukensultane. (Brill, Leiden, 1919).

تصحیحات

الصفیفة المراد إثباتها	سطر	صفحة
الفسطاط	١٩	١٧
(٣)	١٨	٢٤
رُزِّیک	٢١	٢٨
خِدم	١٢	٤٥
، ص ١٤٧	١٧	٤٩
نُعمة	٧	٦٨

المقریزی

كتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة

(١ ب) بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم . الحمد لله مصرف الأمور بحكمته ، ومجريها كيف يشاء بقدرته ، أنعم على قوم فأوقفهم على ما خفي من بديع صنعته ، ووقفهم لاتتباع ما درس من شريعته ، وآتاهم بيانا وحكما ، وألهمهم معارف وعلما ، وأيدهم فى أقوالهم ، وسددهم فى أفعالهم ، حتى بينوا للناس أسباب ما نزل من الحن ، وعرفهم كيف الخلاص مما حل بهم من جليل الفتن ؛ وأضلّ آخرين فأكثرُوا فى الأرض الفساد ، وأملى لهم حتى أهلكوا بطغيانهم العباد والبلاد ، واستدرجهم من حيث لا يشعرون ، فهم فى ضلالهم يعمهون ، ويباطلهم يفرحون ، ولعباد الله يُذلّون ، وعن عبادة ربهم يستكبرون .

أحمدُه حمد عبده عَرَفَ قدرَ أنعمَ الله عليه فعجز عن شكرها ، وعلم أن الأمور من الله ومرجعها إلى الله ، فاعتمد عليه فى تيسير عسرها .

وصلى الله على نبينا محمد الذى هدى الله به العباد ، وأزال بشرعته الجور والفساد ، وعلى آله وأصحابه ، وأوليائه وأحبابه ، صلاة لا ينقطع مددها ولا يحصى عددها .

وبعد فإنه لما طال أمد^(١) هذا البلاء المبين ، وحلّ فيه بالخلق أنواع العذاب المهيّن ، ظنّ كثير من الناس أن هذه الحن لم يكن فيما مضى مثلها ولا مرّة فى زمن شبهها ؛ وتجاوزوا الحدّ فقالوا لا يمكن زوالها ، ولا يكون أبداً عن الخلق

(١) كذا فى م (١٤ ب) فقط ، وفى نسخة والى اعتمدت أصلا للنشر ، وكذلك ك (١٩ ب) "امر" .

انفصالها ؛ وذلك أنهم قوم لا يفقهون ، وبأسباب الحوادث جاهلون ، ومع العوائد واقفون ، ومن روح الله آيسون . ومن تأمل هذا الحادث من بدايته إلى نهايته ، وعرفه من ^(١) أوله إلى غايته ، علم أن ما بالناس سوى سوء تدبير الزعماء والحكام ، ^(٢) (١٢) وغفلتهم عن النظر في مصالح العباد ، لا أنه كما مر من الغلوات ^(٣) ، وانقضى من السنوات ^(٤) المهلكات ؛ إلا أن ذلك يحتاج إلى إيضاح وبيان ، ويقتضى إلى شرح وتبيان . فعزمت على ذكر الأسباب التي نشأ منها هذا الأمر الفظيع ، وكيف تمادى بالبلاد والعباد هذا المصابب الشنيع ؛ وأختم القول بذكر ما يزيل هذا الداء ، ويرفع البلاء ، مع الإلماع بطرف من أسرار هذا الزمن ، وإيراد بُد مما غبر من الغلاء والحن ؛ راجيا من الله سبحانه أن يوفق من أسند إليه أمور عبادته ، وملّكه مقاليد أرضه وبلاده ، إلى ما فيه سداد الأمور ، وصلاح الجمهور ، [إذ الأمور ^(٥)] كلها — [قلها ^(٥)] وجلها — إذا عرفت أسبابها سهل على الخبير صلاحها ، وبالله المستعان على كل ما عثره وهان ، [وَهُوَ يَقُولُ الْحَقَّ وَيَهْدِي ^(٦) إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ] .

-
- (١) كذا في نسختي م (١٤ ب) ، ك (١٩ ب) ، أما نسخة و فنصها : ” وعرف من أوله غايته “ ، وهو ركيك ناقص .
- (٢) كذا في جميع النسخ ، والصحيح ” أغلبية “ ، ومفرده ” غلاء “ بفتح الغين ؛ أما ” الغلوات “ ففردها ” الغلوة “ ، ومعناها ” المرة والغاية “ ، ورمية السهم أبعد ما يقدر عليه “ ، وتجمع أيضاً على ” غلاء “ بكسر الغين . (محيط المحيط) .
- (٣) كذا في نسختي م ، ك ، وفي ” السنون “ ، وهو خطأ نحوي لعل منشؤه تهاون الناسخ .
- (٤) (٥٤) أضيف ما بين الحاصرتين من نسختي م ، ك ، حيث العبارة كالآتي : ” إذ الامور قلها وجلها “ .
- (٦) أضيف ما بين الحاصرتين من ك (٢٠) ، وهو غير موجود في نسختي و ، م .

فصل في ذكر مقدمة حكمية تشتمل على قاعدة كلية

اعلم أيُّدك الله بروح منه ، ووفقك إلى الفهم عنه ، أنه لم تنزل الأمور السالفة كلها كانت أصعب على من شاهدها ، كانت أظرف عند [من^(١)] سمعها . وكذلك لا تزال الحال المستقبلية تُتصوّر في الوهم خيرا من الحالة الحاضرة ، لأنّ ملالة الحالة الحاضرة تزيّن في الوهم الحالة المستقبلية ؛ فلذلك لا يزال الحاضر أبداً منقوصا حقه مجحودا قدره ، لأنّ القليل من شرّه يُرى كثيرا ؛ إذ القليل من المشاهدة أرسخ من الكثير من الخبر ، وإذ مقاساة اليسير من الشدة أشق على النفس من تذكّر الكثير مما سلف منها . مثال ذلك شخص أرقته البراغيث ليلة ، فتذكّر بذلك ليالي ماضية أرقته فيها حرارة الحُمى ؛ فغير ذى شك أن توهم تلك الحمى ، وتذكّر تلك الأيام الماضية ، أخفّ عليه من ديب البراغيث على جسمه في وقته ذلك . ولا جرم أن هذا الحال وإن كان هكذا موقعه في^(٢) الوقت الحاضر من الحس ، فليس كذلك حكمه في الحقيقة ، لأنّه لا يقدر أحد أن يثبت القول بأن ديب البراغيث على الجسم وقرصها أنكى من حرارة الحمى ، وأن السهر في حال الصحة أشد من السهر على (٢ ب) أسباب المنية .

ولما كانت الحالتان هكذا في التمثيل ، وجب علينا أن نسلم للقائلين الذين ضابقوا ذرعاً بحوادث زمنهم على ما زعموه من أن هذه الحوادث صعبة عليهم ، ولا نسلم [لهم^(٣)] ما جاوزوا به الحد^(٤) ، من [ادعائهم^(٥)] أنّها في المقارنة والقياس

(١) ليس لما بين الحاصرتين وجود في و ، ولكنه في م ، ك .

(٢) كذا في م فقط ، وهو في و ، ك "من" .

(٣) أضيف ما بين الحاصرتين من م ، ك .

(٤) كذا في م ، ك ، وهو في و "الحق" .

(٥) ليس لما بين الحاصرتين وجود في و ، ولكنه في م (١١٥) ، ك (٢٠ ب) .

أصعب من التي مضت . مثاله [لو أن رجلاً قام من فراشه وهو بمصر في بعض أيام الشتاء سحراً ، وبرز^(١) إلى رحاب داره ، فرأى الأمطار نازلة والأرض بالماء قد امتلأت ، فقال هذا يوم شديد البرد ، لكان ذلك من قوله غير مردود ولا مُنكر ، لأنه قال بما وجد في نفسه ، وبما جرت عادة الناس أن يقولوه . فإن عجز عن احتمال ما وصل إلى جسمه من البرد ، ورجع إلى فراشه فالتحف ، وقال هذا اليوم برده أشد من البرد الواقع ببلاد الروم والترك ، لم تجز هذه المقالة ، وعدّ قائلها في الضعف واللين والفرارة^(٢) بمنزلة بُنَيَات الحدور وربّات الحبول ؛ بل نُخرجه عن لحافه^(٣) ، ونُريه الأطفال وكيف يمرّون في تلك المياه ويلعبون بها ، فيعلم إذا رأى ذلك أن الذي أظن فيه من الشكاية لزمانه ليس لإفراط شدة الزمان ، لسكنه لضعف صبره وقلة احتماله .

وسأذكر إن شاء الله تعالى من الغلوات^(٤) الماضية ما يتّضح به أنها كانت أشد وأصعب من هذه الحن التي^(٥) نزلت بالناس في هذا الزمان بأضعاف مضاعفة ، وإن كانت هذه الحنة مشاهدة وتلك خيراً .

واعلم أن السموع الماضي لا يكون أبداً موقعه من القلوب موقع الموجود الحاضر في شيء من الأشياء ، وإن كان الماضي كبيراً والحاضر صغيراً ، لأن

(١) كذا في م فقط ، وفي ك ، و "مر" .

(٢) الفرارة — بفتح الفين — التصابي بعد حنكة ، والفقلة . (محيط المحيط) .

(٣) في و "بل بنخرجه من لحافه وزيه بالأطفال ... " ، والصيغة المثبتة هنا من م (١٥ ب) .

(٤) كذا في جميع النسخ ، وسنحافظ على هذه الصيغة فيما يلي بغير تعليق . (انظر ص ٢ ، حاشية ٢) .

(٥) في و "الذي" ، وهو كما بالمتن بالنسخ الأخرى .

القليل من المشاهدة أكثر من الكثير بالسمع . وَاللَّهُ يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ .
وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ، وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ .
[وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ ^(١) وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ] .

فصل في إيراد ما حلَّ بمصر من الغلوات وحكايات يسيرة من أنباء تلك السنوات

اعلم حاط ^(٢) الله نعمتك وتوَلَّى عصمتك ، أُنْ الغلاء والرخاء ما زالا
يتعاقبان في عالم الكون والفساد ، منذ (١٣) برأ الله الخليفة في سائر الأقطار
وجميع البلدان والأمصار . وقد دَوَّنَ نَقْلَةَ الأخبار ذلك وبَسَطُوا خبره في كتب
التاريخ ، وعزى إن شاء الله تعالى أن أفرد كتاباً يتضمن ما حلَّ بهذا النوع
الإنساني من الحن والكوائن الجليحة ، منذ آدم عليه السلام ، وإلى هذا الزمن
الحاضر ، فإنني لم أر لأحدٍ في ذلك شيئاً مفرداً ^(٣) . وأذكرُ هنا جليل ما حلَّ
بمصر خاصة من الغلاء فقط ، على سبيل الاختصار ، والإضراب عن التطويل
والإكثار ^(٤) . فأقول وبالله أستعين فهو المعين ، قد ذكر الأستاذ إبراهيم بن
وصيف ^(٥) شاه في كتاب أخبار مصر لما قَبْلَ الإسلام ، وهو كتاب جليل

(١) ما بين الحاصرتين وارد في ك فقط .

(٢) كذا في جميع النسخ وهو صحيح ، ومعناه حفظ وصان وتعهد . (محيط المحيط) .

(٣) في و ”مفرداً“ والصيغة المثبتة هنا من م (١٥ ب) ، وهي أحسن .

(٤) في و ”الأكرار“ .

(٥) يوجد قبالة هذا الاسم ، بهامش الصفحة في و فقط ، العبارة التالية بخط المتن :
ونصها ”لإبراهيم بن وصيف شاه كتاب جليل كثير الفوائد في أخبار مصر“ ، ولعل المقصود
بذلك كتاب ”جواهر البحور ووقائع الأمور ، وعجائب الدهور“ ، المنسوب إلى ابن وصيف

الفائدة رفيع القدر ، أن أول غلاء وقع بمصر كان في زمن الملك السابع عشر من ملوك مصر قبل الطوفان [واسمه أفروس بن مناوش الذي كان طوفان^(١)] نوح عليه الصلاة والسلام في زمنه ، على قول ابن هرجيب بن شهلوف^(٢) . وكان سبب الغلاء ارتفاع الأمطار وقلة ماء النيل ، فعقمت أرحام البهائم ، ووقع الموت فيها لما أراد الله سبحانه وتعالى من هلاك العالم بالطوفان . ثم وقع غلاء في زمن فرعان بن مسور^(٣) ، وهو التاسع عشر من ملوك مصر قبل الطوفان ؛ وسببه أن الظلم والمهرج كثر حتى لم ينكره أحد ، فأجذبت الأرض وفسدت الزروع ، وجاء بعقب ذلك الطوفان ، فهلك الملك فرعان وهو سكران ، وهو أول من سمي [باسم فرعان^(٤)] .

ثم وقع غلاء في زمن أتريب^(٥) بن مصريم ، ثالث عشر ملوك مصر بعد

==وصيف شاه ، وفيه ذكر فضائل مصر ، وما ورد في تاريخها القديم وآثارها من الأساطير ، يتلوه تاريخ ولاتها من المسلمين منذ الفتح العربي . ومن هذا الكتاب نسخة فوتوغرافية بدار الكتب المصرية ، مأخوذة من نسخة خطية بالمتحف البريطاني . هذا وقد اقتبس المقرئ كثيراً في كتابه المواعظ والاعتبار من ابن وصيف شاه ، لكن الظاهر من تلك الاقتباسات أن المقرئ انتفع بكتاب أكبر من هذا الكتاب المشار إليه . (انظر فهرس دار الكتب المصرية ، ج ٥ ، ص ١٥٣ ؛ وأيضاً عنان : في مصر الإسلامية ، ص ٤٢ ، حاشية ٤) .

(١) أضيف ما بين الحاصرتين من م (١٦) ، وهو وارد في ك (٢٥) أيضاً . ويوجد بالققشندي (صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤١٢) إشارة إلى هذا الملك الفرعوني ، وإلى أن عهده يوافق زمن الطوفان .

(٢) في م فقط (١٦) ”شهلوق“ .

(٣) في م فقط (١٦) ”مسود“ .

(٤) يوجد بهامش الصفحة في فقط العبارة التالية ونصها : ”أول من يسمى فرعان“ . وفي الققشندي (صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤١٢) إشارة إلى هذا الملك أيضاً ، وإلى أوليته في التسمية بهذا الاسم .

(٥) ينسب الققشندي (صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٣٨٥ ، ٤١٣) ، والمقرئ (المواعظ والاعتبار ج ١ ، ص ١٧٥) مدينة أتريب القديمة ، وموضعها شرقي بنها الحالية بالوجه البحري = إلى هذا الفرعون .

الطوفان : وكان سببه أن ماء النيل توقف جريه مدة [مائة ^(١)] وأربعين سنة ، فأكل الناس البهائم حتى فنيت كلها . وصار الملك أتريب ماشياً ، ثم أضعفه الجوع حتى لم يبق به حركة سوى أن يبسط كفيه ويقبضهما من الجوع . فلما اشتد الأمر عليه ، وطال احتباس النيل ، وشمل الموت أهل الإقليم ، كتب أتريب إلى لادو ^(٢) بن سام بن نوح عليه السلام بذلك ؛ فكتب لادو إلى أخيه أرخشذ بن سام فلم يجبه بشيء ، حتى بعث الله هوداً عليه السلام (٣ ب) ، فكتب إليه أتريب يلتمس منه الدعاء برفع ما نزل بأرض مصر ، فأجابه هود عليه السلام : إني أدعو لكم في يوم كذا ، فانظروا فيه جرى النيل . فلما كان ذلك اليوم جمع أتريب من بقى بمصر من الرجال والنساء وهم قليل عددهم ، فدعوا الله تعالى وضحجوا واستغاثوا إليه ؛ وكان ذلك عند انتصاف النهار في يوم الجمعة ، فأجرى الله سبحانه وتعالى النيل في تلك الساعة ، إلا أنه لم يكن عندهم ما يزرعونه . فأوحى الله سبحانه وتعالى إلى هود عليه السلام أن ابعث إلى أتريب بمصر أن يأتي لحف جبلها ، وليحفر بمكان كذا ^(٣) ؛ فكتب هود إلى أتريب يعلمه ، فجمع قومه وحفروا ، فإذا عقود قد عقدت بالرصاص ، وتحتها غلال كأنها وضعت حينئذ ، وهي باقية في سنبليها لم تدرس ؛ فكتبوا ثمانية شهور في نقلها ، وزرعوا منها وتقوتوا نحو خمس سنين . فأخبره أخوه صابر بن مصرم ^(٤) أن أولاد قابيل بن آدم عليه السلام لما انتشروا

(١) أضيف ما بين الحاصرتين من م (١٦) ، ويوجد بهامش الصفحة في و العبارة التالية "عدم جريان النيل أربعين سنة" .

(٢) كذا في و ، وهو في م ، ك "لاوز" .

(٣) يوجد بهامش الصفحة في و فقط العبارة التالية : "فريبة جداً تذكر" .

(٤) كذا في و ، وهو في م (١٦ ب) "صابن مصرم" .

في الأرض وملكوها ، علموا أن حادثة تحدث في الأرض ، فبنوا هذا البناء ووضعوا فيه هذه الغلال . فزرعت مصر وأخصبت حتى بيع كل أردب بدانق^(١) ، ودام الرخاء مدة مائتي سنة .

ثم وقع الغلاء في زمن الملك الثاني والثلاثين من ملوك مصر بعد الطوفان ، و[هو] الثاني من ملوك العالقة ، وهو الثالث من الفراعنة في قول مؤرخي القبط . واختُلف في اسم هذا الملك : ف قيل إن اسمه نهر اوس ، وقيل بل اسمه الريان بن الوليد بن درمع العمليقي . وهذا الغلاء هو الذي دبر أمر البلاد فيه يوسف عليه السلام ، وقد ذكره الله سبحانه وتعالى في القرآن العظيم ، وتضمنته التوراة ، واشتهر ذكره في كتب الأمم الماضية والخالفة ، فأغنى عن ذكره .

ثم وقع غلاء^(٢) وجذب هلك فيه الزروع والأشجار ، وفقدت فيه الحبوب^(٣) والثمار ، وعمّ الموت الحيوانات كلها ، وذلك عند مبعث موسى عليه الصلاة والسلام إلى فرعون . وخبر هذا الغلاء مشهور في كتب الإسرائيليين وغيرهم ، وكفى إشارة إليه ودلالة عليه قوله سبحانه وتعالى (٤١) : وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُوا يَعْرُشُونَ ؛ وقوله تعالى : وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ .

(١) البانق لفظ قديم في الفارسية القديمة والإرمينية أيضاً ، واستعمله العرب في الجاهلية للدلالة على وزن معين ، وفي النقد أيضاً . ثم استعمل في العصر الإسلامي كوزن ثقله عشر حبات من الشعير ، أو أربعين من حبات الأرز ، أو ثلاثة قرايط وثمن قيراط . (Enc. Isl. Art. Dāniq)

(٢) في و"الغلا والجذب" ، والصيغة المثبتة هنا من م (١٦ ب) ، وهي أصح لانسجام العبارة كلها .

(٣) في و"الحيوانات" ، واللفظ المثبت هنا من م (١٦ ب) ، وهو المقصود لاتساقه مع لفظ "الثمار" التالي له ، وبديل وورود لفظ "الحيوانات" في آخر الجملة .

ثم وقع بالأرض قبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم أنواع^(١) من البلاء والحزن عمت المعمور من الأرض ، وخص مصر منها كثير من الغلاء ، ذكرناه في موضعه .

ثم جاء الله سبحانه بالإسلام ، فكان أول غلاء وقع بمصر في سنة سبع وثمانين من الهجرة ، والأمير يومئذ بمصر عبد الله بن عبد^(٢) الملك بن مروان ، من قبل أبيه . فتشاءم به الناس ، لأنه أول غلاء ، وأول شدة رآها المسلمون بمصر . ثم وقع غلاء في الدولة^(٣) الإخشيدية في محرم سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة ، والأمير يومئذ أبو القاسم أنوجور^(٤) بن الإخشيد ، فتارت^(٥) الرعية ومنعوه من صلاة العتمة^(٦) في الجامع العتيق .

ثم^(٧) وقع غلاء في سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة ، فكثرت الفار في أعمال مصر ، وأتلف الغلات والكروم وغيرها . ثم قصر النيل ، فززع^(٨) السعر في

(١) في و "من أنواع البلاء والحزن عمت المعمور ... " ، والصيغة المثبتة هنا من م (١٦) ، وهي أحسن وأصح .

(٢) ذكر أبو المحاسن (النجوم الزاهرة — طبعة القاهرة — ج ١ ، ص ٢١٠ — ٢١٦) ، أن هذا الوالي هو الذي حول دواوين مصر من القبطية إلى العربية .

(٣) عبارة و كالآتي : "ثم وقع الغلاء في دولة الإخشيد" ، والصيغة المثبتة هنا من م (١٧) ، وهي أكثر انسجاماً مع أسلوب المتن .

(٤) في و "كافور" ، وهو خطأ ، والاسم المثبت هنا من م (١٧) ؛ والمعروف أن حكم أنوجور امتد من ٣٣٤ إلى ٣٤٩ هـ ، وأن حكم كافور بدأ سنة ٣٥٥ هـ . انظر مثلاً (Lane-Poole : Cairo, Tables P. 317.)

(٥) في و "فتنعت" ، والصيغة المثبتة هنا من م .

(٦) العتمة هنا الثلث الأول من الليل بعد غيبوبة الشفق ، أو وقت صلاة العشاء الآخرة . (يحيط المحيط) .

(٧) عبارة و هنا كالآتي : "وفي سنة ٣٤١ إحدى وأربعين وثلاثمائة كثر الفار ... " والنص المثبت بالمتن من م (١٧) .

(٨) معنى هذا الفعل هنا الجرى بسرعة ، ومنه مثلاً زرع الفرس بمعنى جرى طلقاً من غير توقف . (يحيط المحيط) .

شهر رمضان . وفي سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة ، عظم [الغلاء ^(١)] ، حتى بيع القمح كل وَيَبْتَيْن ^(٢) ونصف بدينار . ثم طُلِب فلم يوجد ، وثارت الرعية وكسروا منبر الجامع بمصر .

[ثم ^(٣) وقع الغلاء في الدولة الإخشيدية أيضا ، واستمر تسع سنين متتابعة ، وابتدأ في سنة ثنتين وخمسين وثلاثمائة ، والأمير إذ ذاك على بن ^(٤) الإخشيد ، وتدير الأمور إلى الأستاذ أبي المسك كافور الإخشيدى] . وكان سبب الغلاء أن ماء النيل انتهت زيادته إلى خمسة عشر ذراعاً وأربع أصابع ، فنزع السعر بعد رخص ، فما كان بدينار واحد صار بثلاثة دنانير ؛ وعزّ الخبز فلم يوجد ، وزاد الغلاء حتى بلغ [القمح] كل ويبتين بدينار . وقصر مد النيل في سنة ثلاث وخمسين ، فلم يبلغ سوى خمسة عشر ذراعاً و [أربعة ^(٥)] أصابع ؛ واضطرب فزاد مرة ونقص أخرى حتى صار [في النصف ^(٦)] من [شهر ^(٧)] بابه إلى قريب من ثلاثة عشر ذراعاً ؛ ثم زاد قليلاً وانحطّ سريعاً . فعظم الغلاء ، وانتقضت الأعمال لكثرة الفتن ، ونهبت الضياع والغلات . وماج الناس في مصر بسبب السعر ، فدخلوا الجامع العتيق بالفسطاط في يوم جمعة ، وازدحموا عند الحراب ، فمات

(١) أضيف ما بين الحاصرتين لتكميل العبارة .

(٢) الوبة مكيال للحبوب ، سعته سدس الأردب .

(٣) ليس لما بين الحاصرتين وجود في و ، لكنه وارد في م (١٧) ، وفي ك (٢٢ ب — ١٢٣) .

(٤) تولى هذا الأمير الحكم في مصر (٣٤٩ — ٣٥٥ هـ ، ٩٦٠ — ٩٦٦ م) ، بعد أخيه أنوجور . انظر تفصيل ذلك في أبي المحاسن (النجوم الزاهرة — طبعة القاهرة — ج ٣ ، ص ٣٢٥ ، وما بعدها) ، والكندى (كتاب الولاة ، ص ٢٩٦) .

(٥) أضيف ما بين الحاصرتين من أبي المحاسن (النجوم الزاهرة — طبعة القاهرة — ج ٣ ، ص ٣٣٩) .

(٦ و ٧) أضيف ما بين الحاصرتين من م (١٧) .

رجل وامرأة في الزحام ؛ ولم تُصلّ الجمعة يومئذ . وتمادى الغلاء إلى سنة أربع وخمسين ، وكان مبلغ الزيادة أربعة عشر ذراعا وأصابع . وفي ^(١) سنة أربع وخمسين [نفسها] كان مبلغ [الزيادة] ستة عشر ذراعا وأصابع ^(٢) . وفي سنة خمس وخمسين كان مبلغ الزيادة أربعة عشر ذراعا وأصابع (٤ ب) ، وقصر مدّه وقلت جريته . وفي سنة ست وخمسين لم يبلغ النيل سوى اثني عشر ذراعا وأصابع ، ولم يقع مثل ذلك في الملة الإسلامية ؛ وكان على إمارة مصر حينئذ الأستاذ كافور الإخشيدي ، فعظم الأمر من شدة الغلاء .

ثم مات كافور ، فكثر الاضطراب وتعددت الفتن ، وكانت حروب كثيرة بين الجند والأمراء قتل فيها خلق كثير ، وانهبت أسواق البلد ، وأحرقت مواضع عديدة . فاشتدّ خوف الناس ، وضاعت أموالهم وتغيّرت نياتهم ؛ وارتفع السعر ، وتعذّر وجود الأقوات حتى بيع القمح كل وبسة بدينار . واختلف العسكر : فلحق الكثير منهم بالحسن بن عبيد الله بن طغج ^(٣) ، وهو يومئذ بالرملة ؛ وكاتب الكثير منهم المعز لدين الله الفاطمي ^(٤) . وعظم الإرجاف بمسير القرامطة إلى مصر ، وتواترت الأخبار بمجيء عساكر المعز من المغرب ، إلى أن دخلت سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة . ودخل القائد جوهر بعساكر الإمام المعز لدين الله ، وبنى القاهرة المعزية ؛ وكان مما نظر فيه أمر الأسعار ، فضرب جماعة من الطحانين وطّيف بهم ، وجمع سماسرة الغلات بمكان واحد ، وتقدّم

(١ و ٢) انفردت نسخة فقط بالعبارة الواردة هنا بين الرقين .

(٣) يوجد بهامش الصفحة في و ، قبالة هذا الاسم ، العبارة التالية : ”طغج بضم الطاء المهملة والفتحة المعجمة وبعدها جيم“ .

(٤) أضاف المقرئ بإيراد هذه الحقيقة هنا — وهو يصف الضنك السائد بمصر حين ذاك — سبباً اقتصادياً لنجاح الفتح الفاطمي لمصر ، وهذا عدا الأسباب المعروفة المتواترة . انظر مثلاً أبا المحاسن (النجوم الزاهرة — طبعة القاهرة — ج ٣ ، ٣٢٦ ؛ ج ٤ ، ص ٢٣ ، وما بعدها) . راجع أيضاً المقرئ (الواعظ والاعتبار — طبعة بولاق — ج ١ ، ص ٩٩) .

ألا تُباع الغلات إلا هناك فقط ؛ ولم يجعل لمكان البيع غير طريق واحدة ، فكان^(١) لا يخرج قرح قرح إلا ويقف عليه سليمان بن عزة المحتسب . واستمرّ الغلاء إلى سنة ستين ، فاشتدّ فيها الوباء ، وفشت الأمراض ، وكثرت الموت حتى عجز الناس عن تكفين الأموات ودفنههم ، فكان من مات يطرح في النيل . فلما دخلت سنة إحدى وستين انحلت السعر فيها ، وأخصبت الأرض ، وحصل الرخاء . ثم وقع الغلاء في أيام الحاكم بأمر الله وتديبر [أبي^(٢) محمد] الحسن بن عمار ، وذلك في سنة سبع وثمانين وثلاثمائة . وكان سببه قصور النيل ، فإن الزيادة بلغت إلى ستة عشر ذراعاً وأصابع ، فنزع السعر وطُلب القمح (١١٨) فلم يُقدر عليه . واشتدّ خوف الناس ، وأخذت النساء من الطرق ، وعظم الأمر وانتهى سعر الخبز إلى أربعة أرطال بدرهم ؛ ومشت الأحوال بالانحطاط السعر بعد ذلك . فلما كانت سنة خمس وتسعين (١٥) وثلاثمائة توقف النيل حتى كُسِر الخليج في آخر مسرى ، والماء على خمسة عشر ذراعاً وسبعة أصابع ، وانتهت الزيادة إلى ستة عشر ذراعاً وأصابع . فارتفعت الأسعار ، ووقفت الأحوال في الصفر ، فإن الدراهم المعاملة^(٣) كانت تسمى يومئذ بالدراهم المزايدة^(٤) والقِطْع ،

(١) في و "بمكان" ، والرسم المثبت هنا من م (١٧ ب) .

(٢) أضيف ما بين الحاصرتين من م (١٧ ب) ، وكان هذا الرجل ، حسبما ذكر أبو المحاسن (النجوم الزاهرة — طبعة القاهرة — ج ٤ ، ص ١٢٢) أحد الوصيين اللذين عيّنها الخليفة العزيز ، وهو على فراش الموت ، للعناية بولده وخليفته الحاكم بأمر الله . وقد تلقب ابن عمار هذا بلقب أمين الدولة ، فكان أول من استقام له هذا اللقب من المغاربة في الدولة الفاطمية .

(٣) المقصود بالدراهم المعاملة هنا ما كان منها مضرّوا حسب قوانين الدولة القائمة ، وتداول بين الناس بقيمته الرسمية . انظر القلقشندي (صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٦٥ — ٤٦٨) ، وكذلك (Dozy. Supp. Dict. Ar.) .

(٤) في و "الزيادة" ، والرسم المثبت هنا من م (١٨) ، وكذلك ك (٢٤) ، ومما يلي هنا أيضاً (ص ١٥ ، سطر ٥) .

فتعنت^(١) الناس فيها . وكان صرف الدينار ستة وعشرين^(٢) درهماً منها ، فتزايد سعر الدينار [إلى أن كان في سنة^(٣) سبع وتسعين كل أربعة وثلاثين درهماً بدينار] . وارتفع السعر ، وزاد اضطراب الناس ، وكثرت عندهم في الصرف ، وتوقفت الأحوال من أجل ذلك . فتقدم الأمر بانزال عشرين صندوقاً من بيت^(٤) المال مملوءة دراهم فرقت في الصيارف ، ونودي في الناس بالمنع من المعاملة بالدرهم القطع والمزايدة ، وأن يحملوا ما بأيديهم منها إلى دار الضرب^(٥) ، وأجلوا ثلاثاً . فشقق ذلك على الناس لتلاف أموالهم ، فإنه كان يدفع في الدرهم الواحد من الدراهم الجدد^(٦) أربعة دراهم من الدراهم القطع والمزايدة^(٧) . وأمر أن يكون الخبز

(١) كذا في م (١٨) فقط ، وفي و ، ك (١٢٤) ، "فتعنت" . انظر ما يلي بهذه الصفحة (سطر ٣) .

(٢) في و "عشرون" .

(٣) أضيف ما بين الحاصرتين من م (١٨) ، وهو في ك أيضاً (٢٤ ب) .

(٤) كان مقر بيت المال في مصر منذ الفتح العربي بالجامع العتيق ، وينسب بناؤه إلى قرة بن شريك وإلى مصر (٩٠ — ٩١ هـ ، ٧٠٩ — ٧١٠ م) ، وإلى أسامة بن زيد التنوخي أيضاً ، وهو صاحب الخراج في ولاية عبد الملك بن رفاعة على مصر (٩٣ — ٩٨ هـ ، ٧١٢ — ٧١٧ م) . انظر وصف بيت المال في ابن رسته : الأعلام النفيسة ، ص ١٦ ؛ السكندی ، كتاب الولاة ، ص ٧٠ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٧ ، ٢٦٦ ؛ المقریزی : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٢٤٩ ؛ ابن دقاق : الانتصار ، ج ٤ ، ص ٦٤ — ٦٥ ؛ وكذلك (Enc. Isl. Art. Masdjid) .

(٥) بنيت دار الضرب بالقاهرة في زمن الخليفة الأمر الفاطمي بجهة القشاشين قرب الجامع الأزهر ، وقد تولى بناءها الوزير المأمون بن البطائحي ، وسميت بالدار الأمرية . انظر وصف هذه الدار وغيرها من دور الضرب بالإسكندرية وقوص وصور وعسقلان في القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٣٦٩ ؛ ج ٤ ، ص ٤٦٥ ؛ السكندی : كتاب القضاة ، ص ٥٩٦ — ٥٩٩ ؛ ابن ممتي : قوانين الدواوين ، ص ٢٥ ؛ المقریزی : كتاب الأوزان والأكيال الشرعية ، ص ٤٧ — ٥٠ ؛ المقریزی . المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٤٠٦ ، ٤٤٥ .

(٦) يظهر أن هذا اللفظ كان يستعمل دائماً للدلالة على ما يستجد ضربه من النقود بأنواعها في عهد من العهود ، تمييزاً لها في الغالب من النقود العتيق . انظر القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٦٧ .

(٧) في و "الزائدة" ، وهي كذلك في ك أيضاً (١٢٤) .

كل اثني عشر رطلا بدرهم من الدراهم الجدد ، وأن يُصرف الدينار بثمانية عشر درهماً [منها^(١)] . وضرب عدة من الطحانين والخبازين بالسيوط^(٢) ، وشهروا من أجل ازدحام الناس على الخبز ، فكان لا يباع إلا مبلولا . وقصر مد النيل حتى انتهت الزيادة إلى ثلاثة عشر ذراعاً وأصابع ، فارتفعت الأسعار . وبرزت الأوامر لمسعود الصقلي متولى^(٣) الستر بالنظر في أمر الأسعار : فجمع خزان الغلال والطحانين والخبازين ، وقبض [على] ما بالساحل من الغلال ، وأمر أن لا تباع [إلا^(٤)] للطحانين ؛ وسعر القمح كل تليس^(٥) بدينار إلا قيراط ، والشعير عشر وبيات بدينار ، والخطب عشر حملات بدينار ؛ وسعر سائر الحبوب والمبيعات ، وضرب جماعة بالسياط وشهروهم ؛ فسكن الناس بوجود الخبز . ثم كثر ازدحامهم عليه ، وتعذر وجوده في العشايا^(٦) ؛ فأمر أن لا يباع القمح إلا للطحانين ، وشدد في ذلك ، وكبست عدة حواصل ، وفرق ما فيها من القمح على الطحانين بالسعر . واشتد الأمر ، فبلغ الدقيق كل حملة بدينار ونصف ، والخبز ستة أرتال بدرهم . وتوقف النيل عن الزيادة (٥ ب) ، فاستسقى الناس

(١) أضيف ما بين الحاصرتين من م (١٨) .

(٢) كذا في و ، وهو جمع سوط ، على أنه غير وارد في محيط المحيط ، حيث الجمع سيات وأسواط فقط .

(٣) لا يوجد بالفقشندي (صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٨٠ — ٤٩٨) ، في باب الوظائف بالدولة الفاطمية ، موظف بهذا الاسم ؛ على أنه يوجد في (Dozy: Supp. Dict. Ar.) من يسمون باسم أصحاب الستائر ، وهم طائفة من الخدام الموكلين بالحریم .

(٤) أضيف ما بين الحاصرتين من م (١٨ ب) .

(٥) التليس — والتليسة أيضا — كيس من الصوف أو الخوص ، ذو سعة معينة . (Dozy. Supp. Dict. Ar.)

(٦) العشايا جمع عشي وعشية ، ومعناه آخر النهار ، أو من صلاة المغرب إلى العتمة . (محيط المحيط) .

مصرتين ؛ وارتفع السعر فبلغت الحملة الدقيق ستة دنانير . وكُسِر الخليج والماء على خمسة عشر ذراعاً ، فاشتد الأمر ، وبلغ القمح كل تليس أربعة دنانير ، والأرز [كل] وية بدينار ، ولحم البقر رطل ونصف بدرهم ، ولحم الضأن رطل بدرهم ، والبصل عشرة أرتال بدرهم ، والجبن ثمانى أواق بدرهم ، وزيت الأكل ثمانى أواق بدرهم ، وزيت الوقود رطل بدرهم .

وبلغت زيادة النيل فى سنة ثمان وتسعين [أربعة عشر ^(١)] ذراعاً وأصابع ، فاحقت الناس من ذلك شداًئد . وتمادى الحال إلى سنة تسع وتسعين [، فكسر الخليج فى خامس عشر توت ، والماء فى خمسة عشر ذراعاً ، فنقص فى تاسع عشر توت وانحط . فعظم الأمر ، وكظ الناس الجوع ؛ فاجتمعوا بين القصرين ، واستغاثوا بالحاكم ^(٢) فى أن ينظر لهم ، وسأله أن لا يهمل أمرهم ، فركب حماره وخرج من باب البحر ، ووقف وقال : ” أنا ماضٍ إلى جامع ^(٣) راشدة ، فأقسمُ بالله لئن عدتُ فوجدتُ فى الطريق موضعاً يطؤه حمأى مكشوفاً من الغلة لأضربن رقبة كل من يقال لى إن عنده شيئاً منها ، ولأحرقن داره وأنهبن ماله “ . ثم توجه وتأخر إلى آخر النهار ، فما بقى أحد من أهل مصر والقاهرة وعنده غلة حتى حملها من بيته أو منزله وشوئها فى الطرقات ؛ وبلغت أجرة الحمار فى حمل النقلة الواحدة ديناراً . فامتلات عيون الناس ، وشبعت نفوسهم . وأمر

(١) انقردت نسخة م (١٨) بإيراد ما بين الحاصرتين .

(٢) فى و ، ك (٢٤ ب) ” للحاكم “ .

(٣) بنى الخليفة الحاكم بأمر الله هذا الجامع سنة ٣٩٣ هـ (١٠٠٢ م) ، بجنوبى القساطر حيث نزلت قبيلة راشدة إبان الفتح العربى لمصر ، وهذا أصل تسميته بذلك الاسم . انظر القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٣٤٥ ؛ المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٢٨٢ ؛ أبو المحاسن : النجوم الزاهرة — طبعة القاهرة — ج ٤ ، ص ١٧٧ .

[الحاكم] بما يحتاج إليه في كل يوم ، فقرضه على أرباب الغلات بالنسيئة ، وخيرهم في أن يبيعوا بالسعر الذي يقرره بما فيه من الفائدة المحتملة لهم ، وبين أن يمتنعوا فيختم على غلاتهم ولا يمكنهم من بيع شيء منها إلى حين دخول الغلة الجديدة . فاستجابوا لقوله وأطاعوا أمره ، وانحلّ السعر ، وارتفع الضرر ، ولله عاقبة الأمور . ثم وقع غلاء في خلافة المستنصر^(١) ووزارة الوزير الناصر لدين الله أبي محمد الحسن بن علي بن عبد الرحمن اليازوري^(٢) ، وسببه قصر النيل في سنة أربع وأربعين وأربعمائة ، وليس بالخازن السلطانية شيء من الغلات ، فاشتدت المسغبة . وكان سبب خلو الخازن أن الوزير (١٦) لما أضيف إليه القضاء في وزارة أبي البركات كان ينزل إلى الجامع بمصر في يومى السبت والثلاثاء من كل جمعة ، فيجلس في الزيادة^(٣) منه للحكم على رسم من تقدمه ، وإذا صلى العصر رجع إلى القاهرة .

[وكان] في كل سوق من أسواق مصر على أرباب كل صنعة من الصنائع عريف يتولى أمرهم ، والأخبار بمصر في أزمنة المسائب متى بردت لم يرجع منها إلى شيء لكثرة ما يُغش^(٤) بها . وكان لعريف الخبازين دكان يبيع الخبز بها ، ومحاذيها دكان آخر لصعلوك يبيع الخبز بها أيضاً ، وسعره يومئذ أربعة

(١) في و "المستعين" ، وليس بين خلفاء الفاطميين من تسمى بهذا الاسم ، والصحيح كما بالمتن ، نقلا عن م (١٨ ب) .

(٢) بلغ هذا الوزير من سعة النفوذ وعظم الخطوة أن المستنصر سأله أن يقرن اسمه باسمه على السكة ، فكان ذلك لمدة شهر . انظر الكندي : كتاب القضاة ، ص ٣١٦ ؛ السيوطي : حسن المحاضرة ج ٢ ، ص ١١٦ .

(٣) الزيادة من المسجد ما يضاف إلى البناء الأصلي من جديد ، ولجامع دمشق باب اسمه باب الزيادة ، وفي (Dozy. Supp. Dict. Ar.) أن هذا اللفظ يستعمل بمعنى الباب نفسه .

(٤) في و "يعسى به" ، وفي م (١٩) "يعشربه" ، وفي ك (٢٥) "يقشى به" .

أرطال بدرهم وثمان . فرأى الصعلوك أن خبزه قد كاد يبرد ، فأشفق من كساده ، فنادى عليه أربعة أرطال بدرهم ، ليرغب الناس فيه ، فانتال الناس عليه حتى بيع كله لتسامحه ، وبقي خبز العريف كاسداً ؛ فحنق [العريف] لذلك ، ووكل به عونين من الحسبة أغرماه عشرة دراهم . فلما مرَّ قاضى القضاة أبو محمد اليازورى إلى الجامع استغاث^(١) به ، فأحضر المحتسب وأنكر عليه ما فعل بالرجل . فذكر [المحتسب] أن العادة جارية باستخدام عرفاء فى الأسواق على أرباب البضائع ، ويُقبل قولهم فيما يذكرونه ، فحضر عريف الخبازين بسوق كذا ، واستدعى عونين من الحسبة ، [فوقع الظن^(٢) أنه أنكر شيئاً اقتضى ذلك] . فأحضر [الوزير] الخباز وأنكر عليه ما فعله ، وأمر بصرفه عن العرافة ؛ ودفع إلى الصعلوك ثلاثين رباعياً^(٣) من الذهب ، فكاد عقله يختلط من الفرح . ثم عاد [الصعلوك] إلى حانوته ، فإذا عجنته قد خبزت ، فنادى عليها خمسة أرطال بدرهم ، فال الزبون إليه ، وخاف من سواه من الخبازين برَدَ أخبازهم فباعوا كبيعه ؛ فنادى ستة أرطال بدرهم ، فأدَّتْهم الضرورة إلى اتباعه . فلما رأى اتباعهم [له] قَصَدَ نكايَةَ العريف الأول وَغَيَّظَهُ بما يرخص من سعر الخبز ، فأقبل يزيد رطلا رطلا ، والخبازون يتبعونه^(٤) فى بيعه خوفاً من البوار ، حتى بلغ النداء عشرة أرطال بدرهم . وانتشر ذلك فى البلد جميعه ، وتسامع الناس [به] ، فتسارعوا إليه . فلم يخرج قاضى القضاة من الجامع إلا والخبز (٦ ب) فى جميع

(١) فى و "فاستغاث" .

(٢) أضيف ما بين الحاصرتين من م (١٩ ب) .

(٣) أشار المفريزى (شذور العقود ، ص ٢٤) إلى هذا النوع من النقد ، فقال إن الخليفة المأمون العباسى هو الذى استحدثه وسماه بذلك الاسم ، وأنه ضرب منه دراهم ودنانير .

(٤) فى و "يتبعونه" ، والرسم المثبت هنا من م (١٩ ب) .

البلد عشرة أرتال بدرهم . وكان يُبتاع للسلطان^(١) في كل سنة غلة بمائة ألف دينار وتجعل متجراً ، فلما رجع [اليازورى] إلى القاهرة وداره بها مثل بحضرة السلطان ، وعرفه ما من الله به [في] يومه من إرخاص السعر وتوفر الناس على الدعاء [له] ؛ وأن الله جلت قدرته فعل ذلك وحل أسعارهم بحسن نيته في عبده ورعيته ، وأن ذلك بغير موجب ولا فاعل له ، بل بلطفه تعالى واتفاق غريب ؛ وأن المتجر الذى يقام بالغلة فيه مضرة على المسلمين ، وربما انحط السعر عن مشترائها فلا يمكن بيعها ، فتتغير بالخازن وتتلف ؛ وأنه يقيم متجراً لا كلفة على الناس فيه ، ويفيد أضعاف فائدة الغلة ، ولا يخشى عليه من تغير ولا انحطاط سعر ، وهو الخشب والصابون والحديد والرصاص والعسل ، وشبه ذلك . فأمضى السلطان له^(٢) ما رآه ، واستمر ذلك ودام الرخاء [مدة سنين] .

ثم قصر النيل بعد خمس سنين من نظره ، في سنة سبع وأربعين ، وليس في الخازن إلا جريات من في القصور ومطبخ السلطان وحواشيه لا غير . فورد على الوزير أبى محمد ما كثر به فكره ، ونزع السعر إلى ثمانية دنانير التليس ، واشتد الأمر على الناس ، وصار الخبز طرقة . فدبر الوزير البلد بما أمسك به رفق الناس : وهو أن التجار حين إعسار المعاملين^(٣) ، وضيق الحال عليهم في

(١) يظهر من هذا أن الخليفة الفاطمى كان ينعت بالسلطان ، وهذا جديد يوجب الالتفات .

(٢) في و "فامضى له ذلك" والصيغة المثبتة هنا من م (١٩ ب) ، وقد أضيف ما بين الحاصرتين ببقية الجملة من م أيضاً .

(٣) المقصود بلفظ "المعاملين" هنا عمال النواحي والجهات التابعة لديوان الخراج ، وهذا المعنى واضح مما بلى (ص ٢٠ ، سطر ٦) . ويطلق لفظ المعاملين أيضاً على الباعة ، كالخازن والبقال والقصاب . انظر (Dozy : Supp. Dict. Ar.) ، والفلقشندى (صبح الأعشى ، ج ٥ ، ص ٤٦٦) .

القيام للديوان بما يجب عليهم من الخراج ، ومطالبة الفلاحين بالقيام به ، صاروا^(١) يتتاعون [منهم] غلاتهم قبل إدراكها بسعر فيه ربح لهم ، ثم يحضرون^(٢) ، [إلى] الديوان ويقومون للجهيز^(٣) عنهم بما عليهم ، ويثبت ذلك في روزنامج^(٤) الجهيز مع مبلغ الغلة وما قاموا به ؛ فإذا صارت الغلال في البيادر^(٥) حملها التجار إلى مخازنهم . فنع الوزير أبو محمد من ذلك ، وكتب إلى عمال عامة النواحي باستعراض روزنامجات الجهابذة ، وتحرير ما قام به التجار عن المعاملين ، ومبلغ الغلة الذى وقع الاتباع عليه ، وأن يقوموا للتجار بما وزنوه للديوان ، ويربحونهم في كل دينار ثمن دينار تطيباً لنفوسهم^(٦) ، وأن يضعوا ختمهم على الخازن^(٧) ، ويطالعوا^(٨) بمبلغ ما يحصل (١٧) تحت أيديهم فيها . فلما حصل عنده علم ذلك جهز المراكب ، وحمل الغلال من النواحي إلى الخازن السلطانية بمصر ، وقرر ثمن التليس ثلاثة دنانير بعد أن كان ثمانية دنانير ، وسلم إلى الخبازين ما يتتاعونه لعمارة

(١) في و "وصاروا" .

(٢) في و "يحضروا ... ويقوموا" .

(٣) عرف ابن ماتي (قوانين الدواوين ، ص ٩) الجهيز بأنه "كاتب برسم الاستخراج والقبض ، وكتب (كذا) الوصولات ، وعمل الخازيم والحلمات وتواليها ، ويطالب بما يقتضيه تخريج ما يرفعه من الحساب اللازم له ، لا الحاصل" . وهذا اللفظ قديم الاستعمال في مصطلح الدواوين الإسلامية ، وقد أبدل بلفظ الصيرفي بعدئذ أيام الدولة الفاطمية . انظر الفلقلشندى (صبيح الأعشى ، ج ٥ ، ص ٤٦٦) .

(٤) الروزنامج لفظ فارسي معناه السجل اليومي ، غير أنه مما يوجب الالتفات أن هذا اللفظ كان مستعملاً في مصر لهذا المعنى أيام الفاطميين ، أو على الأقل زمن المقرئى ، أى القرن التاسع الهجرى .

(٥) البيادر جمع بيدر ، وهو المكان الذى تكوّن فيه الغلال بعد درسها . (محيط المحيط) .

(٦) في و "ويربحونهم في كل دينارين دينار بطيبة انفسهم" ، والصفة المثبتة هنا من م (١٢٠) ، وهى أقرب إلى العقل والصحة .

(٧) في و "الخازن" ، والرسم المثبت هنا من م (٢٠) ، ك (٢٦ ب) .

(٨) في و "ويطالبوا" ، والرسم المثبت هنا من م (٢٠) .

الأسواق ؛ ووظف ما يحتاج إليه البلدان القاهرة ومصر ، وكان ألف تليس دوار^(١) في كل يوم ، لمصر سبعائة وللقاهرة ثلاثمائة . فقام بالتدبير أحسن^(٢) قيام مدة عشرين شهراً إلى أن أدركت غلة السنة الثانية ، فتوسّع الناس بها ، وزال عنهم الغلاء ، وما كادوا يتألمون لحسن التدبير . فلما قتل الوزير أبو محمد لم تر الدولة صلاحاً ، ولا استقام لها أمر ، وتناقضت عليها أمورها ، ولم يستقر لها وزير تحمد طريقته ولا يرضى تدبيره ، وكثرت السعاية فيها ، فما هو إلا أن يستخدم الوزير حتى يجالوه سوقهم^(٣) ، ويوقعوا به الظن^(٤) ، حتى ينصرف ولم تطل مدته . وخالط السلطان الناس ، وداخلوه بكثرة المكاتبة ، فكان لا ينكر على أحد مكاتبته ؛ فتقدم منهم كل سفساف ، وحظى عنده عدة أوغاد ، وكثروا حتى كانت رقاعهم أرفع من رقاع الرؤساء والجلّة ؛ وتنقلوا في المكاتبة إلى كل فن ، حتى أنه كان يصل إلى السلطان في كل يوم ثمانمائة رقعة . فتشبهت عليه الأمور ، وانتقضت الأحوال ، ووقع الاختلاف بين عبيد الدولة ، وضعفت قوى الوزراء عن تدبيرهم لقصر مدتهم ، وأن الوزير منذ يخلع عليه إلى أن ينصرف لا يفيق من التحرز ممن يسعى عليه عند السلطان ، وتقف عليه الرجال^(٥) ، فما يكون فيه فضل عن الدفاع عن نفسه . فخربت أعمال الدولة وقلّ ارتفاعها^(٦) ، وتغلب الرجال على

(١) لم يستطع الناشر أن يجد تفسيراً لهذا اللفظ ، فيما لديه من المراجع المتداولة بهذه الحواشي .

(٢) في و "الحسن" ، والرسم المثبت هنا من م (٢٠) .

(٣) في و "سوفهم" ، وفي ك (٢٦ ب) "سرقهم" ، والرسم المثبت هنا من م (٢٠ ب) .

(٤) في و "ويوقعوا به الطير عليه" ، والصيغة المثبتة هنا من م (٢٠ ب) .

(٥) يوجد بهامش الصفحة في و الجملة التالية "اللهم عافنا" .

(٦) الارتفاع مبلغ ما يتحصل من المال لديوان من دواوين الدولة ، أو هو مجموع الأموال الديوانية كلها . (النويري : نهاية الأرب ، ج ٨ ، ص ٢٧٥ — ٢٧٧ ، ٢٩٧ ؛ المقرئ : كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٥٢ ، ١١١) .

معظمها ، واستصفوا نواحي ارتفاعها ، حتى انتهى ارتفاع الأرض^(١) السفلى إلى ما لا نسبة له من ارتفاعها الأول ، وكان قبل سنى هذه الفتنة ستائة ألف دينار تحمل^(٢) دفعتين في غرة رجب وغرة محرم . فأتضع الارتفاع ، وعظمت الواجبات ، ووقع اصطلاح الأضداد على السلطان (٧ ب) . وواصلوا اقتضاءه قيوضهم فيوفيههم واجباتهم^(٣) ، ولازموا بابه ، ومنعوه لذاته . وتجروا على الوزراء ، واستخفوا بهم وجعلهم غرضا لسهامهم ، فكانت^(٤) الفترات بعد صرف من ينصرف منهم أطول من مدة نظر أحدهم . فطغى الرجال ، وتجروا حتى خرجوا من طلب الواجبات إلى المصادرة ، فاستنفدوا أموال الخليفة ، وأخلوا منها خزائنه ، وأحوجوه إلى بيع أعراضه ، فاشترها الناس بالقيم العادلة . وكان الرجال يعترضون ما يباع ، فيأخذ من له درهم واحد ما يساوى عشرة دراهم ، ولا يمكن مطالبته بالتمن . ثم زادوا في الجرأة حتى صاروا إلى تقويم ما يخرج من الأعراض ، فإذا حضر المقومون أخافوهم ، فيقومون ما يساوى ألفا بمائة وما دونها ؛ ويعلم المستنصر وصاحب بيت المال بذلك ، ولا يتمكنون من استيفاء الواجب عليهم . فتلاشت الأمور واضمحل الملك ، وعلموا أنه لم يبق ما يلتبس إخراجه لهم ، فتقاسموا الأعمال وأوقعوا التباسهم على ما زاد [عن] الارتفاع ، وكانوا ينتقلون فيها بحكم^(٥) غلبة من تغلب صاحبه عليها ؛ ودام ذلك بينهم سنوات خمساً أو ستاً . ثم قصر النيل ،

(١) لعل المقصود بذلك "أسفل الأرض" ، أى الوجه البحرى الحالى .

(٢) هذا اللفظ غير واضح فى و ، بل يمكن قراءته "كل" ، والرسم الثبت هنا من

م (٢٠ ب) .

(٣) فى و ء ك (١٢٧) "فيومهم بيومهم واجباتهم" ، والرسم الثبت هنا من

م (٢٠ ب) .

(٤) فى و "وكانت" .

(٥) فى و "حكم" والرسم الثبت هنا من م (٢١) .

فزعزعت الأسعار نزوعاً بدد شملهم ، وفترق إلفهم ، وشتت كلمتهم ، [وأوقع ^(١) الله العداوة والبغضاء بينهم] ؛ فقتل بعضهم بعضاً حتى أباد خضراءهم وعفى آثارهم ؛ فقتلك بيوتهم خاوية بما ظلموا .

ثم وقع في أيام المستنصر الغلاء الذي فحش أمره وشنع ذكره ، وكان أمده ^(٢) سبع سنين . وسببه ضعف السلطنة ، واختلال أحوال المملكة ، واستيلاء الأمراء على الدولة ، واتصال الفتن بين العربان ، وقصور ^(٣) النيل ، وعدم من يزرع ما شمله الرى . وكان ابتداء ذلك في سنة سبع وخمسين وأربعمائة ، فززع السعر ، وتزايد الغلاء ، وأعقبه الوباء حتى تعطلت الأراضي من الزراعة ، وشمل الخوف ، وخيفت السبل برا وبحرا ، وتعذر السير إلى الأماكن إلا بالخرابة الكثيرة وركوب الفرر ^(٤) . واستولى الجوع لعدم القوت حتى أبيع رغيف خبز في النداء بزقاق القناديل من الفسطاط كبيع الطرف بخمسة عشر دينارا (١٨) ، وأبيع الأردب من القمح [بثمانين دينارا ^(٥)] ؛ وأكلت الكلاب والقطاط حتى قلت الكلاب ، فبيع كلب ليؤكل بخمسة دنانير . وتزايد الحال حتى أكل الناس بعضهم بعضاً ، وتحرز الناس ، فكانت طوائف تجلس بأعلى بيوتها ومعهم سلب وحبال فيها كلاليب ، فإذا مر بهم أحد ألقوها عليه ونشله في أسرع وقت وشرحوا

(١) ما بين الحاصرتين من م (١٢١) ، وكذلك ك (١٢٧) .

(٢) في و "مدة" ، والصيغة المثبتة هنا من م (١٢١) .

(٣) هذه الجملة وأشباهاها بالمتى مما يوجب الالتفات ، فإرجاع الغلاء إلى الأسباب التي عددها المقرري بهذا الوضوح ليس من المألوف في كتب المؤرخين في العصور الوسطى في الشرق والغرب ، وهذا مما يجعل للمقرري مكانة خاصة بين المؤرخين ، كما يجعل للرسائل الصغيرة مثل هذا الكتاب قيمة واضحة في فهم تاريخ مصر في العصر الوسيط .

(٤) الفرر التعرض للخطر ، وركوب الفرر هو الإقدام على شيء مع التعرض للخطر . (المحيط) .

(٥) ما بين الحاصرتين من م (١٢١) .

لحمه وأكلوه . ثم آل الأمر إلى أن باع المستنصر كل ما في قصره من ذخائر وثياب [وأثاث^(١)] وسلاح وغيره ؛ وصار يجلس على حصير ، وتعطّلت دواوينه ، وذهب وقاره ؛ وكانت نساء القصور تخرجن ناشرات شعورهن تصحن "الجوع ! الجوع !" ، تُردنَ المسير إلى العراق ، فتسقطن عند المصلّى ، وتمتن جوعاً . [واحتاج المستنصر حتى باع حلية^(٢) قبور آبائه] ؛ وجاءه الوزير يوما على بغلته فأكلتها العامة ، فشئق طائفة منهم ، فاجتمع عليهم الناس فأكلوهم . وأفضى الأمر إلى أن عدم المستنصر القوت ، وكانت الشريفة بنت صاحب السبيل^(٣) تبعث إليه في كل [يوم^(٤)] بقعب من فتيت ، من جملة ما كان لها من البر والصدقات في تلك الغلوة ، حتى أنفقت مالها كله ، وكان يجلّ عن الإحصاء في سبيل البر . ولم يكن المستنصر قوت سوى ما كانت تبعث به إليه . وهو مرة واحدة في اليوم واليلة .

ومن غريب ما وقع أن امرأة من أرباب البيوتات أخذت عقداً لها قيمته ألف دينار ، وعرضته على جماعة في أن يعطوها به دقيقاً ، وكلّ يعتذر إليها ويدفعها عن نفسه إلى أن رحما بعض الناس وباعها به تليس دقيق بمصر . وكانت تسكن بالقاهرة ، فلما أخذته أعطت بعضه لمن يحميمه من النهاية في الطريق ، فلما وصلت إلى باب زويلة تسلمته من الحماة له ومشّت قليلاً ، فتكاثر الناس عليها واتهبوه نهباً . فأخذت هي أيضاً مع الناس من الدقيق ملاً يديها لم يَنْبها غيره ، ثم عجنته وشوته ؛ فلما صار قرصة أخذتها معها ، وتوصلت إلى

(١) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٢١ ب) .

(٢) ما بين الحاصرتين من م (٢١ ب) .

(٣) ليس بين أسماء الوظائف الواردة في باب الإدارة الحكومية زمن الفاطميين بالقلقشندي (صبح الأعشى ج ٣ ، ص ٤٧٢ وما بعدها) وظيفة بهذا الاسم .

(٤) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٢١ ب) .

أحد أبواب القصر ، ووقفت على مكان مرتفع ، ورفعت القرصة على يدها بحيث يراها الناس ، ونادت بأعلى صوتها : ” يا أهل القاهرة ! ادعوا مولانا المستنصر الذى أسعد الله الناس بأيامه ، وأعاد عليهم ^(١) بركات حسن نظره حتى تقوّمت على هذه القرصة بألف دينار “ . (٨ ب) فلما اتّصل به ذلك امتعض له ، وقدح فيه وحرّك منه ، وأحضر الوالى وتهدّده وتوعّده ، وأقسم له بالله جلّت قدرته أنه إن لم يَظهر الخبز فى الأسواق وينحلّ السعر وإلا ضرب رقبته واتهب ماله . فخرج من بين يديه ، وأخرج من الحبس قوماً وجب عليهم القتل ، وأفاض عليهم ثياباً واسعة وعمائم مدوّرة وطيّاليس سابلة ^(٢) ؛ وجمع تجار الغلة والخبازين والطحّانين ، وعقد مجلساً عظيماً ، وأمر بإحضار واحد من القوم ، فدخل فى هيئة عظيمة ، حتى إذا مثل بين يديه قال له : ” ويلك ! ما كفالك أنك خفت السلطان ، واستوليت على مال الديوان إلى أن أخربت الأعمال ومحقت الغلال ، فأدّى ذلك إلى اختلال الدولة وهلاك الرعية ؟ اضرب رقبته ! “ ؛ فضربت فى الحال ، وتركه ملقى بين يديه . ثم أمر بإحضار آخر منهم ، فقال له : ” كيف جَسُرْتَ على مخالفة الأمر لما نهى عن احتسار الغلة ، وتماديت على ارتكاب مانهيت عنه إلى أن تشبّه بك سواك ، فهلك الناس ؟ اضرب رقبته ! “ ، [فضربت ^(٣) فى الحال] . واستدعى آخر ، فقام إليه الحاضرون من التجار والطحّانين والخبازين ، وقالوا : ” أيها الأمير ! فى بعض ما جرى كفاية ، ونحن نخرج الغلة ، وندير الطواحين ، ونعمّر الأسواق بالخبز ، ونرخص الأسعار على الناس ، ونبيع الخبز رطلاً بدرهم “ . فقال : ” ما يقنع الناس ^(٤) منكم بهذا “ . فقالوا : ” رطلين “ ،

(١) فى و ” عليها “ .

(٢) يفهم من سياق العبارة أن هذه الملابس كانت مما يميز التجار من غيرهم من أصناف السكان بالقاهرة ، فى ذلك العهد .

(٣) ما بين الحاصرتين وارد فى ك فقط (٢٨ ب) .

(٤) فى م (٢١ ب) ” السلطان “ .

فأجابهم بعد الضراعة ، ووفؤا بالشرط . وتدارك الله الخلق وأجرى النيل ، وسكنت الفتن ، وزرع الناس وتلاحق الخير ، وانكشفت الشدة وفرجت الكربة . وخبر هذه الغلات مشهور^(١) ، وفي هذا القدر كفاية من التعريف^(٢) بها ، والله يُقْبِضُ وَيَبْسِطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ .

ثم وقع غلاء في أيام الخليفة الأمر بأحكام الله ، ووزارة الأفضل ، بلغ القمح فيه كل مائة أردب بمائة وثلاثين ديناراً ؛ فتقدم [الخليفة إلى] القائد أبي عبد الله بن فاتك — الملقب بعد ذلك بالأمون البطائحي — أن يدبر الحال ، نختم على مخازن الغلات ، وأحضر أربابها وخيّرهم في أن تبقى غلاتهم تحت الختم إلى أن يصل المغل الجديد ، أو يفرج عنها^(٣) وتباع (١٩) بثلاثين ديناراً^(٤) كل مائة أردب . فمن أجاب أفرج عنه ، وباع بالسعر المذكور ؛ ومن لم يجب أبقى الختم على حواصله^(٥) . وقدّر ما يحتاج إليه الناس في كل يوم من الغلة ، وقدّر الغلال التي أجاب التجار إلى بيعها بالسعر المعين ، وما تدعو إليه الحاجة بعد ذلك بيع من غلات الديوان على الطحانين بالسعر . فلم يزل الأمر على ذلك إلى أن دخلت الغلة الجديدة ، فانحلت الأسعار ، واضطر أصحاب الغلة المخزونة

(١) في و "مشهورة" .

(٢) تعرف هذه النكية في الكتب العربية باسم "الشدة العظمى" ، وقد شبهها غير واحد من المؤلفين بأيام القحط الذي ظن بمصر سبع سنوات متتالية زمن النبي يوسف عليه السلام . انظر ابن إياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ص ٦٠ — ٦٢ ؛ المقرئ : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٣٣٥ — ٣٣٨ ؛ عنان : في مصر الإسلامية ، ص ٨٨ — ٩٠ ، زكي حسن : كنوز الفاطميين ، ص ١٤ — ١٦ ، وانظر أيضاً ما ورد بهذه الكتب من المراجع التي تعرضت لوصف تلك الجائحة .

(٣) في و "أو يفرج الله تعالى عنهم" ، والصيغة المثبتة هنا من م (٢٣ ب) .

(٤) في و "دينار" .

(٥) في و "أبقى الختم عليه" ، والرسم المثبت هنا من م (٢٢ ب) .

إلى بيعها خشية من السوس ، فباعوها بالنزر اليسير ، وندموا على ما فاتهم [من البيع^(١)] بالسعر الأول .

ثم وقع غلاء شنيع وقط ذريع في أيام الحافظ لدين الله ، ووزارة الأفضل ابن وحش^(٢) ، إلا أنه لم يستمر ، فإن الأفضل المذكور [كان قد] ركب إلى الجامع العتيق بمصر ، وأحضر كل من يتعلق به ذكر الغلة ، وأدب جماعة من المحتكرين ومن يزيد في الأسعار ، ووظف عليهم القيام بما يحتاج إليه في كل يوم ، وباشر الأمر بنفسه وأخذ فيه بالحد ، فلم يَسع أحد خلافه . ولم يزل الحال كذلك إلى أن من الله تعالى بالرخاء ، وكشِف عن الناس ما نزل بهم من البلاء ، إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ .

ثم وقع غلاء في أيام الفائز ، بوزارة الصالح طلائع بن رزّيك ، بلغ فيه الأردب خمسة دنانير ، لقصور ماء النيل^(٣) عن الوفاء . وكان بالأهراء^(٤) من الغلات ما لا يحصى ، فأخرج جملة كثيرة^(٥) من الغلال وفرقها على الطحانين ، وأرخص سعرها ، ومنع [من] احتكارها ، وأمر الناس ببيع الموجود منها ،

(١) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٢٢ ب) .

(٢) كذا في و ، وهو في م (٢٢ ب) وخشى ، وقد اختلفت المراجع المتداولة في هذه الحواشي في اسم هذا الوزير ، فهو في السيوطي (حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١١٨) رضوان بن الوحشي ، وفي أبي المحاسن (النجوم الزاهرة — طبعة القاهرة — ج ٥ ص ٢٤١ ، ٢٨١) رضوان بن ولحشى ، وفي (Précis De L' Histoire D'Egypte: T. II. P. 327) رضوان فقط .

(٣) نسب أبو المحاسن (النجوم الزاهرة — طبعة القاهرة — ج ٥ ، ص ٣٣٩) هذا الغلاء إلى احتكار ابن زريك للغلال .

(٤) الأهراء هي الأماكن التي تخزن بها الغلال والأتبان الخاصة بالخليفة أو السلطان ، احتياطاً لأمثال الطوارئ الاقتصادية الواردة بالمتن ، وكانت لا تفتح إلا عند الضرورة . وهي غير الشون ، فهذه يوضع بها ما يستهلك طول السنة من غلال وأحطاب وأتبان . (المقرئى : السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٥٠٨ ، حاشية ١) .

(٥) في و "يسيرة" ، والرسم المثبت هنا من م (٢٢ ب) ، وهو أقرب للمعقول .

وتصدق على جماعة من المتجملين^(١) والفقراء بجملة كثيرة . وتصدق سيف^(٢) الدين حسين وغيره من الأمراء وأرباب الجهات^(٣) بالقصر ما نفّس عن الناس ، ولم يستمر [الحال] على ذلك سوى مدة يسيرة ، حتى فرّج الله ، وهم الرخاء .

ثم وقع الغلاء في الدولة الأيوبية وسلطنة العادل أبي بكر بن أيوب ، في سنة [ست و^(٤)] تسعين وخمسة : وكان سببه توقف النيل عن الزيادة وقصوره عن العادة ، فانتهت الزيادة إلى اثني عشر ذراعاً وأصابع . فتكاثر مجيئ الناس من القرى إلى القاهرة من الجوع ، ودخل فصل الربيع فهبّ هواء أعقبه وباء وفناء . وعدم القوت حتى أكل (٩ ب) الناس صغار بني آدم من الجوع ، فكان الأب يأكل ابنه مشوياً ومطبوخاً ، والمرأة تأكل ولدها ؛ فعوقب جماعة بسبب ذلك . ثم فشا الأمر وأعياء الحكام ، فكان يوجد بين ثياب الرجل والمرأة كتف صغير أو فخذ أو شيء من لحمه ، ويدخل بعضهم إلى جاره فيجد القدر على النار فينتظرها حتى تهتأ ، فإذا هي لحم طفل ؛ وأكثر ما يوجد ذلك في

(١) المقصود بلفظ المتجملين هنا الفقراء الذين لا يظهرون المسكنة والتدل على أنفسهم .
(مخطط المحيط) .

(٢) كان هذا الأمير ابن أخى الوزير طلائع بن رزّيك . أبو الحسن (النجوم الزاهرة — طبعة القاهرة — ج ٥ ، ص ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧) .

(٣) لعل المقصود بأرباب الجهات أهل اليسر والغنى (biens, richesses) ، نقلا عن (Dozy: Supp. Dict. Ar.) . والجهات — ومفردها جهة — الضرائب الديوانية أيضاً ، كالجهة المفردة ، وجهات ثغر دميّط . انظر المقرئى (السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٣٧٣) ، والقسندى (صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٦٢ ، ٤٦٤) ، وكذلك (Quatremère: Histoire Des Sultans Mamlouks I. 1. P. 17. N. 17)

(٤) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٢٣ أ) . انظر المقرئى (كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ص ١٥٦ ، وما بعدها) ، وعبد اللطيف البغدادي (كتاب الإفادة والاعتبار ص ٦٢ ، وما بعدها) ، وابن إياس (بدائع الزهور ، ج ١ ، ص ٧٦) ، حيث توجد تفصيلات ضافية بصدد هذا الغلاء وما أعقبه في السنوات التالية من قحط ووباء .

أكابر البيوت . ووجدت لحوم الأطفال بالأسواق والطرق مع الرجال والنساء مخفية ، وغُرِّق^(١) في دون شهرين ثلاثون امرأة بسبب ذلك . ثم تزايد الأمر حتى صار غذاء الكثير من الناس لحوم بنى آدم بحيث ألغوه ، وقل منعهم منه لعدم القوت من جميع الحبوب وسائر الخضروات وكل ما تنبتة الأرض . فلما كان آخر الربيع احترق ماء النيل في برمودة حتى صار المقياس في بر مصر ، وانحسر الماء عنه إلى بر الجيزة ؛ وتغير طعم الماء وريحه . ثم أخذ الماء في الزيادة قليلا قليلا إلى السادس عشر من مسرى ، فزاد إصبعا واحدا ؛ ثم وقف أياما ، وأخذ في زيادة قوية أكثرها ذراع إلى أن بلغ خمسة عشر ذراعا وست عشرة إصبعا ، ثم انحط من يومه ، فلم تنتفع به البلاد لسرعة نزوله . وكان أهل القرى قد فنوا ، حتى أن القرية التي كان فيها خمسمائة نفس لم يتأخر بها سوى اثنين أو ثلاثة ، ولم تعمر الجسور ولا مصالح البلاد لعدم البقر فإنها فقدت ، حتى بيع الرأس الواحد [من البقر] بسبعين دينارا ، والهزيل بستين دينارا . وجافت الطرق كلها بمصر والقاهرة وسائر دروب النواحي بجميع الأقاليم من كثرة الموتان ، وما زرع على قتلته أكلته الدودة ، ولم يمكن رده لعدم التقاوى والأبقار . واستمر أكل لحوم الأطفال ، وعدم الدجاج جملة ؛ وكانت الأفران إنما يوقد فيها بأخشاب البيوت ، وكانت جماعة من أهل السرى يخرجون في الليل ويتحطبون من المساكن الخالية ، فإذا أصبحوا باعوها . وكانت الأزقة كلها بالقاهرة ومصر لا يرى فيها من الدور المسكونة إلا القليل ، وكان الرجل بالريف في أسفل مصر وأعلىها (١١٠) يموت ويده المحراث ، فيخرج آخر للحراث فيصيبه ما أصاب الأول . واستمر النيل ثلاث

(١) كذا في و ، ك (٢٩ ب) ، وهو في م (١٢٣) "حرق" .

سنين متوالية لم يطلع منه إلا القليل ، فبلغ الأردب من القمح إلى ثمانية دنانير . وأطلق العادل للفقراء شيئاً من الغلال ، وقسم الفقراء على أرباب الأموال ، وأخذ منهم اثني عشر ألف نفس ، وجعلهم في مناخ^(١) القصر ، وأفاض عليهم القوت ؛ وكذلك فعل جميع الأمراء وأرباب السعة والثراء . وكان الواحد من أهل الفاقة إذا امتلأ بطنه بالطعام بعد طول^(٢) الطوى سقط ميتاً ، فيدفن منهم كل يوم العدة الوفرة ، حتى أن العادل قام في مدة يسيرة بمواراة نحو^(٣) مائتي ألف وعشرين ألف ميت ، فإن الناس كانوا يتساقطون في الطرقات من الجوع ، ولا يمضي يوم حتى يؤكل عدة من بني آدم . وتعطلت الصنائع ، وتلاشت الأحوال ، وفنيت الأقوات والنفوس حتى قيل : سنة^(٤) سبع^(٥) افترست أسباب الحياة . فلما أغاث الله الخلق بالنيل لم يوجد أحد يحرث أو يزرع^(٦) ، فخرج الأجناد بغلمانهم وتولوا ذلك بأنفسهم ، ولم تزرع أكثر البلاد لعدم الفلاح . وهدمت الحيوانات جملة ، فبيع فروج بدينارين ونصف ؛ ومع ذلك كانت الخازن مملوءة غلالا ، والخبز متيسر الوجود يباع كل رطل بدرهم ونصف . وزعم كثير من أرباب الأموال أن هذا الغلاء كسني يوسف عليه السلام ، وطمع أن يشتري بما عنده من الأقوات أموال أهل مصر ونفوسهم ، فأمسك الغلال وامتنع من بيعها . فلما وقع الرخاء سامت

(١) المناخ في الأصل المكان المخصص لأنواع الجمال السلطانية ، (المقريزي : السالك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٥٠٦ ، حاشية ٥) ، وهو هنا بمعنى مخزن الغلال ، كالأهراء والشون . (ابن عماني : قوانين الدواوين ، ص ١٩) . انظر أيضاً ص ٢٨ ، حاشية ٤ .
(٢) في و "حول الطول" ، والصيغة المنبثقة هنا من م (٢٣ ب) ، وكذلك ك (٣٠ أ) .

(٣) في و "في مدة يسيرة لمواراة بعض من مات نحو مائتي ألف وعشرين ..." ، والعبارة المثبتة هنا من م (٢٣ ب) .
(٤) في و "يحرث ولا يزرع" .

كلها ولم ينتفع بها [فرماها^(١)] . وأصيب كثير ممن اقتنى المال من الفلال ، فبعضهم مات عقب ذلك شرّ ميتة ، وبعضهم أجيح في ماله ، إِنَّ رَبَّكَ لِبِالْمِرْصَادِ [وَهُوَ الْفَعَالُ لِمَا يُرِيدُ^(٢)] .

ثم وقع غلاء بالدولة التركية بسلطنة العادل كُتِبَا^(٣) ، في سنة ست وتسعين ومئة : وذلك أن بلاد بركة لم تمطر ، فقحطت بلادها ، وجفت الأعين منها ، وعم أهلها الجوع لعدم القوت ، فخرج منها نحو من ثلاثين ألف نفس بعيالهم وأنعامهم يريدون مصر^(٤) ، فهلك معظمهم جوعاً وعطشاً ، ووصل اليسير منهم في جهد وقلة . وتأخر الوسمي^(٥) ببلاد الشام حتى فات أوان الزرع ، فاستسقوا ثلاثاً فلم يسقوا . ثم اجتمع الكافة وخرجوا للاستسقاء ، وخجّوا وابتهلوا إلى الله سبحانه ، فأغاثهم وسقاهم حتى رجعوا في المياه إلى البلد . ووقف النيل بمصر عن الزيادة ، فتحركت الأسعار . وتأخر المطر ببلاد المقدس والساحل حتى فات [أوان] الزرع ، وجفت الآبار ، ونضب ماء عين سلوان [بالمقدس]^(٦) . وكان مبلغ ماء النيل

(١) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٢٤) .

(٢) ما بين الحاصرتين وارد في ك فقط (٣٠ ب) .

(٣) يوجد بهامش الصفحة في و ، قبالة هذا الاسم العبارة التالية ”كتبنا بضم الكاف وسكون المثناة الفوقية وضم الموحدة“ .

(٤) لعل السبب في خروج ذلك العدد من بركة إلى مصر من دون غيرها من خضراء البلاد المجاورة كإفريقية (تونس) مثلاً ، أن بركة — أو على الأقل القسم الشرق منها حتى جهة العقبة — كانت تابعة لمصر ، يقطعها السلطان بالناشير تارة لأمرائه من الممالك ، وتارة لرؤساء العرب الطاعنين هناك . انظر القلقشندي . (صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٣٩٥ — ٣٩٦) .

(٥) الوسمي هنا مطر الحريف ، ومن معانيه أيضاً محصول الذرة الأول . (Dozy. Supp.

Dict. Ar.)

(٦) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٢٤) ، وتقع عين سلوان بوادي جهنم (Valley of Kedron) بالمقدس جنوبي دائرة الحرم (Haram Area) ؛ وربما خصها القريري =

في هذه السنة ، أعفى سنة أربع وتسعين ، ستة عشر ذراعاً وسبع عشرة أصبعاً ، ونزل سريعاً ، وكسّر [بحر] أبي المنجا^(١) قبل أوانه بثلاثة أيام خوفاً من النقص ؛ فبلغ كل أردب من القمح إلى مائة درهم ، والشعير إلى ستين ، والفول إلى خمسين ، واللحم إلى ثلاثة دراهم الرطل . فأخرجت الغلال من الأهرام ، وفُرِّقت في الخباز والجرايات لكل صاحب جراية ست جرايات في شهرين . وكان راتب البيوت والجرايات لأرباب الرواتب في كل يوم خمسين وستانة^(٢) أردب ، ما بين قمح وشعير ؛ وراتب الحوائج^(٣) خاناه عشرين ألف رطل لحم في اليوم . وكان قد ظهر الخلل في الدولة لقلة المال وكثرة النفقات ، فتعددت المصادرات للولاة والمباشرين ، وطُرِحت البضائع بأعلى الأثمان على التجار .

ودخلت سنة خمس وتسعين وبالفاس شدة من الغلاء وقلة الواصل ، إلا أنهم يمتنون أنفسهم بمجىء الغلال الجديدة ، وكان قد قرب أوانها . فعند إدراك الغلال هبّت ريح سوداء مظلمة من نحو بلاد برقة هبوباً عاصفاً ، وحملت تراباً أصفر كسا زروع تلك البلاد ، فهافت كلها ولم يكن بها إذ ذاك إلا زرع قليل ، ففسدت بأجمعها . وعمّت تلك الرياح^(٤) والتراب إقليم البحيرة والغربية وإقليم

== بهذه الإشارة لكونها عيناً مباركة بالقدس ، أو لأنها كانت تسقى أراضي موقوفة على الفقراء .

انظر (Le Strange : Palest. Under Moslems, pp. 74, 162, 179, 212, 220, 223) .

(١) حفرّت هذه التربة في العهد الفاطمي لرى بعض أراضي الجنوب الشرقي للدلتا بماء النيل ، وكان المكلف بالقيام على حفرها أبو المنجا شعياً اليهودي فعرفت باسمه ، وكان ميعاد كسرها من أعياد فيض النيل بالقاهرة ، زمن الفاطميين والأيوبيين . (المقريزي : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٧١ ، ٤٨٧ ؛ القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٣٠٥ — ٣٠٦) .

(٢) كذا في و ، ك (٣٠ ب) ، وهو في م (٢٣ ب) "سبعاية" .

(٣) الحوائج خاناه لفظ مركب من كلمتين : حوائج وهي عربية ، وخاناه وهي فارسية ومعناها معاً في مصطلح الدولة المملوكية بمصر بيت الحوائج واللوازم التابع لسلطان أو أمير . انظر المقريزي (كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٤٥٩ ، حاشية ٤) .

(٤) في و "الزروع" ، وهو خطأ واضح ، واللفظ المثبت هنا من م (٢٤ ب) .

الشرقية ، ومرت إلى الصعيد الأعلى ، فهاف الزرع . وفسد الصيف من الزرع ، كالأرز والسمسم والقلقاس وقصب السكر ، وسائر ما يزرع على السواقي ؛ فتزايدت الأسعار . وأعقبت تلك الرياح أمراض وحميات عمت سائر الناس ، فنزع سعر السكر والعسل وما يحتاج إليه المرضى ، (١١١) وهدمت الفواكه ؛ وأبيع الفروج بثلاثين درهما ، والبطيخة بأربعين ، والرطل من البطيخ بدرهم ، والسفرجل ثلاث حبات بدرهم ، [والبيض ^(١) كل ثلاث حبات بدرهم] . وتزايد القمح إلى مائة وتسعين الأردب ، والشعير إلى مائة وعشرين ، والفول والعدس إلى مائة وعشرة دراهم الأردب . وأقطت بلاد القدس والساحل ومدن الشام إلى حلب ، فبلغت الغرارة القمح إلى مائتي درهم وعشرين ، والشعير بالنصف من ذلك ، واللحم الرطل إلى عشرة دراهم ، والفاكهة إلى أربعة أمثالها . وكان ببلاد السكر والشوبك وبلاد الساحل لما يرصد للمهمات والبواكر ^(٢) ما ينيف عن عشرين ألف غرارة ، فحملت إلى الأمصار . وأقطت مكة ، فبلغ الأردب القمح بها إلى تسعمائة درهم ، والشعير إلى سبعمائة ، فرحل أهلها حتى لم يبق بها إلا اليسير من الناس . ونزحت ^(٣) سكان قرى الحجاز . وعدم القوت ببلاد اليمن واشتد [بها] الوباء ؛ فباعوا أولادهم في شراء القوت ، وفروا إلى نحو حلى ^(٤) بنى يعقوب ، فالتقوا

(١) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٢٤ ب) .

(٢) البواكر جمع بكار ، وهو لفظ فارسي معرب ، وقد جرى في مصطلح الدولة المملوكية بمصر للدلالة على الحملات الحربية والحرب عامة . انظر المقرئ (كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ١٠٥ ، حاشية ١ ؛ ص ٦١٦ ، ٥٣٦) .

(٣) في و "نزعت" ، والصيغة المثبتة هنا من م (٢٥) ، وكذلك ك (٣١) .

(٤) في و "حلل" ، وكذلك في ك (٣١ ب) ، وفي م (٢٥) "جلي" ، والرسم المثبت هنا من ياقوت (معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ٣٣٧) ، حيث وردت "حلى" فقط ، وأنها بلد باليمن على ساحل البحر .

بأهل مكة وضائق بهم البلاد ، ففنوا كلهم بالجوع إلا طائفة قليلة . وقحطت بلاد الشرق ، وهدمت دوابهم وهلكت مراعيهم ، وأمسك القطر عنهم . واشتد الأمر بمصر ، وكثر الناس بها من أهل الآفاق ؛ فعظم الجوع ، وانتهب الخبز من الأفران والحوانيت ، حتى كان العجين إذا خرج إلى الفرن انتهبه الناس فلا يحمل إلى الفرن ، ولا يخرج الخبز منه إلا ومعه عدة يحمونه ^(١) بالعصى من النهاية . فكان من الناس من يُلقي نفسه على الخبز ليخطف منه ، ولا يبالي بما ينال رأسه وبدنه من الضرب ، لشدة ما نزل به من الجوع .

فلما تجاوز الأمر الحد أمر السلطان بجمع الفقراء وذوى الحاجات ، وفرقهم على الأمراء ، فأرسل إلى أمير المائة مائة [فقير ^(٢)] وإلى أمير الخمسين خمسين ، حتى كان لأمر العشرة عشرة . فكان من الأمراء من يطعم سهمه من الفقراء لحم البقر مثروداً في مرقه الخبز ، يمدّه لهم سماطاً يأكلون جميعاً ، وفيهم من يعطى فقراءه رغيفاً رغيفاً ، وبعضهم كان يفرّق الكعك ، وبعضهم يعطى رقاقاً ؛ تخفّ ما بالناس من الفقر . وعظم الوباء في الأرياف والقرى ، وفشت الأمراض بالقاهرة ومصر ، وعظم الموتان (١١ ب) ؛ وطلبت الأدوية للرضى ، فباع عطار برأس حارة الديلم من القاهرة في شهر واحد بمبلغ اثنين وثلاثين ألف درهم ، وبيع من دكان يعرف بالشريف عطوف من سوق السيوفيين بمثل ذلك ، وكذلك حانوت بالوزيرية ، [وآخر خارج ^(٣) باب زويلة — بيع في كل واحد منها بنحو من مثل ذلك] . وطلب الأطباء ، وبُذلت لهم الأموال ، وكثر تحصيلهم ، فكان كسب الواحد منهم في اليوم مائة درهم ؛ ثم أعيا الناس كثرة الموت ، فبلغت عدة من

(١) في و "يحمونه" ، والرسم المثبت هنا من م (١٢٥) .

(٢) ليس لما بين الحاصرتين وجود في و ، ولكنه في م (١٢٥) .

(٣) ليس لما بين الحاصرتين وجود في و ، ولكنه في م (١٢٥) ، وفي ك (٣١ ب) .

يرد اسمه الديوان السلطاني في اليوم ما ينيف عن ثلاثة آلاف ^(١) نفس ؛ وأما الطرحاء فلم يحصر عددهم بحيث ضاقت الأرض بهم ، وحُفرت لهم الآبار والحفائر وألقوا فيها ؛ وجافت الطرق والنواحي والأسواق من الموتى . وكثر أكل لحوم بنى آدم خصوصاً الأطفال ، فكان يوجد الميت وعند رأسه لحم الآدمي ، ويمسك بعضهم فيوجد معه كتف صغير أو نخذه أو شيء من لحمه . وخلت الضياع من أهلها ، حتى إن القرية التي كان بها مائة نفس لم يتأخر بها إلا نحو العشرين ، وكان أكثرهم يوجد ميتاً في مزارع الفول لا يزال يأكل منه إذا وجده حتى يموت ، ولا يستطيع الحراس ردّهم لكثرتهم .

ومع ذلك زَكَتْ ^(٢) الغلال في السكيل أضعاف المفهوم ^(٣) : ولقد كان للأُمير نحر الدين الطنبغا المساحي من جملة زرعه مائة فدان فولاً لم يمنع أحداً من الأكل منها في موضع الزرع ، ولم يمكن أحداً أن يحمل منه شيئاً . فلما كان أوان الدراس لم يَرْضَ بمن وكل إليه أمر الزرع حتى خرج بنفسه ، ووقف على أجران تلك المائة فدان الفول ، فإذا تل عظيم من القشر الذي أكل الفقراء فوله أخضر ، فطاف به وقتشه فلم يجد به شيئاً من الفول ؛ فأمر به عند انقضاء شغله أن يدرس لينتفع بتبنه ، فحصل منه سبعمائة وستون أردبا . فعُدَّ ذلك من بركة الصدقة وفائدة أعمال البر ، وَاللَّهُ يَضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ .

وكثرت أرباح التجار والباعة ، وازدادت فوائدهم ، فكان الواحد من الباعة يستفيد في اليوم المائة والمائتين ، ويصيب الأقل من السوق [ربحاً] في اليوم ثلاثين درهماً . وكذلك كانت مكاسب أرباب الصنائع ، واكتفوا بذلك طول (١١٢)

(١) في م (٢٥ ب) فقط "ثلاثمائة" .

(٢ ، ٣) في و "زَكَتْ" ، وفي ك (١٢٢) أيضاً ، ولا وجود لهذه الجملة المحدودة بالرقين في م (٢٥ ب) .

الغلاء . وأصيب جماعة كثيرة ممن ربح في الغلال — من الأمراء والجنود وغيرهم — في مدة الغلاء ، إما في نفسه بأفة من الآفات ، أو بإتلاف ماله التلاف الشنيع ، حتى لم ينتفع . فلقد كان لبعضهم ستانة أردب باعها بسعر مائة وخمسين الأردب وبأزيد من ذلك ، فلما ارتفع السعر عمّا باع به ندم على بيعه الأول حيث لم ينفعه الندم ؛ فلما صار إليه ثمن الغلال أنفق معظمه في عمارة دار ، وزخرفها وبالغ في تحصينها وإجادتها ، حتى إذا فرغت وطن أنه قادر عليها أتاها أمر ربها فاحترقت بأجمعها ، وأصبحت لا ينتفع بها بشيء .

وحصلت الفتنة بين السلطان والأمراء ، وتوقفت أحوال^(١) الوزير [نجر الدين^(٢) بن الخليلي] ، وازداد ظلم أتباع السلطان ومماليكه ، [وتسكأثر^(٣) جورهم] ، وعظم طمعهم في أخذ البراطيل والحمايات^(٤) ، وكثر عسفهم وغصبهم من الأمراء . ولعبت الناس في الفلوس لما ضربت ، فنودي أن يستقر الرطل منها بدرهمين ، وزنة الفلوس درهم ؛ هذا أول ما عُرِف من وزن الفلوس . واشتد ظلم الوزير — وهو صاحب فخر الدين [بن] الخليلي — لتوقف أحوال

(١) في و "الاحوال" ، والصيغة المثبتة هنا من م (٢٦) (أ) .

(٢) أضيف ما بين الحاصرتين مما يلي بهذه الصفحة (سطر ١٣) ، وقد تقلد هذا الوزير منصب الوزارة مرات حتى أوائل الحكم الثالث للسلطان الناصر محمد بن قلاوون . المقرئ (كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٨٠٨ ، ٨١٦ ، ٨٣٦) ؛ وكذلك (Zetterstéen : Beiträge. pp. 33, 37, 40, 43, 145, 153) .

(٣) ليس لما بين الحاصرتين وجود في و ، ولكنه في م (٢٦) (أ) ، وفي ك (٣٢) (ب) .

(٤) عرّف المقرئ (المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٠٣ — ١١١) في باب أقسام مال مصر ، هذين النوعين من الضرائب ، وآتى على تاريخهما في عبارة واضحة مختصرة ، ونصها (ص ١١١) : "وأما البراطيل ، وهي الأموال التي تؤخذ من ولاية البلاد ومحاسبها وقضاها وعمالها ، فأول من عمل ذلك بمصر الصالح بن رزك في ولاية النواحي فقط ، ثم بطل وعمل في أيام العزيز بن صلاح الدين [الأيوبي] أحياناً ، وعمله الأمير شيخون في الولاية فقط ، ثم أخش فيه الظاهر برقوق وأما الحمايات والمستأجرات فشيء حدث في أيام الناصر فرج [بن برقوق] ، وصار لذلك ديوان ومباشرون ، وعمل مثل ذلك الأمراء ، وهو من أعظم أسباب الخراب ..." .

الدولة من كثرة الكلف ، فأرصد متحصل الموارث^(١) للغداء والعشاء ، وأخذ الأموال الموروثة ولو كان الوارث ولداً أو غيره : فإذا طالبه الولد بميراث أبيه ، أو الوارث بما انجر إليه من الإرث ، كلفه إلى إثبات نسبه أو استحقاقه ، فلا يكاد يثبت ذلك إلا بعد عناء طويل ومشقة ، فإذا تمّ الإثبات أحاله على الموارث ، حتى إذا مات آخر وله مال ووارث من ولد ذكر أو غيره فعل معهم كذلك ، فتمعجز الورثة من الطلب ، فترك [المطالبة]^(٢) .

واشتد الأمر على التجار لرحى البضائع عليهم بزيادة الأثمان والقيم ، وكثرت المصادرات في الولاة وأرباب الأموال ، وعظم الجور على أهل النواحي ، وحمّلت التقاوى السلطانية من الضياع . واشتد الأمر على أهل دمشق ونبلس وبلبك والبقاع وغيرها ، وكانت أيام في غاية الشدة من الغلاء وكثرة الأمراض [والموت]^(٣) وعموم الظلم .

ووقع بآخر هذا الغلاء عجيبة في غاية الغرابة لم يسمع بمثلاً : وهي أن رجالاً من أهل الفلح بجبة عسال — إحدى قرى دمشق الشام — خرج بشور^(٤) (١٢ ب) له ليُرِد الماء ، فإذا عدة^(٥) من الفلاحين قد وردوا^(٦) الماء ، فأورد الشور حتى [إذا]

(١) المقصود بالموارث هنا المال المتحصل من الموارث الحميرية ، وقد شرح المقرئ (المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١١١) أصله وطرق تحصيله في عصره بالآتي : "وأما الموارث ، فإنها في الدولة الفاطمية لم تكن كما هي اليوم ، من أجل أن مذهبهم يورث ذوى الأرحام ، وأن البنت إذا انقرضت استحققت المال بأجمعه . فلما انقضت أيامهم ، واستولت الدولة الأيوبية ، ثم الدولة التركية ، صار من جملة أموال السلطان مال الموارث الحميرية ، وهي التي يستحقها بيت المال عند عدم الوارث ، فتعدل فيه الوزارة مرة ، وتظلم أخرى" .

(٢) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٢٦) .

(٣) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٢٦) .

(٤) في و "نور" ، والرسم المثبت هنا من م (٢٦ ب) .

(٥) قبالة هذه العبارة ، بهامش الصفحة في و ، الجملة الآتية بخط المتن "عجيبة لم تسمع مثلاً" .

(٦) في و "فوردوا" ، والرسم المثبت هنا من م (٢٦ ب) .

اكتفى نطق بلسان فصيح أسمع من بالمورد ، [و] قال : ” الحمد لله والشكر له .
 إن الله تعالى وعد هذه الأمة سبع سنين مجدية ، فشفع لهم النبي صلى الله عليه وسلم ،
 وإن الرسول أمره أن يبلغ ذلك ، وإنه قال يا رسول الله فما علامة صدق عندهم ،
 قال : أن تموت بعد تبليغ الرسالة “ ، وأنه بعد فراغ كلامه صعد إلى مكان
 مرتفع وسقط منه ومات . فتسامع به أهل القرية ، وجاءوا من كل حذب
 ينسلون ، فأخذوا شعره وعظامه للتبرك ، فكانوا إذا بنحروا به موعوكا برى .
 وعمل بذلك محضر مشبوت على قاضي البلد ، وحمل إلى السلطان بمصر ؛ فوقف
 عليه الأمراء ، واشتهر بين الناس خبره وشاع ^(١) ذكره .

وعقب ذلك انحلت الأسعار ، وجاء الله بالفرج ، وفي خلقكم وما يبث
 من دابة آيات لقوم يوقنون ؛ واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من
 السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات
 لقوم يعقلون .

وفي أول شهر رجب سنة ست وثلاثين وسبعائة وقع الغلاء بالديار المصرية ،
 في أيام الملك الناصر محمد بن قلاوون ؛ وعز القمح ووصل كل أردب إلى سبعين
 درهماً ، والقول إلى خمسين ، والخبز كل خمسة أرتال بدرهم ، ولا يكاد يوجد .
 وعدم القمح من الأسواق ، وصار على كل دكان من دكاكين الخبازين عدة
 من الناس ، وصار الخبز كالسكسب من السواد ؛ فرتب الوالى على كل حانوت
 أربعة من أعوانه معهم المطارق ^(٢) لدفع الناس عن حوانيت الخبز لئلا ينهب .

(١) توجد هذه القصة بمخافيرها في المقرئى (كتاب السالك لعرفة دول الملوك ، ج ١ ،

ص ٨١١ — ٨١٢) .

(٢) المطارق جمع مطرق ، وهو العصاة من الخشب الحشن (rondin de bois brut) ،

كالتى يستعملها البدو فى سوق الجمال . (Dozy : Supp. Dict. Ar.) .

فضج^(١) الناس للسلطان واستغاثوا ، فجمع الأمراء وقال لهم : ” يا أمراء ! شهر عليكم ، وشهر على ، وشهر على الله “ ؛ ففتح الأمراء الشون^(٢) ، وباعوا كل أردب بثلاثين درهماً ، ففرج عن الناس ؛ وفتح السلطان حواصله في شعبان ، وباع كل أردب بخمسة وعشرين [درهماً] . ودخل الفول الجديد والشعير ، فأكل الناس منه إلى أن دخل شهر رمضان ، فجاء القمح الجديد ، وانحلّ السعر .

ثم وقع الغلاء في أيام الأشرف شعبان ، وسببه قصور النيل في سنة ست وسبعين وسبعائة^(٣) ، فلم يبلغ ستة عشر ذراعاً . وكُسِر (١١٣) الخليج ، فانحطّ الماء وارتفع السعر ، فبلغ القمح كل أردب إلى مائة وخمسين [درهماً] ، والشعير إلى مائة ، وانهبز إلى رطل ونصف بدرهم . وعزّت الأقوات وقلّ وجودها ، فمات الكثير من الجوع حتى امتلأت الطرقات ؛ وأعقب ذلك وباء مات فيه كثير من الناس . [في هذا الغلاء] بلغ الفروج إلى مائة درهم فما فوقها ، والبطيخة إلى مائة وخمسين ؛ وكاف السائل يطلب اللبابة ليشتمها ، ويصيح حتى يموت ؛ فأمر السلطان بجمع الفقراء ، وفرّقهم على الأمراء ومياسير التجار . ودام [هذا] الغلاء نحو سنتين ، ثم أغاث الله الخلق وأجرى النيل ، فارتوت

(١) في و ” فضجوا “ ، والرسم المثلث هنا من م (٢٦ ب) .

(٢) في و ” السوق “ ، والرسم المثلث هنا من م (٢٦ ب) .

(٣) وقع بمصر قبل هذا التاريخ وباء شنيع لم يبق ولم يذر ، واجتاح أمم الشرق والغرب معاً ، وتاريخه سنة ٧٤٩ هـ (١٣٤٨ م) فصاعداً لمدة سنتين تقريباً ، وكان حرياً بالمقرّبي أن يذكره قبل الوباء الذي وقع في السنة المذكورة هنا بالمتن . وهذا الوباء العام هو المعروف في تاريخ الشرق الأدنى باسم الفناء الكبير (Great Plague) ، وفي التاريخ الأوروبي في العصور الوسطى باسم الموت الأسود (Black Death) وكان سببه انتشار بعض الأمراض الوبائية من الهند والشرق الأقصى إلى مصر وأوروبا ، على أنه يظهر أن المقرّبي لم يذكر أخبار هذا الوباء المشهور عامداً ، وربما كان السبب في ذلك أنه قصر نفسه على أخبار الأوبئة الناجمة عن الغلاء وسوء الحكم في مصر .

الأراضى ، وحصل الرخاء بعد ما خامر اليأس القلوب ، وظنَّ الكثير من الناس دوام تلك الشدة ، واستبعد حصول الفرج ؛ وهى حادثة شاهدها ، ومحنة أدركناها . وَهُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الْغَيْثَ مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا وَيَنْشُرُ رَحْمَتَهُ وَهُوَ الْوَلِيُّ الْحَمِيدُ .

فصل فى بيان الأسباب التى نشأت عنها هذه المحن

التي نحن فيها حتى استمرت طول هذه الأزمان التى دُفِعْنَا إليها

اعلم تولى الله أمرك بالحياطة والهداية ، ولا أخلاك من الكفاية والعناية ، أن الغلاء الذى حلَّ بالخلق منذ كانت الخليقة ، فيما نُقِلَ من أخبارها بسائر البلاد فى قديم الزمان وحديثه ، على ما عُرِفَ من أحوال الوجود وطبيعة العمران ، وعُلمَ من أخبار البشر ، إنما يحدث من آفات سماوية فى غالب الأمر : كقصور^(١) جرى النيل بمصر ، وعدم نزول المطر بالشام والعراق والحجاز وغيره ، أو آفة تصيب الغلال من سمائم تحرقها أو رياح تهيفها ، أو جراد يأكلها ، وما شابه ذلك . هذه عادة الله تعالى فى الخلق ، إذا خالفوا أمره وأتوا محارمه ، أن يصيبهم بذلك جزاء بما كسبت أيديهم .

وأما هذا الأمر الذى حلَّ بمصر فإنه بخلاف ما قدّمناه ، وبيانه أن النيل قصر جريه فى سنة ست وتسعين وسبعائة ، فشرِقَ أكثر الأراضى ، وتعطلت من الزراعة ، فارتفعت الأسعار حتى بلغ سعر القمح إلى سبعين درهماً الأردب . ثم أغاث الله سبحانه وتعالى الخلق بكثرة ماء النيل حتى عمَّ الإقليم كله ،

(١) فى و "لقصور" .

فأحبّ الناس لذلك الكثير من البذر ؛ وكانت الغلات بأيديهم قليلة ، لعدم (ص ١٣ ب) زراعة أكثر البلاد في سنة ست وتسعين كما مرّ . لا جرم أن تزايدت الأسعار ، حتى بلغ سعر كل أردب من القمح إلى نحو مائتي درهم ، والشعير بمائة وخمسة دراهم . وهذه عادة بلاد مصر من الزمن القديم ، إذا تأخّر جرم النبل بها أن يمتدّ الغلاء سنتين . فلما كان أوّان مجيء الغلال الجديدة في سنة ثمان وتسعين ، انحلت الأسعار إلى أن رجعت نحو ما كانت قبل حدوث الغلاء ، أو قريباً منه .

واستمرّ الأمر حتى مات الظاهر برقوق في نصف شوال سنة إحدى وثمانمائة ، ولم يكن حينئذ بالقاهرة [قح ^(١)] يبلغ ثلاثين درهماً الأردب ، فبيع في اليوم الثاني لموته كل أردب من القمح بأربعين درهماً ، وتزايد حتى بيع في سنة اثنتين وثمانمائة ببضع وسبعين درهماً الأردب . وتماذى الأمر كذلك إلى أن قصر مدّ النبل في سنة ست وثمانمائة ، فشنع الأمر ، وارتفعت الأسعار حتى تجاوز الأردب القمح أربعائة درهم . وسرى ذلك في كلّ ما يباع من مأكول ومشروب وملبوس ، وتزايدت أجر الأجراء — كالبنانة والقفلة وأرباب الصنائع والمهن ^(٢) — تزايداً لم يسمع بمثله فيما قرب من هذا الزمن ، حتى جاء الغوث من [عند] الله تعالى في سنة سبع وثمانمائة . فكثرت زيادة النبل ، وعمّ النفع به الإقليم ، فاحتاج الناس إلى البذر . وكانت الغلال تحت أيدي أهل الدولة وغيرهم كثيرة جداً لأمرين : أحدهما احتسار الدولة الأقوات ومنع الناس من الوصول إليها إلا بما أحبوا من الأثمان ، والثاني زكاء ^(٣) الغلال في

(١) ما بين الحاصرتين وارد في م (٢٧ ب) فقط .

(٢) في و ، وفي ك أيضاً (٣٤ ب) "المسبين" ، والرسم المثلث هنا من م (٢٧ ب) .

(٣) كذا في و ، وهو في م (٢٨ ب) بغير همزة ، وفي ك (٣٤ ب) "زكى" .

سنة ست وثمانمائة ، فإنه حصل منها ما لم يسمع بمثله في هذا الزمن . فلأجل هذا وغيره ، مما سيأتى ذكره إن شاء الله تعالى ، تفاقم الأمر وجلّ الخطب ، وعظم الرزء ، وعمّت البلية وطمت ، حتى مات من أهل الإقليم بالجوع والبرد ما ينيف عن نصف الناس . وعمّ الموتان حتى نفقت الدواب في سنة ست و [سنة] سبع ، وعزّ وجودها ، وبلغت أثمانها إلى حد نستحي من ذكره . ونحن الآن في أوائل سنة ثمان وثمانمائة ^(١) ، والأمر فيها من اختلاف النقود وقلة ما يحتاج إليه ، وسوء التدبير (١١٤) وفساد الرأى ، في غاية لامرئ وراءها من عظيم البلاء وشنيع الأمر .

وسبب ذلك كله ثلاثة ^(٢) أشياء لا رابع لها : —

السبب الأول ، وهو أصل هذا الفساد ، ولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة ، كالوزارة والقضاء ونيابة الأقاليم وولاية الحسبة وسائر الأعمال ، بحيث لا يمكن التوصل إلى شيء منها إلا بالمال الجزيل . فتخطى لأجل ذلك كل جاهل ومفسد وظالم وباغٍ إلى ما لم يكن يؤمله من الأعمال الجليلة والولايات العظيمة ، اتوصل به بأحد حواشى السلطان ، ووعد به بمال للسلطان على ما يريد من الأعمال ؛ فلم يكن بأسرع من تقلده ذلك العمل وتسليمه إياه ، [و] ليس معه مما وعد به شيء قلّ ولا جلّ ، ولا يجد سبيلا إلى أداء ما وعد به إلا باستدانتة بنحو النصف مما وعد به ، مع ما يحتاج إليه من شارة وزىّ وخيول وخدم وغيره ؛ فتضاعف من أجل ذلك عليه الديون ، ويلازمه أربابها . لا جرم أنه

(١) هنا دليل مادى لتحديد تاريخ هذه الرسالة ، وبيان السبب الذى حدا المقرئى إلى كتابتها ، وهذا فضلا عما ورد بمجرد المخطوط (Colophon) من إشارة إلى تاريخ الكتابة .

(٢) قبالة هذه العبارة بهامش الصفحة فى و ، الجملة الآتية "أسباب الغلا والمحس والونا ملان منها الرشوة . . . : تشابه الرشوة" .

ينمض عينيه ولا يبالي بما أخذَ من أنواع المال ، ولا عليه بما يتلفه في مقابلة ذلك من الأنفس ، ولا بما يريقه من الدماء ، ولا بما يسترقه من الحرائر ؛ ويحتاج إلى أن يقرّر على حواشيه وأعوانه ضرائب ، ويتعجّل منهم أموالا ، فيمدّونهم أيضاً أيديهم إلى أموال الرعايا ، ويشترّبون لأخذها بحيث لا يعفون^(١) ولا يكفون . ثم ينساق^(٢) البائس في جمع الأموال التي استدانها إذا أُنْتَه استدعاءات من الأمراء وحواشي السلطان ، أو نزل به أحد منهم إن كان المتولّى متقلداً عملاً من أعمال الريف ، فيحتاج له إلى ضيافات سنية وتقادم جليّة من الخيول والرقيق وغير ذلك بحسب الحال^(٣) . ولا^(٤) يشعر مع ذلك إلا وغيره قد تقلّد ذلك العمل بمال التزم به ، وقد بقيت عليه جملة من الديون ، فيحاط على ما يوجد له من أثاث وحيوان وغيره ، ويشخص^(٥) في أنحس حال ، وقد أحيط كما ذكرنا بماله ، ويعاقب العقوبات المؤلّة ؛ فلا يجد بداً من الالتزام بمال آخر ، ليقلّد العمل الأول أو غيره من الأعمال .

فلما دُهِى أهل الريف بكثرة المغارم وتنوّع المظالم اختلّت أحوالهم ، وتمزّقوا كل (١٤ ب) ممزق ، وجلّوا^(٦) عن أوطانهم ؛ فقلّت مجابى البلاد ومتحصّلها ، لقلة ما يزرع [بها] ، ونخلوا أهلها ورحيلهم عنها لشدة الوطأة من الولاة عليهم ، وعلى من بقى منهم . وكان هذا الأمر كما قلنا مدة أيام الظاهر [برقوق] إلى

(١) وردت هذه الجملة في جميع النسخ المتداولة هنا كالآتي : "بحيث لا يعفوا ولا يكفوا" .

(٢) في و "بناء البائس" ، وفي م (٢٨ ب) "بناء البائس" ، وفي ك (٣٥ ب) "بناء البائس" .

(٣) في و "المال" ، والرسم المثبت هنا من م (٢٨ ب) ، وكذلك ك (٣٥ ب) .

(٤) في و "ولم" ، والرسم المثبت هنا من م (٢٨ ب) ، وكذلك ك (٣٥ ب) .

(٥) في و "لشخص" ، والرسم المثبت هنا من م (٢٨ ب) .

(٦) في و "جّلوا أهلها ورحيلهم عنها" ، والصيغة المثبتة هنا من م (٢٨ ب) ، وكذلك

ك (٣٥ ب) .

أن حدث غلاء سنة [ست] وتسعين ، كما مر ذكره^(١) ، فظهر بعض الخلل لا كلة في أحوال عامة الناس لأمرين : أحدهما البقية التي كانت بأيدي الناس فاحتملوا الغلاء لأجلها ، والثاني كثرة صلات الظاهر وتوالى بره مدة الغلاء في سنة سبع وثمان وتسعين ، بحيث لم يمت فيه أحد بالجوع فيما نعلم .

وانسحب الأمر في ولاية الأعمال بالرشوة إلى أن مات الظاهر [برقوق] ، فحدث لموته اختلاف^(٢) بين أهل الدولة [آل] ^(٣) إلى تنازع وحروب قد ذكرتها في كتاب مفرد^(٤) . فاقترض الحال من أجل ذلك ثورة أهل الريف وانتشار الزعار^(٥) وقطاع الطريق ، خففت السبل ، وتعذر الوصول إلى البلاد إلا بروكوب^(٦) الخطر العظيم . وتزايدت غباوة أهل الدولة ، وأعرضوا عن مصالح العباد ، وانهمكوا في اللذات لتحقق [عليهم] كلمة العذاب . وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميراً .

السبب الثاني غلاء الأطميان : وذلك أن قوما ترقوا في خدم الأمراء يتولفون إليهم بما جَبَّوا^(٧) من الأموال إلى أن استولوا على أحوالهم ، فأحبوا مزيد القربة منهم ، ولا وسيلة أقرب إليهم من المال ، فتعدوا إلى الأراضي الجارية في إقطاعات

(١) انظر ص ٤٠ — ٤١ .

(٢) في و "اختلافاً" .

(٣) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٢٨ ب) .

(٤) لا يوجد بين الكتب المعروفة للمقرئ مؤلف في أخبار السلطان الظاهر برقوق وحده ، وربما كان المقصود بهذه الإشارة كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ولا يزال الجزء الخاص بهذا العهد منه مخطوطاً تحت الطبع في المستقبل القريب .

(٥) الزعار — والزعرة والزعر أيضاً — جمع زاعر ، وهو اللص والمحمال والنيار والحرفوش والنتفرد (filou, vaurien) . انظر (Dozy : Supp. Dict. Ar.) .

(٦) ورد هذا اللفظ في جميع النسخ المتداولة في هذه الحواشي "بارتكاب" .

(٧) في و "جبون" ، وفي م (٢٩) "مجبون" .

الأمرء ، وأحضروا مستأجرىها من الفلاحين ، وزادوا فى مقادير الأجر . فتقات
لذلك متحصلات موالىهم من الأمرء ، فاتخذوا ذلك يداً يمنون بها إلیهم ، ونعمة
يعذونها إذا شاءوا علیهم . فجعلوا الزیادة ديدنهم كل عام ، حتى بلغ القدان لهذا
العهد نحواً من عشرة أمثاله قبل هذه الحوادث . لا جرم أنه لما تضاعفت أجرة
القدان من الطین إلى ما ذكرنا ، وبلغت قيمة الأردب من القمح المحتاج إلى
بذره ما تقدم ذكره ، وتزايدت كلفة الحرث (١٥١) والبذر والحصاد وغيره ،
وعظمت نكایة الولاة والعمال ، واشتدت وطأتهم على أهل الفلاح ، وكثرت المغارم
فى عمل الجسور^(١) [وغيرها] ، — وكانت الغلة التى تتحصل من ذلك عظيمة القدر
زائدة الثمن على أرباب الزراعة ، سيما^(٢) فى الأرض منذ كثرت هذه المظالم —
منعت الأرض زكاتها^(٣) ، ولم تؤت ما عهد^(٤) من أكلها ؛ والخسارة يأبأها كل
واحد طبعا . ولا يأتيها طوعا . [و] مع أن الغلال معظمها لأهل الدولة أولى الجاه
وأرباب السيوف ، الذين تزايدت فى اللذات رغبتهم ، وعظمت فى احتجار
أسباب^(٥) الرفه نهمتهم ، استمر السعير مرتفعا لا يكاد يرجى انحطاطه ؛ فغرب
بما ذكرنا معظم القرى ، وتعطلت أكثر الأراضى من الزراعة . فقلت الغلال

(١) الجسور — والمفرد جسر — الطرق المرتفعة على جانبي النيل وفروعه وترعه ،
لحفظ البلاد من أخطار الفيضان ؛ وهى نوعان : جسور سلطانية ، وهى الجسور العامة التى يجب
على السلطان تمهدها بالعارة والإصلاح والمراقبة ، وجسور بلدية وهى الجسور الخاصة الواقعة فى
إقطاع من الإقطاعات ، وعلى الأمير أو الجندى صاحب الإقطاع أن يتولاها ويتنظم تدبير المحافظة
عليها ؛ ويظهر أن العمل فى تلك الجسور كلها كان سخرة . انظر القنقشندى ، صبح الأعشى
ج ٣ ، ص ٤٤٨ — ٤٥٠ ؛ ابن ممتى : قوانين الدواوين ، ص ١٦ — ١٧ ؛ المقرئى :
كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٦٣٨ ، ٨٣٤ .

(٢) فى و”سمافى الارض“ ، وكذلك فى ك (٣٦) ، والصيغة المثبتة هنا من م ٢٩١ .

(٣) كذا فى و ، وكذلك ك (٣٦) ، وفى م (٢٩) ”بركاتها“ .

(٤) فى و ، وكذلك ك (٣٦) ”ما عوض“ ، والرسم المثبت هنا من م (٢٩) .

(٥) فى و ”ارباب“ .

وغيرها مما تخرجه الأرض ، لموت أكثر الفلاحين وتشردهم في البلاد من شدة السنين وهلاك الدواب^(١) ، ولعجز الكثير من أرباب الأراضي عن ازديادها لغلو البذر وقلة المزارعين . وقد أشرف الإقليم لأجل هذا الذي قلنا على البوار والدمار ، سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا .

السبب الثالث رواج الفلوس : اعلم جعل الله لك إلى كل خير سبيلا ذلولا ، وعلى كل فضل علما ودليلا ، أنه لم تزل سُنَّةُ اللَّهِ في خلقه ، وعادته المستمرة منذ كانت الخليفة إلى أن حدثت هذه الحوادث ، وارتكبت هذه العظائم التي قلناها في جهات الأرض كلها ، عند كل أمة من الأمم كالفرس والروم وبنى إسرائيل ويونان والقبط ، بل والنبط والتبابعة أقبال اليمن ، والعرب العاربة والعرب المستعربة — ، ثم في الدولة الإسلامية من ظهورها ، على اختلاف دولها التي قامت بدعوتها والتزمت بشريعتها ، كبنى أمية بالشام والأندلس ، وبنى العباس بالمشرق ، والعلويين بطبرستان وبلاد المغرب وديار مصر والشام وبلاد اليمن ، ودولة الترك بنى سلجوق ، ودولة الديلم والمغل بالمشرق ، ودولة الأكراد بمصر والشام وديار بكر ، ثم ملوك الترك بمصر ، — أن النقود التي تكون أثمانا للمبيعات وقيما للأعمال (ص ١٥ ب) إنما هي الذهب والفضة فقط ، لا يعلم في خبر صحيح ولا سقيم عن أمة من الأمم ولا طائفة من طوائف البشر أنهم اتخذوا أبدا في قديم الزمان^(٢) ولا حديثه نقدا غيرها ، حتى قيل [إن] أول من ضرب الدينار والدرهم آدم عليه الصلاة والسلام ، وقال لا تصلح العيشة إلا بهما ، رواه الحافظ ابن عساكر في تاريخ دمشق .

(١) في و "البلاد" ، والصيغة المثبتة هنا من م (٢٩ ب) .

(٢) قبالة هذه العبارة ، بهامش الصفحة في و ، الجملة الآتية : "مطلب أول من ضرب الدينار والدرهم" .

ومستعملو عليك من نبأ ذلك ما يوضح لك صحة ما أشرت إليه ، فأقول
مستعينا بالله ربى ، فإنه مولاي وحسبى : اعلم زادك الله علما ، وآتاك بيانا وفهما ،
أن الدراهم التى كانت تقعد الناس على وجه الدهر ما زالت ، حتى قيل [إن] أول
من ضرب الدينار والدراهم ، وصاغ الخلى من الذهب والفضة ، فالغ بن غابر بن
سالم بن أرغش بن سام بن نوح عليه السلام ، وتداول الناس ذلك من زمنه .
وآخر ما كانت الدراهم على نوعين : السوداء^(١) الوافية ، والطبرية العتق^(٢) ، وهما
غالب ما يتعامل به البشر ؛ وكان أيضا لهم دراهم تسمى جوارفية^(٣) . وكانت نقود
العرب فى الجاهلية التى تدور بينها الذهب والفضة لا غير ، ترد إليها من الممالك
دنانير الذهب قيصيرية من قبل الروم ، ودراهم فضة على نوعين — سوداء وافية ،
وطبرية عتيقة . وكان وزن^(٤) الدرهم والدينار فى الجاهلية مثل وزنهما فى الإسلام
مرتين ، ويسمى المثلثان درهما ، والمثلثان^(٥) دينارا . ولم يكن شئ من ذلك يتعامل

(١) عرف المقرئ فى ما يلى هنا (ص ٦٣) الدراهم السوداء — أو السود ، أو المسودة —
بالآتى : ” وحقيقة الدراهم السود النحاس فى اليسير من الفضة . . “ انظر ما يلى بهذه الصفحة
(سطر ٩) ؛ وكذلك الفلقشندى (صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٤٠ — ٤٤٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٨) .
(٢) ذكر (De Sacy : Traité de la Monnaie Musulmane, P. 12. N. 3) أن
الدراهم الطبرية العتق سميت بذلك الاسم لأنها كانت تأتى إلى بلاد العرب من مدينة طبرية بالشام ،
حيث كانت معظم تجارة العرب مع الدولة الرومانية ، أو أنها عرفت بتلك التسمية لأنها كانت
تضرب فعلا بتلك المدينة زمن الرومان .

(٣) كذا فى و ، وصيغة ” جوادقية “ ، وفى ك ” جوارفه “ ؛ وفى المقرئ (كتاب
شذور القود فى ذكر النقود — Tychsen — ، ص ٣) جوارقية ، ولم يستطع (De Sacy :
Op. Cit. p. 13. N. 2) أن يجد معنى مفهومًا لذلك اللفظ . هذا وقد ذكر (Sauvare :
Materiaux Pour Servir à l'Histoire de la Numismatique et de la Métrologie
Musulmanes. II. P. 150. N. 1) أنه يحتمل قراءة هذا اللفظ بصيغة ” جوارقة “ فى بعض
النسخ الخطية التى وقعت له من هذا الكتاب ، وأنه جمع ” جريقى “ ، أى مغربى . على أنه
يوجد فى محيط المحيط أن الجورق — والجورف أيضا — الشئ العظيم ، فعلى المراد بلفظ
” جوارقية “ نوع من الدراهم السود لظلمتها .

(٤) قبالة هذه العبارة ، بهامش الصفحة فى و ، الجملة الآتية : ” وزن الدرهم والدينار فى
الجاهلية والإسلام “ .

(٥) عرف المقرئ (كتاب الأوزان والأكبال الشرعية — Tychsen — ، ص ٦٠) المثلثان =

به أهل مكة في جاهليتها ، وإنما كانت تتعامل بالمثاقيل وزن الدراهم وزن الدنانير . وكانوا يتعاملون بأوزان اصطلمحوا عليها فيما بينهم : وهى الرطل الذى هو اثنتا ^(١) عشرة أوقية ، والأوقية وهى أربعون درهما ، فيكون الرطل ثمانين وأربعين درهما . [والرطل الآن بمصر اثنتا عشرة أوقية ، والأوقية اثنا عشر درهما ، فيكون الرطل مائة وأربعة وأربعين درهما . ورطل دمشق اثنتا عشرة أوقية ، والأوقية خمسون درهما ، فيكون الرطل ^(٢) ستمائة درهم] . والنش وهو نصف الأوقية — حُوِّلت صاده شينا فقيـل نش — وهو عشرون درهما ؛ والنواة ^(٣) وهى خمسة دراهم . والدراهم على قسمين : طبرية وزنة الدرهم منها ثمانية دوانيق ، وقيل أربعة دوانيق ، وبغلية ^(٤) وزنة الواحد منها أربعة دوانيق ، وقيل ثمانية دوانيق . وزنة

بأنه "اسم لما له ثقل ، سواء كبر أو صغر ؛ وغلب عرفه على الصغير" وصار في عرف الناس اسماً على الدينار . ويرجع إطلاق المثلث على الدينار في العصر الإسلامى إلى عهد الخليفة عبد الملك ابن مروان سنة ٧٦ هـ (٤٩٥ م) ، بعد إصلاحه نظام النقد في الدولة الأموية . إذ جعل المثلث وحدة الذهب ، وقرر أن يكون وزن الدينار مثقالاً واحداً كما كان قبلاً ، (أى ٦٥,٥ حبة ، أو ٢٥,٥ جراماً) ، وقد حدث مثل ذلك أكثر من مرة في عهد المالك بمصر . انظر القفشندي : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٤٠ — ٤٤٤ ، و (Enc. Isl. Arts. Mithkāl, Dinār) . هذا ويفهم من المتن أن المثلث كان يطلق أيضاً على الدرهم من الفضة عامة ، وإنما الراجح نقل عن المسوردي (الأحكام السلطانية ، ج ١٤٧) أن الدراهم المتداولة في بلاد العرب أيام الجاهلية كانت على ثلاثة أوزان ، ومن بينها واحد فقط على وزن المثلث . (١) في و "اثني عشر أوقية" ، وقبالة هذه العبارة بهامش الصفحة ، العبارة الآتية : "الرطل الومى" .

(٢) ليس لما بين الحاصرتين وجود في و ، أوفى ك (٣٧) ، ولكنه في م (٣٠) . (٣) أوضح المفريزى (الأوزان والأكيال الشرعية — Tychsen — ، ص ٢٣) هذين المفظين قليلاً بالعبارة الآتية ، ونصها مصححاً : "العرب تقول نواة فتعنى بها خمسة دراهم ، كما تقول النش لعشرين درهما ، والأوقية للأربعين درهما . . . " . (٤) ذكر (Sauvage : Op. Cit. II. pp. 137—139) أن الدراهم البغلية هى التى ضربها رجل اسمه رأس البغل اليهودى بأمر الخليفة عمر بن الخطاب . راجع أيضاً (De Sacy : Op. Cit. P. 12. N. 4. ، و (Ibn Battoutah : Voyages - ed. Defrémery. I. P. 168. ، حيث وردت العبارة الآتية : "ودراهمهم فضة خالصة تعرف بالبغلية" . (انظر الصفحة التالية ، سطر ٣) .

الدرهم من الجوارفية^(١) (ص ١١٦) أربعة دوانيق ونصف دانق ، والدانق زنته ثمان حبات ومُخْسا حبة من حبات الشعير المتوسطة التي لم تقسم ، وقد قُطع من طرفيها ما امتد . [والدرهم البغلي كان^(٢) يقال له الوافي ، ووزنه وزن الدينار ، وعلى ذلك وزن دراهم فارس ؛ والدرهم الجواز^(٣) ينقص كل عشرة منها عن البغلية ثلاثة ، فكل سبعة بغلية تكون عشرة بالجواز] . وكان الدينار يسمى لوزنه دينارا ، وإنما هو تبر^(٤) ؛ ويسمى الدرهم لوزنه درهما ، وإنما هو تبر . وكانت زنة كل عشرة دراهم ستة مثاقيل ، والمثقال وزنه اثنان وعشرون قيراطا إلا حبة ، وهو أيضا زنته ثنتان وسبعون حبة شعير مما تقدّم ذكره .

وقيل إن المثقال منذُ وضع لم يختلف في جاهلية ولا إسلام ، ويقال إن الذي اخترع الوزن^(٥) في الزمن القديم بدأ بوضع المثقال فجعله ستين حبة ، زنة الحبة مائة من حب الخردل البري المعتدل ؛ وإنه ضَرَبَ صنجة بزنة المائة الحبة الخردل ، وجعل بوزنها والمائة الحبة صنجة ثانية ، ثم صنجة ثالثة ، حتى بلغ مجموع الصنجات خمس صنجات . فكانت صنجة نصف سدس مثقال ، وأضعف^(٦) وزنها وصارت صنجة ثلث مثقال ، فركب منها نصف مثقال ، ثم مثقال ،

(١) انظر ص ٤٨ ، حاشية ٣ .

(٢) ليس لما بين الحاصرتين وجود في و ، أو في ك (٣٧) ، ولكنه في م (٣٠) .
(٣) الراجع أن المقصود بالدرهم الجواز ما هو جائز شرعا في المعاملات ، في محيط المحيط "جوز ... الدراهم جعلها جائرة أى رائجة ... " ؛ وتجوز الدراهم قبلها على ما فيها من الزيف " . انظر أيضا (Sauvare : Op. Cit. II. P. 138. N. 1.) .

(٤) التبر هنا القطعة من المعدن عامة ، سواء في ذلك الذهب والفضة والنحاس والحديد .
انظر محيط المحيط ، و (Sauvare : Op. Cit. II. P. 144) .

(٥) قبالة هذه الجملة ، بهامش الصفحة في و ، العبارة الآتية : "اخترع الوزن" .

(٦) المقصود بعمل "أضعف" هنا ضعف ، أو ضاعف ، أى جعل الشيء ضعفين ، على أن صيغة هذا الفعل بالألف المتوسطة هي أبلغ الصنجات الثلاث . (انظر محيط المحيط) .

[وخمسة^(١) ، وعشرة ، وفوق ذلك] ؛ فعلى ذلك تكون زنة المئقال الواحد ستة آلاف حبة ، وكانت الموازين إنما هي الشواهين^(٢) .

فلما بعث الله نبيه محمدا صلى الله عليه وسلم أقرّ أهل مكة على ذلك كله ، وقال الميزان ميزان مكة ، وفي رواية ميزان المدينة . وفرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الأموال على ذلك ، فجعل في كل خمس أواق من الفضة الخالصة التي لم تُقَشَّ خمسة دراهم وهي النواة ، وفرض في كل عشرين دينارا نصف دينار . وعمل بذلك أبو بكر رضى الله عنه أيام خلافته ، بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يغيّر منه شيئا . فلما استخلف عمر بن الخطاب رضى الله عنه أقرّ النقود على حالها ، ولم يعرض لها بشيء حتى كانت سنة ثمانى عشرة من الهجرة ، في السنة السادسة^(٣) من خلافته ؛ وأتته الوفود ، وأقبلت أهل البصرة فيهم الأحنف بن قيس ، فكلم عمر رضى الله عنه في مصالح أهل البصرة ، فوجه معقل بن يسار ، فاحتقر لهم نهر معقل ووضع الجريب^(٤) والدرهمين الوزنة^(٥) في الشهر . وضرب عمر رضى الله عنه الدراهم على نقش الكسروية^(٦) ، وشكلها بأعيانها ؛

(١) ليس لما بين الحاصرتين وجود في و ، أو في ك ص (٣٧ ب) ، حيث بالعبارة كثير من الاضطراب ، وقد أضيف ما بالمتن هنا من م (٣٠ ب) .

(٢) في و فقط " الشرايين " ؛ والشواهين جمع شاهين ، ومن معانيه عمود الميزان (محيط المحيط) ، ولعل المقصود هنا الميزان كله .

(٣) في و ، وكذلك ك (٣٧ ب) " الثانية " ، وفي م (١٣١ أ) " الثامنة " ، وهو خطأ واضح ، إذ المعروف أن عمر بن الخطاب تولى الخلافة سنة ١٣ هـ .

(٤) الجريب هنا مقياس للأرض ، ومقداره عشر قصبات في عشر قصبات ، على أنه يختلف عن ذلك قليلا باختلاف المكان والزمان ؛ والجريب في الأصل مكبال ، وسعته ما يكفي من الحب ليزر مساحة معينة ، وسميت تلك المساحة لذلك باسم الجريب . انظر ص ٦٣ (سطر ٨) ، وكذلك الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ١٤١ ، ١٤٦ ؛ و (Enc. Isl. Art. Djarib) ، وما هنالك من مراجع .

(٥) كذا في م (١٣١ أ) ، وهو في و ، وكذلك ك (٣٧ ب) " الدرهم " .

(٦) الكسروية نسبة إلى كسرى ، والمقصود الدراهم الفارسية .

(١٦ ب) غير أنه زاد في بعضها "الحمد لله" ، وفي بعضها "رسول الله" ، وعلى آخر "لا إله إلا الله وحده" ، وعلى آخر "عمر" ، والصورة صورة الملك لا صورة عمر ؛ وجعل وزن كل عشرة دراهم ستة مثاقيل . فلما بويع عثمان [ابن عفان] رضى الله عنه ضرب دراهم ، ونقشها "الله أكبر" .

فلما اجتمع^(١) الأمر لمعاوية بن أبي سفيان رضى الله عنه ، وجمع لزياد بن أبيه الكوفة والبصرة ، قال له يا أمير المؤمنين : "إن العبد الصالح أمير المؤمنين عمر بن الخطاب صغر الدرهم وكبر القفيز"^(٢) ، وصار يؤخذ عليه ضريبة أرزاق الجند ، وتُرزق عليه الذرية^(٣) ، طلبا للإحسان إلى الرعية . فلو جعلت أنت عيارا دون ذلك العيار ازدادت الرعية به مرفقا ، ومضت لك به السنة الصالحة" . فضرب [معاوية] السود الناقصة من ستة دوانيق ، تكون خمسة عشر قيراطا غير حبة أو حبتين . وضرب منها زياد ، وجعل وزن عشرة دراهم سبعة مثاقيل ، وكتب عليها ...^(٤) ؛ فكانت تجري مجرى الدرام . وضرب معاوية أيضاً دنانير عليها تمثاله متقلداً سيفاً ، فوق منها دينار ردىء في يد شيخ من الجند ، فجاء به معاوية ورماه ، ثم قال : "يا معاوية ! إنا وجدنا ضربك شرّ ضرب" ،

(١) يلاحظ أن المقرئى عبر خلافة على بن أبي طالب ، ولم يذكر ما لعله أحدث من تغيير في الدراهم مدة خلافته القصيرة ؛ على أنه يوجد في (Sauvastre : Op. Cit. II. P. 189) ذكر لدراهم "علوية" ، وكانت من معاملة الين .

(٢) القفيز مكيال قديم للحبوب ، وسعته ما يقرب من ربع أردب ، وهو أيضاً مقياس للأرض = وقدره مائة وأربعة وأربعون ذراعا ، والمعنى الأول هو المقصود هنا . انظر (Enc. Isl. Art. Kafiz) ، و (De Sacy : Op. Cit. P. 18) ، والماوردي (الأحكام السلطانية ، ص ١٤٩) .

(٣) كذا في ك (٣٨ أ) فقط ، وهو في و "الدره" ، وفي م (٣١ أ) كذلك بنقط ناقص .

(٤) بياض في و ، يسم كلّة واحدة ، لعلها "زياد" .

فقال له معاوية : ” لأحرمنك عطاك ، ولأكسونك القطيفة ^(١) “ .

فلما قام عبد الله بن الزبير رضى الله عنه ^(٢) بمكة ضرب دراهم مَدَوْرَة ، فكان أول من ضرب الدراهم المستديرة ؛ وإنما كانت قبل ذلك ما ضرب منها فإنه ممسوح غليظ قصير ، فدورها عبد الله ونقش بأحد الوجهين ” محمد رسول الله “ ، وبالأخر ” أمر الله بالوفاء والعدل “ . وضرب أخوه مصعب بن الزبير دراهم بالعراق ، وجعل لكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ، وأعطاهما الناس في العطاء ، حتى قدم الحجاج بن يوسف الثقفي العراق من قبل عبد الله بن مروان ، فقال : ” ما ينبغي أن نترك من سنة المنافق شيئاً “ ، فغيرها .

فلما استوثق الأمر لعبد الملك [بن مروان] ، بعد مقتل [عبد الله] ومصعب ابني الزبير بن العوام ، فحَصَّ عن النقود والأوزان والمكايل ، وضرب الدنانير والدراهم ، في سنة ست وسبعين من الهجرة . وسبب ذلك أنه (١١٧) كتب في صدر كتبه إلى الروم ” قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ “ ، وذكر النبي صلى الله عليه وسلم مع التاريخ . فكتب إليه ملك الروم ^(٣) : ” إنكم قد أحدثتم كذا وكذا فتركوه ، وإلا أتاكم في دنائيرنا من ذكر نبيكم ما تكرهون “ . فعظم ذلك عليه ، وكلم خالد بن يزيد بن معاوية ، فأشار عليه أن يترك دنائير الروم ، وينهى عن المعاملة بها ، ويضرب للناس دراهم [ودنانير ^(٤)] فيها ذكر [الله] . فضرب

(١) لعل معنى القطيفة هنا جل البعير (Couverture de chame au) . انظر (Dozy Supp. Dict. Ar.) .

(٢) في و ” عنهما “ .

(٣) يقصد المقرئ بالروم هنا الدولة البيزنطية ، وكان إمبراطورها تلك السنة ، وهي توافق سنة ٦٩٥ م ، جستنيان الثاني (Justinian II) . انظر (Camb. Med. Hist. Vol. 2. P. 457) .

(٤) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٣١ ب) .

الدينار والدرهم ، فجعل وزن الدينار اثنين وعشرين قيراطا سوى [حبة بالشامى ^(١) ، وجعل وزن الدرهم خمسة عشر قيراطا سواء] ، والقيراط أربع حبات ، وكل دانق قيراطين ونصف . وكتب إلى الحجاج بالعراق أن اضرب بها قبلك ، ف ضرب الحجاج الدراهم ، ونقش فيها : ” قل هو الله أحد “ ، ونهى أن يضرب أحد ^(٢) غيره . ف ضرب سُمَيْر ^(٣) اليهودى دراهم ، فأخذة ليقتله ، فقال له : ” عيار درهمى أجود من [عيار] دراهمك ، فلم تقتلنى ؟ “ ؛ فأبى إلا قتله . فوضع [سمير] للناس صنج الأوزان ليتركه ، فلم يفعل . وكان الناس لا يعرفون الوزن ، إنما يزنون [الدراهم] بعضها ببعض ، فلما وضع سمير الصنج كف بعضهم عن بعض . فقدمت تلك الدراهم مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، و [بها] بقية من الصحابة ، فلم ينكروا منها سوى نقشها ، فإن فيه صورة ؛ وكان سعيد ^(٤) بن المسيب يبيع بها ويشتري ، ولا يعيب من أمرها شيئا . فجعل عبد الملك الذهب الذى ضربه على المثقال الشامى ، وهى الميالة ^(٥) الوازنة زيادة المائة دينارين .

ويقال ^(٦) فى سبب ضرب عبد الملك الدنانير والدراهم كذلك أن خالد بن يزيد بن معاوية بن أبى سفيان قال له : ” يا أمير المؤمنين ! إن العلماء من أهل

(١) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٣١ ب) .

(٢) فى و ” احدا “ .

(٣) ذكر (De Sacy : Op. Cit. P. 22) أن سميرا ههنا من أهل بلدة تها من بلاد العرب ، قرب حدود الشام ، وأن الخليفة عبد الملك بن مروان كان قد كلفه بضرب الدراهم ، وأن تلك الدراهم عرفت باسم السميرية . انظر ايضا ما يلى ، ص ٥٥ ، سطر ٣ .

(٤) كان سعيد بن المسيب من كبار التابعين وفقهاءهم وقد توفى سنة ٩٤ هـ . (أبو الفداء : المختصر فى أخبار البشر ، ج ١ ، ص ٢١٠) .

(٥) كذا فى جميع النسخ المتداولة هنا ، وقد ترجم (De Sacy : Op. Cit. P. 21) هذا اللفظ إلى (trébucant) ، أى وافية الوزن .

(٦) يوجد قبالة هذه العبارة ، بهامش الصفحة فى و ، الكلمة الآتية : ” مهمة “ .

الكتاب الأول يذكرون أنهم يجدون في كتبهم أن أطول الخلفاء عمراً من قدس الله في الدرهم ، فعزم على ذلك ، ووضع السكة^(١) الإسلامية . وكان^(٢) الذي ضرب إذ ذاك الدرهم رجلٌ من يهود يقال له سُمَيْرٌ ، فنسبت الدرهم إليه ، وقيل لها الدرهم السُميري . وبعث عبد الملك بالسكة إلى الحجاج بالعراق ، فسبَّرها الحجاج إلى الآفاق لتضرب الدرهم بها ؛ وتقدّم إلى الأمصار كلها أن يكتب إليه منها كل شهر بما يجتمع قبلهم من المال كي يحصيه عندهم ، وأن تضرب الدرهم (١٧ ب) بالآفاق على السكة الإسلامية ، وتحمل إليه أولاً فأولاً . وقدّر في كل مائة درهم درهماً عن الخطب وأجرة الضراب ، ونقش [على أحد] وجهي الدرهم ” قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ “ ، وعلى الآخر ” لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ “ ، وطوق الدرهم من وجهيه بطوق ، وكتب في الطوق الواحد ” ضرب هذا الدرهم بمدينة كذا “ ، وفي الطوق الآخر ” مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ أَرْسَلَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ “ .

ونقل الثقات أن الذي دعا عبد الملك إلى ما صنع من ذلك أن الدرهم كانت على وجه الدهر سوداء وافية وطبرية عتقا ، فلما نظر عبد الملك في أمور الأمة قال إن هذه الدراهم تبقى مع الدهر ، وقد جاء في الزكاة أن في كل مائتين — أوفي^(٣) كل خمس أواق — خمسة دراهم ، وأشفق إن جعلها^(٤) كلها على

(١) عرف الماوردي (الأحكام السلطانية ، ص ١٤٩) السكة بأنها ” الحديد التي يطبع عليها الدرهم ، ولذلك سميت الدراهم المضروبة سكة “ . وقد شرح المقرئ أيضاً (كتاب الأوزان والأكيال الشرعية — Tychsen — ، ص ٨٦) لفظ السكة بأن ” الدينار والدرهم المضروبين ، سمى كل منهما سكة لأنه طبع بالحديد الملعمة ، ويقال لها السكة ، وكل مسمار عند العرب سكة “ .

(٢) في و ” وكان الرجل الذي ضرب إذ ذاك الدرهم رجل “ .

(٣) في جميع النسخ المتداولة هنا ” وفي “ ، وقد عدلت بالصيغة التي بالمتن زيادة في التوضيح .

(٤) في و ” يجعلها “ ، والرسم المثبت هنا من م (٣١) .

مثال السود العظام مائتين عددا يكون ذلك بخمسا^(١) للزكاة ، وإن عملها كلها مثال الطبرية — ويحمل المعنى على أنها إذا بلغت مائتين عددا وجبت الزكاة فيها — كان في ذلك حيف وشطط على رب المال . فاتخذ [عبد الملك منزلة بين] منزلتين فيها كمال الزكاة ، من غير بخس ولا إضرار بالناس ، مع موافقة ماسنّه رسول الله صلى الله عليه وسلم وحده من ذلك .

وكان المسلمون قبل عبد الملك — وإلى أن صنع ما ذكر — يؤدون زكاة أموالهم شطرين من الكبار^(٢) والصغار . فلما اجتمع الناس مع عبد الملك على ما عزم عليه من ذلك عمّد إلى درهم واف فوزنه فإذا هو ثمانية دوانيق ، وإلى الدرهم من الصغار فإذا به وزن أربعة دوانيق ، فجمعهما معا وجعل زيادة الأكبر على نقص الأصغر ، وجعلهما درهمين متساويين ، زنة كل منهما ستة دوانيق سواء . واعتبر المثلث أيضا ، فإذا هو ما برح في آباد الدهر موفيا محدودا ، كل عشرة من الدراهم التي زنة الواحد منها ستة دوانيق تكون سبعة مثاقيل سواء ، فأقر ذلك وأمضاه ، ولم يعرض لتغييره .

وكان فيما عمل عبد الملك من الدراهم ثلاث فضائل : إحداها أن كل سبعة مثاقيل زنة عشرة دراهم ؛ وثانيها أنه عدّل بين كبارها وصغارها حتى اعتدلت ، (ص ١٨) وصار الدرهم ستة دوانيق ؛ وثالثها أنه موافق لما سنّه رسول الله صلى الله عليه وسلم في فريضة الزكاة بغير وكس ولا اشتطاط . فضت بذلك السنة ، واجتمعت عليه الأمة ، وضبط هذا الدرهم الشرعي لجمع عليه أنه كما مرّ زنة العشرة [دراهم] سبعة مثاقيل ، وزنة الدرهم منها خمسون حبة وخمسا حبة

(١) ف و "بخس" ، وفي م (٣١ ب) "بخس" .

(٢) المقصود بمباراة "الكبار والصغار" هنا الدراهم الوافية وغير الوافية . انظر مايلي .

من الشعير الذى وصف آنفا ؛ ويقال له درهم السكيل : فإن الرطل الشرعى منه يتركب ، ومن الرطل يتركب اللد ، ومن اللد يتركب الصاع . وإنما جعلت العشرة من الدراهم الفضة بوزن سبعة مثاقيل من الذهب ، لأن الذهب أوزن من الفضة وأثقل ، وكأنهم جربوا حبة من الفضة ، ومثلها من الذهب ، ووزنوها فكانت زنة الذهب أزيد من زنة الفضة بقدر ثلاثة أسباع الدرهم ، [فلذلك جعلوا كل عشرة دراهم ^(١) بوزن سبعة مثاقيل ، لأن ثلاثة أسباع الدرهم] إذا أضيفت عليه بلغت مثقالا ، والمثقال إذا نقص منه ثلاثة أعشاره بقى درهما ، وكل عشرة مثاقيل وزن أربعة عشر درهما وسبعى درهم . وقيل إن واضع الأوزان جعل الدرهم ستين حبة ، لكنه قال كل عشرة دراهم تعدل زنة سبعة مثاقيل ، فيكون على ذلك زنة الحبة سبعين حبة من [حب] الخردل ، ومنها رُكب الدرهم فما فوقه إلى الألف ، كما تقدّم فى المثلثال .

وضرب الحجاج الدراهم البيض ^(٢) ، ونقش عليها " قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ " ، فقال القراء : " قاتله الله ! أى شىء صنع للناس ؟ الآن يأخذه الجنب والحائض " ؛ وكانت الدراهم قبل ذلك منقوشة بالفارسية . فكره ناس من القراء مستها ^(٣) وهم على غير طهارة ، فقبل لها المكروهة ، وصارت سِمة لها وعلامة عليها . ولقد سئل مالك رضى الله عنه عن تغيير كتابة الدينار والدراهم ، لما فيها من كتاب الله تعالى ، فقال : " أول ما ضربت على عهد عبد الملك بن مروان والناس متوافرون ، فما أنكر أحد

(١) ما بين الحاصرتين وارد فى م فقط (٣٢ ب) .

(٢) المقصود بالدراهم البيض ما كان منها بقيا وافى الوزن ، وكان الحجاج بن يوسف أول من ضربها ، ويسمى الدينار النقي باسم الدينار الأبيض أيضا . راجع (Sauvaire : Op. Cit. II. PP. 121-122, 156, 227-229)

(٣) الضمير عائد على الدراهم البيض .

ذلك ، وما رأيت أهل العلم أنكروه . ولقد بلغنى أن ابن سيرين كان يكره أن يبيع بها ويشترى ، وما زال أمر الناس كذلك ، ولم أر أحداً منع ذلك هاهنا .
(ص ١٨ ب) . وقيل لعبد الملك^(١) رحمه الله تعالى : ” هذه الدراهم البيض فيها كتاب الله ، يقبلها اليهودى والنصرانى والجنب والحائض ، فإن رأيت أن تأمر بمحوها “ ، فقال : ” أردت أن تحتج علينا الأمم أننا غيرنا توحيد ربنا واسم نبينا “ ؛ ومات عبد الملك بن مروان والأمر على ما تقدّم . وخلفه ابنه الوليد ، ثم سليمان بن عبد الملك ، [ثم عمر^(٢) بن عبد العزيز] .

فلما استخلف يزيد بن عبد الملك^(٣) ضرب الهُمَيْرِيَّة عمرُ بن هبيرة بالعراق على عيار ستة دوانيق ، فكان أول من شدّد في أمر الوزن ، وخصّ الفضة أبلغ [من] تخليص من قبله . فلما قام هشام بن عبد الملك ، وكان جموعاً للمال ، أمر خالد بن عبد الله القسرى في سنة ست ومائة من الهجرة أن يصيّر العيار إلى وزن سبعة ، وأن يبطل السكك من كل بلد إلا واسط ؛ فضرب الدراهم بواسط ، وكبّر السكة ، فكان خالد في تخليص الفضة أشدّ من قبله ، فضربت الدراهم على السكة الخالدية ، حتى غزل خالد في سنة عشرين [ومائة^(٤)] . وتولى يوسف بن عمر الثقفى ، فأفرط في الشدّة بحيث امتحن يوماً العيار فوجد درهما ينقص حبة ، فضرب كل صانع ألف سوط ؛ وكانوا مائة صانع ، فضرب في حبة مائة ألف سوط .

(١) في و ” لعمر بن عبد العزيز “ ، وهو خطأ واضح يبرهنه ما يلى بهذه الصفحة (سطر ٧) ، والاسم المثبت هنا من م (٣٢ ب) .

(٢) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٢ ب) ، وهو في ك أيضاً (٤٠ أ) .

(٣) في و ” يزيد بن عبد الملك بن عمر بن عبد العزيز “ . انظر (Muir : The

Caliphate. P. 374

(٤) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٣ أ) .

وصفر [يوسف] السكة ، وأجراها على وزن سبعة ، وضربها بواسط وحدها حتى قتل الوليد ابن يزيد في سنة ست وعشرين ومائة . فلما استخلف مروان بن محمد الحمار — آخر خلفاء بني أمية — ضرب الدراهم بالجزيرة على السكة بجران حتى قتل . وكانت الهبيرية ، والخالدية ، واليوسفية ، أجود نقود بني أمية .

وكانت دولة بني العباس ، ف ضرب السفاح الدراهم بالأنبار^(١) ، وعملها على نقش الدنانير ، فكتب عليها السكة العباسية ، وقطع منها ، ونقصها حبة ، ثم نقصها حبتين . فلما قام أبو جعفر المنصور نقصها ثلاث حبات ، وسميت تلك الدراهم ثلاثة أرباع قيراط ، لأن القيراط أربع حبات ، وكانت الدراهم كذلك . وحدثت الهاشمية^(٢) على المنقال البصري (ص ١٩١) ، وكانت تقطع على المئاقيل الميالة الوازنة القائمة ، فأقامت الهاشمية على المئاقيل ، والعق على نقصان ثلاثة أرباع قيراط مدة المنصور ، وإلى سنة ثمان وخمسين ومائة . ف ضرب المهدي فيها سكة مدورة فيها نقط ؛ ولم يكن لموسى الهادي بن المهدي سكة تُعرف . وتمادى الأمر على ذلك إلى شهر رجب سنة ثمان وسبعين ومائة ، فصار نقصانها قيراطا غير ربع حبة . فلما صير الرشيد السكك إلى جعفر بن يحيى بن خالد البرمكي ، كتب اسمه بمدينة السلام ، وبالحمدية^(٣) من الرّى ، على الدنانير والدراهم ؛ وضرب دنانير [زنة]

(١) كانت الأنبار مقر الخلافة العباسية إبان قيامها سنة ١٣٢ هـ (٧٥٠ م) ، فسكنها السفاح مدة خلافته ، واستقر بها بعده أبو جعفر المنصور حتى بدأ في تأسيس بغداد سنة ١٣٥ هـ (٧٦٢ م) ، وهذا يفسر سبب ضرب الدراهم بها . انظر ياقوت (معجم البلدان ، ج ١ ، ص ٣٦٧ ؛ ج ٣ ، ص ٩٢٥) ، وكذلك (Enc. Isl. Art. Anbār) .

(٢) الهاشمية نسبة إلى بني هاشم ، والمقصود بذلك نقود الخلفاء العباسيين . انظر (Sauvairé : Op. Cit. II. P. 244) .

(٣) سميت دراهم الرى بهذا الاسم نسبة إلى محمد بن عطا (عتاب) الكندي ، وإلى الرى من بلاد الهيتل (أى بلاد ما وراء النهر) ، في عهد الخليفة هارون الرشيد . وقد =

كل دينار [منها] مائة مثقال ، كان يقرّتها على الناس في النيروز والمهرجان ، وكتب عليها :

وأصفرُ من ضرب دارالملوك يلوح على وجهه جعفرا
يزيد على مائة واحدا إذا ناله معسرُ أيسرا

وكان لبني العباس دنائير الخريطة^(١) ، وهي مائة دينار فيها مائتان ، مكتوب على كل دينار ”ضَرْبُ الْحَسَنِى لخرِيطَةِ أمير المؤمنين“ . قلتُ وهذه الدنائير هي التي يُنعمُ منها [أمير المؤمنين] على المغنّين ونحوهم ، ومعنى الحسنى القصر الحسنى الذى هو الآن بمدينة بغداد ، وعمره الحسن بن سهل . وصيّر نقصان الدراهم قيراطا غير حبة ، واستمرّ الأمر كذلك إلى شهر رمضان سنة أربع وثمانين ومائة ، [فصار النقص أربعة قرايط وحبة^(٢) ونصف حبة] ، وصارت لا تجوز إلا فى المجموعة أو بما فيها ، وبطلت .

فلما قتل الرشيدُ جعفرَ بن يحيى ، [وتولّى الوزارة الفضل بن الربيع] ، صيّر السكة إلى السّندى [بن شاهر^(٣)] ، فضرب الدراهم على مقدار الدنائير ، وسبيل الدنائير فى سائر ما تقدّم ذكره سبيل الدراهم ؛ فكان خلاص السندى

== عرفت بتلك التسمية أيضاً دراهم فرغانة والصغد وكشك ونسف وأشروسنة وسمرقند . وكان لحمد بن عطا أخوان ، وكلاهما من ولاية الأعمال زمن الرشيد ، وقد ضرب كل منهما دراهم لإقليمه باسمه ؛ فكان غطريف بن عطا واليا على خراسان ، وإليه نسبت الدراهم الغطريفية ببغارى ؛ وكان مصيب بن عطا واليا على الفاش وخجندة ، وإليه نسبت الدراهم المصيبية . انظر (Sauvaire : Op. Cit. PP. 191-192, 217-218)

(١) يظهر أن المقصود بالخريطة هنا الخزانة الخليفة ، فى (Dozy : Supp. Dict. Ar.) صاحب الخريطة بمعنى صاحب بيت المال .

(٢) أضيف ما بين الحاصرتين من م (١٣٤) .

(٣) أضيف ما بين الحاصرتين من (De Sacy : Op. P. 29.N.2) .

جيداً أشد الناس خلاصاً للذهب والفضة . وفي شهر رجب سنة إحدى وتسعين ومائة نقصت الدنانير الهاشمية نصف حبة ، وما زال الأمر في ذلك كله عسراً يجوز [فيه الدينار] ^(١) جواز المئاقيل . ثم رُدَّت [المئاقيل ^(٢)] إلى وزنها ، حتى كانت أيام الأمير محمد بن هارون الرشيد ، فصيرَّ دور الضرب إلى العباس بن الفضل بن الربيع ، فنقش (ص ١٩ ب) في السكة بأعلى السطور ” ربي الله “ ، وبأسفلها ” العباس بن الفضل “ . فلما قُتل الأمين ، واجتمع الناس على عبد الله المأمون ، لم يجد أحداً ينقش الدراهم ، فنقشت بالخرائط كما تنقش الخواتيم .

وكان الناس في أول الإسلام إنما يزنون بالشواهين ^(٣) ، فلما ولي عبد الله بن عامر البصرة ، سنة [تسع وعشرين للهجرة] ^(٤) ، وضع في الميزان لساناً ؛ وهو أول من صنع لساناً للميزان . ولم يزل الأمر في النقود على ما تقدّم ^(٥) عامة أيام المأمون حتى مات ، ثم قام من بعده أبو إسحاق المعتصم ، ثم الواثق ، ثم المتوكل ، إلى أن قتله الأتراك وشركوا بني العباس في الأمور . وتفككت ^(٦) الدولة في الترف ، وتقلص نور الهداية ، وتبدأت أوضاع الشريعة ورسوم الدين ، وأحدثوا وابتدعوا ما لم يأذن الله [به] ، فكان من ذلك غش الدراهم . ويقال إن أول من غش الدراهم وضربها مغشوشة زُيُوفاً عبید الله بن زياد ، حين فرَّ من البصرة سنة أربع

(١) أضيف ما بين الحاصرتين بعد مراجعة (De Sacy : Op. Cit. P. 30) .

(٢) أضيف ما بين الحاصرتين من ك (١٤١) .

(٣) انظر ص ٥١ ، سطر ٢ .

(٤) أضيف ما بين الحاصرتين من الطبرى (تاريخ الرسل والملوك — De Goeje — ،

ج ٥ ، ص ٢٨٢٨)

(٥) في و ” ما بعد عامة أيام المأمون حتى مات “ ، والصيغة المثبتة هنا من م (٣٤) .

(٦) في و ” تفككت “ ، والرسم المثبت هنا من م (٣٤) .

وستين من الهجرة ؛ ثم فشت في الأمصار أيام دول العجم الدراهم الزيوف^(١) ، واختلفت آراؤهم بالعراق فيها . ولم ينضبط حتى الآن أمرها ، وأرجو أن يوفقني الله على تفصيل ذلك ، [إن شاء الله تعالى]^(٢) .

فصل

وأما مصر من بين الأمصار فما برح نقدُها المنسوب إلى قيم الأعمال وأثمان المبيعات الذهب خاصة ، كل سائر دولها جاهلية وإسلاما . يشهد لذلك بالصحة أن مبلغ خراج مصر في قديم الدهر وحديثه إنما هو الذهب ، كما ستقف إن شاء الله تعالى على تفصيله ، فيما أنا عازم عليه من أفراد تأليف يحتوى على عامة أحوال خراج مصر ، منذ مُصِّرت وعُرفت [أخبارها] ، وإلى هذا الزمن الحاضر^(٣) . وكفى من الدلالة على صحة ما تقدم حديث أبي هريرة رضي الله عنه [قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " مَنَعَتِ الْعِرَاقَ دِرْهَمَهَا وَقَفِيزَهَا ،] ومنعت

(١) كانت تلك الدراهم أحد الأنواع المقبولة في المعاملات ، وقد ذكر (Sauvaire : Op. Cit. PP. 102-104) أن الدراهم كانت في عصر من العصور الإسلامية أربعة أنواع ، وهي : الجيدة ومعدنها فضة خالصة ؛ والزيوف وهي الفضة المخلوطة ، وكانت تقبل بقيمتها في المعاملات التجارية فقط ، ولا قبلها الحكومة في معاملاتها وجباياتها ألْبَتَّة ؛ والنهرجة — ولعل سميتها بالنهرجة — وهي التي لم تضرب بدار الضرب ، وكانت غير مقبولة في معاملات الأفراد والحكومات ؛ والسوقة ، وهي التي كانت تصنع من نحاس مقطى ببطقة من الفضة ، ولم تكن معتبرة في الدراهم الشرعية .

(٢) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٤ ب) ، وهو في ك أيضاً (١٤ ب) .

(٣) لا يوجد بين المعروف من مؤلفات المقرئ كتاب خاص بموضوع خراج مصر ؛ على أن كتابه المواعظ والاعتبار (ج ١ ، ص ٧٥ — ٧٩) يشمل مقالين ضافيتين في هذا الموضوع ، وهما المقصودتان بهذه الإشارة . انظر المقرئ (شدور العقود — Tychsen — ص ٢٨) .

الشام مُدَّها ودينارها^(١) ، ومنعت مصر أردبها ودينارها^(٢) ، أخرجهم مسلم وأبو داود . فذكر صلى الله عليه وسلم كل بلد وما يختص به من كيل ونقد ، وأشار إلى أن نقد مصر الذهب . وكان في هذا الحديث ما يشهد بصحة فعل عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ، (ص ١٢٠) [فإنه] لما افتتح العراق في سنة ست عشرة من الهجرة بعث عثمان بن حنيف ، ففرض على أرض السواد على كل جريب من السكرم عشرة دراهم ، و [على] كل جريب [من] النخل ثمانية دراهم ، وعلى جريب القصب والشجر ستة دراهم ، وعلى جريب^(٣) البُر أربعة دراهم ، وعلى جريب الشعير درهين ؛ وكتب بذلك إلى عمر [بن الخطاب] رضي الله عنه ، [فارتضاه^(٤)] .

ولما فُتحت مصر في سنة عشرين على الصحيح فَرَضَ^(٥) عمرو بن العاص على جميع مَنْ بها من القبط دينارين دينارين ، فجبيت أول عام اثنا عشر ألف ألف دينار ، وقيل جُبيت ستة عشر ألف ألف دينار ؛ وضربت الجزية على كل عِلج من علوج مصر الذين أقروا لعمارة الأرض أربعة دنانير في كل سنة ، سوى خراج الأرض ؛ فأقرَّ ذلك عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه . وأما أهل السواد فإن عمر رضي الله عنه أقرَّهم على منزلة أهل الذمَّة ، وفرض على كل عِلج منهم أربعين درهما ، فجبيت مائة ألف ألف وسبعة وثمانين ألف ألف درهم ، [وقيل مائة ألف^(٦) ألف وستون ألف درهم] ؛ وما زال خراج

(١) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٤ ب) ، وهو وارد في ك أيضاً (٤١ ب) .

(٢) قبالة هذه العبارة ، بهامش الصفحة في و ، الجملة الآتية : ” الجريب عشر قصبات والقصب ستة أذرع ، والقفيز عشر الجريب ، من [كتاب] تحرير الأحكام لابن جماعة “ .

(٣) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٤ ب) ، وهو في ك أيضاً (٤٢ أ) .

(٤) في و ” ففرض “ .

(٥) ما بين الحاصرتين وارد في ك فقط (٤٢ أ) .

السود دراهم . ولولا خوف الإطالة لسردت الأخبار التي توضح أن معاملة مصر ما زالت بالذهب فقط ما يقوم [منه] سفر ضخم ، وفوق كل ذي علم عليم .
وأما الفضة فكانت بمصر تُتخذ حلياً وأواني ، وقد يُضرب منها شيء للمعاملات التي يُحتاج إليها في اليوم لنفقات البيوت . وأول ما رأيت للدراهم ذكراً بمصر في أيام الحاكم بأمر الله أحد خلايف الفاطميين ؛ قال الأمير المختار عن^(١) الملك محمد بن عبيد الله بن أحمد المسيحي عني الله عنه في تاريخه الكبير :
” وفي شهر ربيع الأول ، يعني من سنة سبع وتسعين وثلاثمائة ، تزايد أمر الدراهم القطع^(٢) والمزايدة ، فبيعت أربعة وثلاثون درهماً دينار . ونزع^(٣) السعر ، واضطربت أمور الناس ؛ فرُفعت الدراهم ، وأُنزل بعشرين صندوقاً من بيت المال فيها دراهم جُدُد ، فمُرِّقت في الصيارف ؛ وقرئ سجل برفعها وألا يتعامل بها ، وأنظر من في يده شيء منها ثلاثة أيام ، وأن يورّد جميع ما تحصل منها إلى دار الضرب .

(٢) في و ” ن “ ، والرسم المثبت هنا من م (١٣٥) . والمسبحي من المؤرخين المسكرين في العهد الفاطمي ، وقد توفي سنة ٤٢٠ هـ (١٠٢٩ م) . ويقال إن مؤلفاته بلغت ثلاثين كتاباً ، وإن كتابه المشار إليه هنا يقع في ست وعشرين ألف صفحة ، وإنه لم يعد لهذه الكتب وجود ، ما عدا الجزء الأربعيني من كتابه التاريخ الكبير بمكتبة الإسكوريال بإسبانيا ، وما عدا اقتباسات مبعثرة في كتب المؤرخين كابن منجب ، وابن ميسر ، وابن خلكان ، والمقريزي . راجع حسن إبراهيم حسن (الفاطميون في مصر ، ص ٨) .

(٣) تقدمت الإشارة إلى هذين النوعين من الدراهم في ص ١٤ — ١٥ هنا ، وقد تناولهما (Sauvare : Op. Cit. II. PP. 164, 193-194, 204-206, 276) بما يوضح قيمة كل منهما في النقود الإسلامية ، وخلصته أن الدراهم القطع — أو المقطعة — كانت كمدلولها اللفظي دراهم غير كاملة ، لذهاب جزء منها بسبب القطع . وكانت تلك الدراهم ثقيل في معاملات الأفراد حسب الوزن ، غير أن الحكومات كانت تفرض التعامل بها دائماً ، وتسميها الدراهم الفلّة . أما الدراهم المزاييدة — وصحتها الزاييدة — فهي التي كانت تزيد عن الدراهم الجيدة في الحجم ، وليس في الوزن .

(٢) في و ” وزع “ ، والرسم المثبت هنا من م (١٣٥) .

فأضطربت الناس ، وبلغت [الدرهم^(١) القطع والمزايدة] أربعة دراهم بدرهم [من الجدد] ؛ وتقرر أمر الدرهم الجدد على ثمانية عشر درهماً بدينار . ثم اشتهر في كتب (ص ٢٠ ب) الأخبار [أن الفضة صارت تُضرب نقوداً بمصر ، وأنها تُسمت] بين الدرهم [باسم] المسودة ، وبها كانت معاملة أهل مصر والقاهرة والإسكندرية ، [وتُعرف بنقد^(٢) مصر . وأدركت الإسكندرية] وأهلها لا يتعاملون إلا بها ، ويسمونها الورق . واختلفت آراء خلفاء مصر وملوكها في مقدار الدرهم اختلافاً لم ينضبط إلى الآن^(٣) “ .

وحقيقة الدرهم السود النحاس فيه اليسير^(٤) من الفضة ، ولم تزل المعاملة بها حتى استولت دولة بني أيوب على مملكتي مصر والشام ، وتملك منهم محمد الكامل بن العادل . ففي ذي القعدة من سنة ثنتين وعشرين وستمائة أمر [الكامل] بضرب دراهم مستديرة ، وتقدم ألا يتعامل الناس بالدرهم المصرية العتق ، وهي التي يدعونها أهل مصر الورق . فهجر الناس [الدرهم] الورق ، وتركوا التعامل بها ، إذ الرعية على دين راعيها . وكانت الدرهم الكاملية — وهي التي أدركنا الناس

(١) أضيف ما بين الحاصرتين مما تقدم . انظر ص ١٥ (سطر ٨) .

(٢) أضيف ما بين الحاصرتين لتكميل العبارة .

(٣) انفردت م (٣٥ أ) بالعبارة الواردة هنا بين الحاصرتين ، من دون النسختين الأخريين و ، ك .

(٤) لم يُشير المقرئ إلى نهاية اقتباسه من المسبّح ، على أنه من المعقول أن يكون آخره حيث الإشارة إلى ذلك بالمتن ، إذ توفي المسبّح سنة ٤٢٠ هـ (١٠٢٩ م) .

(٥) في و ”إيسر من الفضة“ ، والرسم المثبت هنا من م (٣٠ أ) ، وكذلك (٤٢ ب) ، وهو معدّل الجوهر المعنى تماماً ، على أنه هو الصحيح ، إذ الدرهم النقرة — وليست السوداء — هي التي كانت تغلب فيها نسبة الفضة على النحاس في معظم العصور . انظر القلقشندي (صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٤٣ ، ٤٦٦ — ٤٦٧) .

يتعاملون بها — ثلثها فضة والثلث نحاس ، يضاف على المائة من الفضة الخالصة خمسون درهما من النحاس .

وراجت هذه الدراهم في بقية دولة بني أيوب ، ثم في أيام مواليتهم الأتراك بمصر والشام رواجاً حتى قلّ الذهب بالنسبة إليها ، وصارت المبيعات الجليلة تُباع وتَقوّم بها ، وإليها تنسب عامة أثمان المبيعات وقيم الأعمال ، وبها يؤخذ خراج الأرضين وأجرة المساكن وغير ذلك . [وكان] الدرهم ثمانية عشرة خروبة ، [و] الخروبة ثلاث قمحات ، والمثقال أربع وعشرون خروبة . والصنجة تتفاوت بمصر والشام ، فتتقص كل مائة مثقال شامى مثقالاً وربما بمصر ، وكذلك الدراهم .

وأما الفلوس فإنه لما كان في المبيعات محقّرات تقلّ عن أن تباع بدرهم أو جزء منه ، احتاج الناس من أجل ذلك في القديم والحديث من الزمان إلى شيء سوى نقدي الذهب والفضة يكون بإزاء تلك المحقّرات ، لم يُسمّ أبداً على وجه الدهر ساعة من نهار فيما عُرف من أخبار الخليقة نقداً ، لا ولا أُقيم قط بمنزلة أحد النقدين . واختلفت مذاهب البشر وآراؤهم فيما يجعلونه بإزاء تلك المحقّرات ، فلم يزل بمصر والشام (١٢١) وعراق العرب والعجم وفارس والروم في أول الدهر وآخره ملوك هذه الأقاليم ، لعظمتهم وشدة بأسهم ونصرة ملكهم ، وكثرة شأوهم وخزوانة سلطانهم ، يجعلون بإزاء هذه المحقّرات نحاساً يضرّبون اليسير منه قطعاً صغيراً تسميها العرب فلوساً^(١) لشراء ذلك ، ولا يكاد يوجد من

(١) ليس لفظ الفلوس — والمفرد فلس — عربي الأصل ، بل هو لفظ يوناني معرب ، وقد أخذته اليونانية قبلاً من اللفظ اللاتيني (follis) ، ومعناه كيس النقود ؛ ويقال مثل ذلك بعدد لفظ الدرهم ، فقد أخذته العرب من لفظ (diram) في الفارسية ، وهو يوناني الأصل ؛ وكذلك لفظ الدينار ، وأصله (denarius) في اللاتينية . انظر (Enc. Isl. Arts. Fals, Dirham, Dinār) .

هذه الفلوس إلا النزر اليسير ، مع أنها لم تقم أبدا في هذه الأقاليم بمنزلة أحد النقدين قط . وكان سبب ضربها بمصر في أيام الكامل الأيوبي — بعد أن لم تكن — أن امرأة تعرّضت لخطيب الجامع بمصر ، وهو إذ ذاك أبو الطاهر الحلي ، تستفتيه : ” أيجل شرب الماء أم لا ؟ ” فقال : ” يا أمة الله ! وما يمنع من شرب الماء ؟ ” فقالت : ” إن السلطان ضرب هذه الدراهم ، وإني أشتري القربة بنصف درهم منها ومعي درهم ، فيردّ [السقاء] على نصف درهم ورقا ، فكأنني اشتريت منه ماء ونصف درهم بدرهم ” . فأنكر [أبو الطاهر] ذلك ، واجتمع بالسلطان وتكلّم معه في ذلك ، فأمر بضرب الفلوس .

ولقد كان ببغداد ، التي أربّت عمارتها على عامة الأمصار ، يُجعل بإزاء غالب المبيعات عوضا منها الخبز . يوضح ذلك ما علّقته من رسالة الشيخ الرئيس أبي القاسم بن أبي زيد إلى بعض إخوانه يخبره بأخبار البلاد التي سلكها وما هي عليه ، وذلك عند سفره من مصر وحصوله ببغداد ، في سنة بضع وأربعمائة . قال بعد صدر طويل : أما الخبز فيبرز عجينة على باب الدكان ، فيجتمع عليه عدد كثير من الذباب ، ثم يخبزونه في تنانير قد أحميت بالدخان ، ويبالغون في تخفيف^(١) الرغفان ، ويتعاملون به في الأسواق ، ويقىمونه مقام الدرهم [في الإنفاق] ، وينتقدونه نقدا قد اصطالحوا عليه . وجعلوا لذلك قانونا يرجعون إليه : فيردّون المثلوم والمكّرّج^(٢) ، كما يردّ الدرهم الزائف والدينار المبهرج^(٣) ،

(١) في و ” تخفيف ” ، والرسم الثابت هنا من م (١٣٦) .

(٢) المكّرّج من الخبز هو الذي فسد وعلته خضرة . (محيط المحيط) .

(٣) جاء في محيط المحيط ” أن ” البهرج الباطل والردى ، والبرم الذي فضنه ردية ” ،

فيكون الدينار المبهرج مثل ذلك . انظر أيضا ص ٦٢ ، (حاشية ١) ، حيث ورد لفظ ” البهرج ” للدلالة على نوع من النقود الرديئة .

ويشترون به أكثر المأكولات والشمومات ، [ويدخلون^(١) به الحمامات] ،
ويأخذ النَبَذ والخَمَار ، ولا يرثه البَرَّاز ولا العطار . وللرغيف السميز على
غيزه صرف مقدّر ، وحساب عندهم معلوم محرّر ؛ ومع هذه العناية والاحتياط يباع
كل ستين رغيفا بغيراط^(٢) . وكتبتُ من خط حافظ المغرب (ص ٢١ ب) محمد
ابن سعيد في كتابه الذي سماه ”جنا النحل وحيا المحل“ مانصه : ”فأخرج لي
أحد هؤلاء التجار — يعنى^(٣) تجارا رآهم ببغداد لما رحل إليها — ورقة فيها
خطوط بقلم الخطا^(٤) ، وذكر أنها من ورق التوت فيها لين ونعمة ، وأن هذه
الورقة إذا احتاج إنسان في خان بالق^(٥) من بلاد الصين خمسة دراهم دفعها فيها ،
وأن ملكها يحتم لهم هذه الأوراق ، وينتفعُ بما يأخذ بدلا عنها ، انتهى^(٦) .

(١) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٦) .

(٢) القيراط هنا تقدمقاره جزء من عشرين من المثقال ، وهو من مستحدثات الخليفة
عبد الملك بن مروان . انظر (Enc. Isl. Art. Kīrāt) .

(٣) في و ”يعنى تجارهم ببغداد“ ، والصيغة المثبتة هنا من م (٣٦ ب) .

(٤) الخطا بلاد المغول (Cathay) ، وهي الجزء الغربي من بلاد الصين ، وكانت
عاصمتها جائق بالق ؛ ومن بلاد الخطا هذه كانت لغارات جنكز خان ومن وليه من خانات
المغول . انظر القلقشندى (صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٤٨٣ — ٤٨٧ ، وكذلك Enc.
Isl. Art. Kara Khitai)

(٥) في و ، وكذلك ك (٤٣ ب) ”إذا احتاج إنسان بايع من بلاد الصين“ ، والرسم
الثبت هنا من م (٣٦ ب) ، حيث وردت ”خان بالق“ بالعين بدل القاف . هذا وكانت خان
بائع عاصمة الصين ، وهي غير جائق بالق الواردة في الحاشية السابقة . انظر القلقشندى (صبح
الأعشى ، ج ٤ ، ص ٤٧٩ — ٤٨٠) ؛ وكذلك (Enc. Isl. Art. Khan Balīk)

(٦) وصف ابن بطوطة في كتاب رحلته المعروف (تحفة النظار في غرائب الأمصار
ومعجائب الأسفار — Defrémery — ج ٤ ، ص ٢٥٩ — ٢٦٠) هذا الورق وصفا دقيقا ،
ونصه : ”وأهل الصين لا يتبايعون بدينار ولا درهم ، وجميع ما يتحصل ببلادهم من (ص ٢٦٠)
ذلك يسبكونه قطعاً ، وإنما يبيعهم وشراؤهم بقطع كاغد ، كل قطعة منها قدر الكف ،
مطبوعة بطابع السلطان ، وتسمى الخمس والعشرون قطعة منها بالشت ، بياء موحدة وألف =

وأخبرني مَنْ لا أتهم أنه شاهد في بعض مدن إقليم الصعيد أهلها يتعاملون في محقرات المبيعات بالكودة^(١) ، وتُسمى بمصر الودع ، كما يتعامل أهل مصر الآن بالفلوس . وأخبرني ثقة أن ببعض بلاد الهند يُشترى الكثير من المأكّل بالعفص والبلح . وأدركت أنا والناس [من] أهل نجر إيسكندرية وهم يجملون في مقابلة الخصرة والحوامض والبقول ونحو ذلك كِسَرَ الخبز ، ولشراء ما يراد منه ، ولم يزل ذلك إلى نحو السبعين والسبعائة . وأدركنا ريف مصر وأهلُه يشترون الكثير من الحوائج والمأكولات ببعض الدجاج وبُنخال الدقيق ، وبردَى مشاق الكتان ، إلى آخر^(٢) هذه الحوادث . وكل هؤلاء إنما يتخذون ما تقدّم ذكره لشراء الأمور الحقيرة فقط ، ولم يجعل أحد منهم شيئاً من ذلك نقداً يُخزّن ، ولا يشتري به شيء جليل البتة .

ولما ضُربت الفلوس كما مرّ^(٣) في أيام الكامل تتابع^(٤) الملوك في ضربها حتى كثرت في الأيدي ، وما زالت العامة تتعنت فيها لما يُدخلها من القطع الخالفة للقطع التي يأمر السلطان بالتعامل بها ، فتقدّم الولاة بصلاح ذلك .

١٠٠ ولام مكسور وشين معجم مسكن وتاء معلومة ، وهو بمعنى الدينار عندنا . وإذا تمزقت تلك الكواغد في يد إنسان حملها إلى دار كدار السكة عندنا ، فأخذ عوضها جديداً ودفع تلك ، ولا يعطى على ذلك أجرة ولا سواها ، لأن الذين يتولون عملها لهم الأرزاق الجارية من قبل السلطان ، وقد وكل بتلك الدار أمير من كبار الأمراء . وإذا مضى الإنسان إلى السوق بدرهم فضة أو دينار يريد شراء شيء لم يؤخذ منه ، ولا يلتفت عليه حتى يصرفه بالبالشت ويشترى به ما أراد . انظر أيضاً (Gibb : Ibn Battuta, p. 369. N. 4) لشرح لفظ ” بالشت ” .

(١) عرّف المفريزي (شذور العقود — Tychsen — ، ص ٥٠) الكودة بأنها الودع الذي يستخرج من البحر .

(٢) في و ، وكذلك (٤٣ ب) ” ايسر ” ، وفي م (٣٦ ب) ” امس ” .

(٣) في و ” كما ترى ” ، والصيغة المثبتة هنا من م (٣٦ ب) .

(٤) في و ” لم يتابع ” ، والصيغة المثبتة هنا من م (٣٦ ب) .

وكانت الفلوس أولا تمد في الدرهم الكامل ثمانية وأربعون فلسا ، ويُقسَّم الفلوس أربع قطع تُقام كل قطعة مقام فلس ، يُشترى بها ما يُشترى بالفلوس ؛ فيحصل بذلك من الرفق لذوى الحاجات ما لا يكاد يوصف . وتماذى الأمر على ذلك إلى بعد الحسين والستائة^(١) من الهجرة ، فسوّى بعض العمال لأرباب الدولة حُبَّ الفائدة ، وضَمِن ضرب الفلوس بمال قرره على نفسه ، وجعل كل فلس وزن مثقالا ، والدرهم (ص ١٢٢) يعدُّ أربعة وعشرين فلسا . فنقل ذلك على الناس ، وأنكاهم موقعه لما فيه من الخسارة ، لأنه صار ما يُشترى بدرهم هو ما كان قبل يشتري بنصف درهم ؛ ثم توطنت نفوس الناس على ذلك ، إذ هم أبناء العوائد . وكانت الفلوس مع ذلك لا يُشترى بها شيء من الأمور الجليلة ، وإنما هى لنفقات البيوت ، ولأغراض ما يحتاج إليه من الخضر والبقول ونحوها . فلما كانت سلطنة العادل كتبغا ، وأكثر الوزير نحر الدين عمر بن عبد العزيز الخليلي من المظالم ، وجارت حاشية السلطان وماليكه على الناس ، وطعموا في أخذ الأموال والبراطيل^(٢) والحمايات ، وضربت الفلوس ، توقّف الناس فيها لخفتها . فنودى فى سنة خمس وتسعين وستائة أن تُوزن بالميزان ، وأن يكون الفلوس زنة درهم ؛ ثم نودى على الرطل منها بدرهمين ، وكان هذا أول ما عُرف بمصر من وزن الفلوس والمعاملة بها وزنا لا عددا .

(١) فى جميع النسخ المتداولة هنا "والسبعماية" ، وهو غلط يبرهن عليه ما يلى بهذه الصفحة (سطر ١١) ، حيث ذكر المقرئى ما حدث فى سلطنة العادل كتبغا (٦٩٤ — ٦٩٦ هـ ، ١٢٩٤ — ١٢٩٦ م) من خلل فى النقد ، وذلك قبل سنة سبعائة ؛ هذا وقد أدرك ناسخك فقط (١٤٤) تلك الغلطة ، فأشار إليها بالهامش بالجملة الآتية : "لعله ستائة".
(٢) انظر ص ٣٧ ، حاشية ٤ .

فلما كانت أيام الظاهر برقوق ، وتولى محمود [بن على الأستادار ^(١)] أمر الأموال السلطانية ، شره إلى الفوائد وتحصيل الأموال ، فكان مما أحدث الزيادة الكبيرة [من الفلوس ^(٢)] ؛ فبعث إلى بلاد فرنجية لجلب النحاس الأحمر ، وضمن دار الضرب بالقاهرة بجملة من المال ، ودام ضرب الفلوس بها مدة أيامه ؛ واتخذ بالإسكندرية دار ضرب لعمل الفلوس . فكثرت [الفلوس] بأيدي الناس كثرة بالغة ، [و] راجت رواجاً صارت من أجله هي النقد الغالب في البلد . وقلت الدراهم لأمرين : أحدهما عدم ضربها ألبتة ، والثاني سبك ما بأيدي الناس منها لاتخاذة حلياً منذ تفنن أمراء السلطان وأتباعهم في دواعي الترف ، وتأنقهم في المباهاة بفاخر الزي وجليل الشارة . ووُجد مع ذلك الذهب بأيدي الناس ، بعد أن كان لا يوجد مع كل أحد ، لكثرة ما كان يخرج الظاهر [برقوق] في الإنعام على أمراء الدولة ورجالها ، وفي نفقات الحروب والأسفار ، وفي الصلوات زمن الغلاء . فبات الظاهر وللناس ثلاثة نقود أكثرها الفلوس ، وهو النقد الراجح الغالب ، والثاني الذهب وهو أقل وجداناً ^(٣) من الفلوس ، وأما الفضة (ص ٢٢ ب) فقلت حتى بطل التعامل بها لعزتها ، وكان يعطى في الدينار الذهب منها [إلى] ثلاثين درهماً . ثم كثر الذهب بأيدي الناس حتى صار مع أقل السوق ؛ وعظم رواج الفلوس ، وكثرت كثرة بالغة حتى صارت المبيعات وقيم الأعمال كلها تنسب إلى الفلوس خاصة .

(١) أضيف ما بين الحاصرتين من (De Sacy : Op. Cit. p. 46) . انظر أيضاً أبا المحاسن : النجوم الزاهرة (طبعة كاليفورنيا) ، ج ٦ ، ص ٣٨٠ ، و (Wiet : Les Biographies du Manhal Safi. p. 245. No. 1671.)

(٢) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٧) .

(٣) كذا في و .

وبلغ الذهب كل مثقال منه إلى مائة وخمسين من الفلوس ، [والفضة كل ^(١) زنة درهم من المضروب منها بخمسة دراهم من الفلوس] التي كل درهم منها يعدّ أربعة وعشرين فلساً ؛ وبلغ المثقال من الذهب بشعر الإسكندرية ثلاثمائة درهم من الفلوس ؛ فدّهي الناس بسبب ذلك داهية أذهبت المال ، وأوجبت قلة الأقوات ، وتعذّر وجود المطلوبات لاختلاف النقود ؛ وإنه ليمخشي من تتمادى ذلك أن يحول حال [أهل] الإقليم ^(٢) ، وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ .

فصل في ذكر أقسام الناس وأصنافهم وبيان جل من أحوالهم وأوصافهم

اعلم حرسك الله بعينه التي لاتنام ، وركنك الذي لا يرام ، أن الناس بإقليم مصر في الجملة على سبعة أقسام : القسم الأول [أهل] الدولة ؛ [و] القسم الثاني أهل اليسار من التجار ، وأولى النعمة من ذوى الرفاهية ؛ والقسم الثالث الباعة وهم متوسطو الحال من التجار ، ويقال لهم أصحاب البرّ ، ويلحق بهم أصحاب المعاش ، وهم السوق ؛ [و] القسم الرابع أهل الفلح ، [وهم] أهل الزراعات والحرث ، سكان القرى والريف ؛ والقسم الخامس الفقراء ، وهم جلّ الفقهاء

(١) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٧ ب) .

(٢) كتب (De Bouard : Sur L'évolution Monétaire de l'Egypte Médiévale)

مقالة قيمة بالفرنسية في موضوع النقود الإسلامية ، وهي منشورة في (Rev. Soc. Econ. Polit. Statis. Legis. XXX. PP. 427-459)

وطلاب العلم ، والكثير من أجناد الحلقة ونحوهم ؛ والقسم السادس أرباب الصنائع والأجراء أصحاب المهن ؛ والقسم السابع ذوو الحاجة والمسكنة ، وهم السؤال الذين يتكففون الناس ويعيشون منهم .

فأما القسم الأول ، وهم أهل الدولة ، فخالهم في هذه الحن^(١) على ما يبدو لهم . ولئن لا تأمل عنده ، ولا معرفة بأحوال الوجود له ، أَنَّ الأموال كثرت بأيديهم بالنسبة لما كانت قبل هذه الحن ، باعتبار ما يتحصل لهم من خراج الأراضي ، فإن الأرض التي كان مبلغ خراجها من قبل هذه الحوادث مثلاً عشرين ألف درهم [صار الآن^(٢) خراجها مائة ألف درهم] . وهذا الظن ليس بصحيح (ص ٢٣) ، بل قلت أموالهم بالنسبة إلى ما كانت عليه أموال أمثالهم من قبل : وبيان ذلك أن العشرين ألف درهم فيما سلف كان مالكمها ينفق منها فيما أحب واختار ، ويدخر منها بعد ذلك ما شاء الله ، لأنها كانت دراهم ، وهي قيمة ألف مثقال من الذهب أو قريب منها . والآن إنما يأتيه بدل تلك المائة ألف درهم فلوس ، هي قيمة ستائة وستة وستين مثقالاً من الذهب ، ينفق ذلك فيما يحتاج إليه في اليوم من لحم وخضر وتوابل وزيت ونحوه ، وفيما لا بد له من كسوته وكسوة عياله ، وما تدعو إليه الحاجة من خيل وسلاح وغيره ، مما كان^(٣) يشتريه قبل هذه الحن بعشرة آلاف من الفضة ونحوها . ولولا تساوى العالم^(٤) من الخاصة والعامة بتفاوت [ما بين] سعر المبيعات الآن وبين

(١) في و ، وفيك أيضاً (١٤٥) "هذا الحل" ، والصيغة المثبتة هنا من م (١٣٨) .

(٢) أضيف ما بين الحاصرتين من م (١٣٨) .

(٣) في جميع النسخ المتداولة هنا "ما كان" .

(٤) في جميع النسخ المتداولة هنا "العلم" .

سعرها قبل هذه الحن لبيننا ذلك ؛ ولا بد من الإلماح بطرف منه إن شاء الله تعالى : فأهل الدولة لو أُلْهِمُوا رشدهم ، ونَصَحُوا أنفسهم ، لعلموا أنهم لم ينلهم ربح ألبتة بزيادة الأطيان ، ولا بغلاء سعر الذهب الذي كان أصل هذا البلاء ، وسبب هذه الحن ؛ بل هم خاسرون ، وأن ذلك من تلبيس مباشرهم لنيلهم ما يحبون من أعراضهم ، وَلَا يَحِقُّ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ .

وأما القسم الثاني ، وهم مياسير التجار وأولو النعمة والترف ، فإن التاجر إذا استفاد مثلاً ثلاثة آلاف درهم في بضاعته ، فإنما يتعوّض عنها فلوساً أو عشرين مثقالاً من الذهب ؛ ويحتاج إلى صرفها فيما لا غنى له عنه من مؤنثته ومؤونة عياله ، وكسوته وكسوة عياله . فهو لو تأمل لا تضح له أنه لما كان أولاً يستفيد في مثل هذه البضاعة ألف درهم مثلاً ، أنها تغنى عنه في كلفته أكثر مما تغنى عنه هذه الثلاثة آلاف درهم من الفلوس بكثير . فالبائس لقباوته يزعم أنه استفاد ، [و] في الحقيقة إنما خسر ، ولسوف عما قليل ينكشف له الغطاء ، ويرى ما له قد أكلته النفقات ، وأتلفه اختلاف النقود ، فيعلم فساد ما كان يظن ، وكذب ما كان يزعم ، وَمَنْ يُضِلِّلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ .

وأما القسم الثالث ، وهم أصحاب البرّ وأرباب المعاش ، فإنهم في (ص ٢٣ ب) هذه الحن يعيشون مما يتحصّل لهم من الربح ، فإن أحدهم لا يقنع من الفوائد إلا بالكثير جداً ، وهو بُعِيدُ ساعات من يومه ينفق ما اكتسبه فيما لا بدّ له منه من الكلف ، وحسبه ألا يستدين لبقية حاجته ، ويقنع كما قال الأول .

على أننى راض بأن أحمل الهوى وأخلص منه لا على ولا ليا
وأما القسم الرابع ، [وهم] أصحاب الفلاحة والحراث ، فهلك معظم لما قدّمناه من شدة السنين وتوالى الحن بقلة رى الأراضى . وفيهم من أثرى ، وهم

الذين ارتوت أراضهم في سِنِي الحُل ، فنالوا من زراعتها أموالا جزيلة عاشوا بها هذه الأزمنة ؛ على [أن] فيهم من عظمت ثروته ۞ ونحمت نعمته ، ونال ما أربى على مراده ، وزاد على [ما] أمّله ، وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ .

وأما القسم الخامس ، فهم أكثر الفقهاء وطلاب العلم ، ومن يلحق بهم من الشهود^(١) ، والكثير من أجناد الحلقة ، ومن شابههم ممن له عقار أو جار من معلوم سلطان أو غيره ؛ فهم ما بين ميت أو مشتهى الموت ، لنحو ما حلّ بهم . فإن أحدهم إذا أتته مائة درهم مثلا فإنّ ما يأخذ عنها فلوسا أو ثلثي مثقال^(٢) ، ينفق ذلك فيما كان ينفق فيه من قبل عشرين درهما من الفضة . فلحقهم من أجل ذلك القلة والخصاصة ، وساءت أحوالهم ، وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ .

وأما القسم السادس ، فهم أرباب المهن والأجراء والحمايين والخدم والسُّوَّاس والحاكة والبنانة والفعلة ونحوهم ، فإن أجّرم تضاعفت تضاعفا كثيرا ، إلا أنه لم يبق منهم إلا القليل لموت أكثرهم ، بحيث لم يوجد منهم الواحد إلا بعد تطلب وعناء . وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ .

وأما القسم السابع ، فهم أهل الخصاصة والمسكنة ، ففنى معظمهم جوعا وبردا ، ولم يبق منهم إلا أقل من القليل . لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ .

(١) الشهود جمع شاهد ، وهو في مصطلح الدولة المملوكية الموظف الذي كان عمله أن يشهد بمتعلقات الدويان المستخدم به نفيا وإثباتا ، وهو أحد الذين جمعهم القلقشندي (صبح الأعشى ، ج ٥ ص ٤٦٦) تحت باب كتّاب الأموال . انظر أيضا المقرئ (كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٥٩٣ ، ٦٦٧ ، ٩٣٧ ، ١٠٤٦) .

(٢) في و "فإنما يأخذ منها فلوسا ويكنى مثقال" ، وفي ك (٤٦) "فإنما يأخذ منها فلوسا أو ثلثي مثقال" ، ويظهر أن صيغة م (٣٩) المثبتة هنا بالثنى هي الأقل غموضاً .

(ص ١٢٤) فصل في ذكر نبذ من أسعار هذا الزمن

وإيراد طرف من أخبار هذه المحن

اعلم أسعدك الله سعادة الأبد ، وآتاك فوز السرمد ، أن الذي استقر أمر
الجمهور بإقليم مصر عليه في النقد الفلوس خاصة ، يجعلونها عوضاً عن المبيعات
كلها من أصناف اللأ كولات وأنواع المشروبات وسائر المبيعات ، ويأخذونها في
خراج الأرضين وعشور أموال التجارة ، وعامة مجابى السلطان ، ويصيرونها
قيماً عن الأعمال جليلها وحقيرها ، لا نقد لهم سواها ولا مال إلا إياها ، على أن
كل قنطار منها وهو مائة رطل مصرية [وزناً] ^(١) بستمائة درهم [نقداً] ^(٢) ،
حساباً عن كل رطل وهو زنة [مائة وأربعة] ^(٣) وأربعون درهما وزناً ستة دراهم ،
وعن كل درهم منها أوقيتان زنتهما [أربعة وعشرون درهما — ؛ بدعة أحدثوها
وبلية ابتدعوها ، لا أصل لها في ملة نبوية ، ولا مستند لفعالها عن طريقة
شرعية ، ولا شبهة لمبتدعها في الاقتداء بفعل أحد من غير ، ولا انتفاسه] ^(٤)
بقول واحد من البشر ، سوى شئ نشأ عنه ذهاب بهجة الدنيا وزوال زينتها ،
وتلاف الأموال وفساد زخرفها ، ومصير الكافة إلى القلة ، وشمول الفاقة للجمهور
مع الذلة ، لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا .

وأما أسعار المبيعات فإن الذهب انتهى بحاضرة القاهرة وربعها ^(٥) كل مثقال
منه إلى مائة وخمسين درهما من الفلوس ، وبلغ بغير الإسكندرية كل مثقال إلى

(١ ، ٢) أضيف ما بين الحاصرتين للتوضيح . انظر ما يلي ص ٧٧ ، سطر ١ .

(٣) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٩) ، وهو وارد في ك أيضاً (٤٦) .

(٤) في و "انتشابه" والرسم المثبت هنا من م (٣٩) ب .

(٥) في و "وربعها" ، والرسم المثبت هنا من م (٣٩) ب .

ثلاثمائة درهم فلوسا . وبلغت دراهم المعاملة كل زنة درهم منها خمسة دراهم فلوسا .
وانتهى الأردب من القمح إلى أربعمائة وخمسين فلوسا غير الكلفة : وهي عن
السمسرة^(١) عشرة دراهم ، والحولة سبعة دراهم ، والغريبة ثلاثة دراهم ، وأجرة
الطحن ثلاثون درهما ، فذلك خمسون درهما ؛ ويُتَحَصَّلُ عن الأردب قمحا نقيا
خمس وبيات فقط ، وينقص منه سدسه غَلَّتَا ، فإذا لا يتبهاً كل أردب إلا
من حساب [ستائة^(٢) درهم فلوسا] . وبلغ كل أردب من الشعير والفول
ما ينيف عن ثلاثمائة [درهم] سوى الكلف ، والأردب من البسلة ثمانمائة
درهم ، ومن الحمص خمسمائة درهم ، والرأس الواحد من البقر بمائة مثقال من
الذهب — عنها خمسة عشر ألف درهم من الفلوس — (ص ٢٤ ب) ، والرطل
الواحد من اللحم البقري النىء بسبعة [دراهم^(٣)] فلوسا ، والرطل الواحد من
الضأن بخمسة عشر درهما ، والطائر الواحد من الدجاج بمائة درهم الطائر الواحد
— أى^(٤) عشرين درهما فلوسا ، والطائر الواحد من الأوز من مائتي درهم كل طائر منها
إلى خمسين درهما [فلوسا^(٥)] ، والرأس الواحد من الغنم الضأن بما ناف عن ألفي

(١) قدّر المقرّبي (المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٨٨ — ٨٩) قيمة السمسرة عامة بأقل من هذا ، وذكر أن السلطان الملك الناصر محمد أُلْفِي سنة ٧١٥ هـ (١٣١٥ م) ما يسمى باسم نصف السمسرة ، ونصه : ”ومما أبطل أيضاً نصف السمسرة ، وهو عبارة عن أن من باع شيئاً من الأشياء فإنه يعطى أجرة الدلال على ما تقرر من قديم ، عن كل مائة درهم درهين . فلما ولي ناصر الدين ابن الشیخی الوزارة قرر على كل دلال من دلالاته درهما من كل درهين . فصار الدلال يعمل معدله ويحتهد حتى ينال عادته ، وتصير الغرامة على البائع ؛ فتضرر الناس من ذلك ، وأوذوا فلم يقاتلوا ، حتى أبطل ذلك السلطان“ .

(٢) موضع ما بين الحاصرتين بياض في و ، وقد أضيف لفظ ”ستائة“ من م (٣٩ ب) ، وهو في ك أيضاً (٤٧ أ) .

(٣) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٩ ب) ، وهو أيضاً في ك (٤٧ أ) .

(٤) هذا اللفظ وارد في جميع النسخ المتداولة في هذه الحواشي بصيغة ”الى“ .

(٥) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٩ ب — ٤٠ أ) .

درهم فلوسا . وأبيع الجمل بسبعة آلاف فلوسا ، والقدهح الواحد من لب اليقطين بمائة درهم وعشرين درهما فلوسا ، [والقدهح ^(١) من الأرز بخمسة عشر درهما فلوسا] ، والأردب الواحد من بذر الجزر بخمسمائة درهم فلوسا ، وكل قدهح من بذر الفجل بمائة وخمسين درهما فلوسا ، وكل قدهح من بذر اللفت ثلاثمائة درهم فلوسا ، وكل قنطار من الشيرج غير كلفه بألف ومائتي درهم فلوسا ، [والبطيخة الواحدة ^(٢) في أوان البطيخ بعشرين درهم فلوسا] ، وكل رطل من العنب في أوانه بأربعة دراهم ، وكل قنطار من القرع بمائة درهم فلوسا ، والسكر كل رطل إلى سبعين درهما [فلوساً ^(٣)] ، وزيت الزيتون كل قنطار منه بخمسمائة وخمسين درهما [فلوساً ^(٤)] ، والثوب القطن بألف وخمسمائة درهم فلوسا ، والذراع الواحد من ثياب الكتان الذي لم يُقَصَّر ببضعة عشر درهما ، والبيضة الواحدة من بيض الدجاج بنصف درهم فلوسا ، والليمونة الواحدة بثلاثة دراهم فلوسا ، والرطل الواحد من الكتان الذي [لم ^(٥)] يمشق بعشرين درهما فلوسا .

وبلغ بالإسكندرية وتروجة كل قدهح واحد من القمح إلى أربعين درهما فلوسا ، ومن الشعير ثلاثين درهما ، والرطل من الخبز عشرة دراهم ، والرطل من لحم الضأن ستين درهما فلوسا ، [والطائر المتوسط ^(٦) من الدجاج ببضعة وخمسين درهما فلوسا] ، والبيضة الواحدة من بيض الدجاج بدرهمين فلوسا ، والأوقية من الزيت بأربعة دراهم فلوسا .

وبلغ كل قدهح من بذر الرحلة بالقاهرة إلى ستين درهما فلوسا وسبعين ،

(١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٩ ب — ٤٠ أ) .

(٥) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٤٠ أ) ، حيث ورد أن ثمن الرطل من هذا النوع من الكتان "بضعة عشر درهما فلوساً" ، وليس عشرين كما هنا .

(٦) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٤٠ أ) = وهو في ك أيضاً (٤٧ ب) .

والرطل الواحد من الكثرى إلى بضعة وخمسين درهما ، والقنطار من الشيرخُشك^(١) إلى ثلاثين ألف درهم [فلوسا] ، والقنطار من الترنجبين^(٢) إلى خمسة عشر ألف درهم فلوسا ، والزهرة الواحدة من النِيلوفر^(٣) إلى درهم فلوسا ، والخيارة الواحدة إلى درهم [فلوسا^(٤)] ونصف . وأبيع الفروج الواحد بسبعة وثلاثين درهما فلوسا ، وأبيع في تركة مَلُوطان^(٥) غسيلتان من قطن بأني درهم ومائتي درهم وأربعين [درهما^(٦)] فلوسا ، وبقية المبيعات بهذه النسبة . فمن نظر إلى أثمان المبيعات باعتبار (ص ١١٢٥) الفضة والذهب لا يجدها قد غَلَت^(٧) إلا شيئا يسيرا ، وأما باعتبار ما دَهَى الناس من كثرة الفلوس فأمر لا أشنع من ذكره ، ولا أقطع من هوله ، فَسَدَتْ به الأمور ، واختَلَّت به الأحوال ، وآل أمر الناس

(١) ترجم (Dozy : Supp. Dict. Ar.) هذا اللفظ الفارسي الأصل إلى (Sorte de manne) ، ومعناه نوع من المن أو البسم ، ولعل المقصود به نوع من الأدوية أو الترياقات المستعملة في تلك العصور .

(٢) الترنجبين — ويقال الترنجيل أيضاً — لفظ فارسي الأصل ، وهو نقلا عن محيط المحيط ، ” طل أكثر ما يسقط بخراسان وما وراء النهر ، وأكثر وقوعه على الحاح (كذا) ، ويجمع كائن ، وأجوده الأبيض ؛ [وهو] فارسي ، معناه غسل رطب ، وهو في الخواص قريب من خيار الثنبر “ . هذا وقد شرح (Dozy : Supp. Dict. Ar.) ذلك اللفظ بالآتي ، ونصه : (genêt d'Espagne, à fleurs jaunes, odorantes) ، أي عشب ذو زهر أصفر له رائحة ، وموطنه إسبانيا .

(٣) النيلوفر لفظ أعجمي — ويقال النينوفر أيضاً — وهو ضرب من الرياحين ، ينبت في المياه الراكدة ، له أصل كالجزر ، وساق أملس يطول بحسب عمق الماء ، فإذا ساوى سطحه الماء أورق وأزهر ، وإذا بلغ يسقط عن رأسه ثم داخله بزر أسود (محيط المحيط) ، ويقال به في الإنجليزية (Nenuphar) .

(٤) أضيف ما بين الحاصرتين من ك فقط (٤٧ ب) .

(٥) الملوطة — والجمع ملايط وملوطات — كلمة يونانية الأصل ، وقد تسرّبت إلى العربية عن طريق اللغة القبطية ، وهي حسب ماورد في (Dozy : Dict. vêtements. PP. 412-413) الجبة تلبس فوق الفرجية (un ample vêtement de dessus) ، أوقيص واسع الأكمام ، وكان من ملابس المماليك بمصر (le vêtement de dessous des Mamlouks..., les manches très-amples)

(٦) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٤٠ أ) .

(٧) في و ”قلت“ ، والرسم المثبت هنا من م (٤٠ ب) .

بسببه إلى العدم والزوال ، وأشرف من أجله الإقليم على الدمار والاضمحلال ،
وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ .

فصل فيما يزيل عن العباد هذا الداء ويقوم لمرض الزمان مقام الدواء

وإذ قد تقدّم من القول بيان الأسباب التي حصلت منها هذه الحن ، فبقي أن
يتعرّف مَنْ فتنق الله ذهنه ، وأزال غشاء بصره ، كيف العمل في إزالة ما بالناس
من هذه البليات ، لتعود أحوالهم إلى مثل ما كانت عليه من قبل . فنقول : اعلم
أرشدك الله إلى صلاح نفسك ، وأهلك مرأشء أبناء جنسك ، أن النقود
المعتبرة شرعا وعقلا وعادة إنما هي الذهب والفضة فقط ، وما عداها لا يصلح أن
يكون نقدا . وكذلك لا يستقيم أمر الناس إلا بحملهم على الأمر الطبيعي الشرعي
في ذلك ، وهو تعاملهم في أثمان مبيعاتهم وإعواض قيم أعمالهم بالفضة والذهب
لاغير ، وذلك يسير على من يسره الله له . وهو أن الفضة الخالصة — التي لم تضرب
ولم تنفش — سعر كل مائة درهم منها خمسة مثاقيل من الذهب ، وتحتاج بدار الضرب
في ثمن نحاس ومكس للسلطان وثن حطب وأجرة صنّاع ونحو ذلك — بحكم سعر
هذا الوقت — إلى ربع دينار ؛ فتصير بهذا العمل وزن مائة وخمسين درهما معاملة ،
[عنها من الذهب كما مرّ آنفا خمسة ^(١) مثاقيل وربع مثقال] . فبحكم ذلك
يكون صرف ^(٢) كل مثقال من الذهب الختوم بأربعة وعشرين درهما من
الفضة المعاملة ، والمثقال من الذهب الآن يؤخذ فيه عن صرفه من النحاس الأحمر

(١) أضيف ما بين الحاصرتين من ك فقط (٤٨) ، وبلاحظ أن صيغة م هنا (٤٠ ب)
ينقصها عبارة " من الذهب " .

(٢) في و " ضرب " ، والرسم المثبت هنا من م فقط (٤٠ ب) .

المضروب قطعاً المسمى فلوساً ثلاثة وعشرون رطلاً وثلاث رطل ، حسابها بزعمهم مائة وأربعون درهماً فلوساً ، وهو صرف الدينار بالفلوس لعهدئذ^(١) .

فإذا وفق الله تعالى مَنْ إليه أَمْرُ الرعية أن يأخذ [ذلك القدر] في ضرب الفضة المعاملة ، فإنه يؤول^(٢) أَمْرُ الناس إن شاء الله تعالى إلى زوال هذا الفساد ، وعودهم إلى رجوع أسعار المبيعات وقيم الأعمال على ما كانت عليه قبل هذه المحن . فإنه تبين كما ذكر أن الثقال من الذهب يُصرف (ص ٢٥ ب) بأربعة وعشرين درهماً من الفضة المعاملة ، ويؤخذ بالأربعة والعشرين درهماً [من] الفضة ثلاثة وعشرون رطلاً وثلاث رطل من الفلوس التي تعدّ في كل درهم من الفضة المعاملة منها نحو مائة وأربعين فلساً ، تُصرف في محقرات المبيعات ونفقات البيوت ، فيعظم النفع بها ، وتنحط الأسعار ، وعمّا قليل لا تكاد توجد لضرب الناس لها أو أنى ؛ وفي ذلك من صلاح^(٣) الأمور واتساع الأحوال ، ووفور النعم وزيادة الرفاه ، ما لا حدّ له ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ .

فصل في بيان محاسن هذا التدبير

العائد نفعه على الجَمِّ الفقير

اعلم جَلَّتْ الله بالمناقب ، وصانك من شين المعاييب ، أن من ملكته العوائد ، واسترقته المألوفات ، وقيدته رعونات نفسه حتى وقف على ما عهد ، ولم يترأّ

(١) في و "لعهدته" ، أو "لعمدته" ، والرسم المثبت هنا من م فقط (١٤١) .

(٢) في و "لايول" ، والرسم المثبت هنا من م فقط (١٤١) .

(٣) في و "مصالح" ، والرسم المثبت هنا من م فقط (١٤١) .

إلى معرفة ما غاب عنه ، ولا تصوّر سوى ما أحسّ ، فإنه يقول : ” لا فائدة في إتعاب فكرك وإطالة كدّك ، وتضريب رأى نفسك وتخطيك فعل غيرك ، والحال بعد طول العناء أفضى إلى كون الذهب والفلس على مثل ما كانا عليه سواء ، من غير تغيير شيء من حالهما ، بغير زيادة ^(١) في سعرهما ولا نقصان منه ألبتة “ . فنقول ، صدق الله العظيم [حيث] قال : هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ، فإنه لا شك [أن] فيما ذكرنا فائدتين جليلتين : إحداها رجوع أحوال العامة إلى مثل ما كانت عليه من قبل هذه الحن في أمور الأسعار وأحوال المبيعات ؛ والفائدة الثانية بقاء ما بأيدي الناس من الذهب والفلس — اللذين هما النقد الرَّائج الآن — على ما هما عليه من غير زيادة ولا نقص ، مع ردّ الأحوال والرّفه والرخص إلى ما كانت عليه أولاً قبل هذه الحن .

ولعمري لا يجهل قدر هاتين ^(٢) الفائدتين الجليلتين ، ويحجد ^(٣) حق هاتين النعمتين العظيمتين ، مَنْ له أقلّ حظ من تمييز ، وأزّر نزر من شعور ، إلا مَنْ قصد أن يخون ^(٤) عهد الله وأمانته فيما استرعاه من أمور عبادته ، بإظهار الفساد وإهلاك العباد ، والله لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ . فأقول وبالله أستعين فهو المعين :

وما فاتني نصركم باللسان إذا هو قد فاتني باليد

اعلم وفقك الله إلى (ص ٢٦) الإصغاء إلى الحق ، وألهمك نصيحة الخلق ، أنه قد تبين بما تقدّم أن الحال في فساد الأمور إنما هو سوء التدبير لا غلاء الأسعار . فلو وفق الله من أسند إليه أمر عبادته حتى ردّ المعاملات إلى ما كانت عليه قبل من المعاملة بالذهب خاصة ، وردّ قيم السلع ، وعوّض الأعمال كلها إلى

(١) في و ”زيادة“ ، والرسم المثبت هنا من م (٤١ ب) .

(٢) في جميع النسخ ”هذين“ .

(٣) في و ”يجهل“ ، والرسم المثبت هنا من م فقط (٤١ ب) .

(٤) في و ”يكون“ ، والرسم المثبت هنا من م فقط (٤١ ب) .

الدينار — أو إلى ما حدث بعد ذلك من المعاملة بالفضة المضروبة ، [وردَّ قيم الأعمال^(١) وأثمان المبيعات إلى الدرهم] ، لكان في ذلك غيath الأمة وصلاح الأمور ، وتدارك هذا الفساد المؤذن بالدمار .

وبيان ذلك أن النقد إذا عاد إلى ما كان عليه أولاً ، وصار من يأتيه^(٢) مال من خراج أرض أو أجرة عقار ، أو معلوم سلطانٍ أو من وقفٍ أو قيمة عمل ، فإنما يتناول ذلك ذهباً أو فضة بحسب ما يراه من يلى من أمور العامة ؛ فيصرف ذلك فيما عساه يحتاج إليه من مأكل [ومشروب] أو ملبوس أو غيره . فعلى ما نزل بنا الآن من اختلاف الأحوال ، إذا عمل ذلك لا يجد من صار إليه شيء من النقدين على ما تقرّر غيباً^(٣) ألبتة ؛ لأن الأسعار حينئذ إذا نسبت إلى الدرهم أو الدينار لا يكاد يوجد فيها تفاوت عما كنّا نعهد قبل هذه الحن ألبتة ، إلا أشياء معدودة سببُ غلائها أحد أمرين : الأول فساد نظر من أسند إليه النظر في ذلك ، وجهله بسياسة الأمور ، وهو الأكثر في الغالب ؛ والثاني الجأحة^(٤) التي أصابت ذلك الشيء حتى قلّ ، كما حصل في لحوم الأبقار بالموت الذريع الذي نزل بها في سنة ثمان وثمانائة^(٥) ، وما حصل في السكر من قلة زراعة قصبه واعتصاره في سنتي سبع وثمان [وثمانائة] ، وهذا يسير بالنسبة إلى الأول . ومع ذلك فلو وُجد من أوتي توفيقاً وألهم رشداً ، لكان الحال غير ما عليه الآن بخلاف الحال في هذه الحن ، فإن المال الواصل إلى كل أحد من خراج أو

(١) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٤١ ب) .

(٢) في و " وصار من يأتيه من مال أو خراج أرض . . . " ، والصيغة المثبتة هنا

من م (٤١ ب) .

(٣) في و " غيره " ، وفي م (٤١ ب) " غيب " .

(٤) في و " الجأحة " ، والرسم المثبت هنا من م (٤٢ أ) .

(٥) هنا دليل مادي آخر للبرهان على أن هذا الكتاب كتب في سنة ٨٠٨ .

غيره ، إنما هو فلوس منسوبة إلى الأرطال كما تقدم ، والذهب والفضة وسائر المبيعات كلها من مأكول وملبوس أو غيره نعم ، وخراج الأرضين إنما ينسب إلى الفلوس ، فيقال كل دينار بكذا وكذا درهماً من الفلوس ، والفضة كل درهم منها بكذا وكذا درهماً (ص ٢٦ ب) من الفلوس ، والثياب والسلع كلها ، والخراج في الإقليم كله ، كل كذا من كذا بكذا وكذا درهماً من الفلوس . وبالضرورة يدري كل ذى حس ، وإن بلغ في الجهل الغاية من الغباوة ، أن المال إنما يؤخذ غالباً عن خراج الأراضي ، أو أثمان المبيعات أو قيم الأعمال ، أو من وجوه البر والصلات ، وأنه لا بد وأن يُصرف في الأمور الحاجية وسائر الأغراض البشرية ، إما على وجه الاقتصاد^(١) ، أو في سبيل السرف والتبذير . فإذا صار إلى أحد مبلغ ما من هذه الفلوس ، وأنفق في سبيل من سبل أغراضه ، فإنه يجد من الغبن ما لا غاية وراءه .

وبيان ذلك أن السلطان إذا وصل إلى ديوانه ستون ألف درهم من الفلوس ، فإنما يقبض منها متولى ذلك الديوان مائة قنطار من الفلوس ، أو ذهباً بحسابه ؛ فإن كان مثلاً إنما وردت إلى ديوان الوزارة ، فإن الوزير لما يحتاج إليه من اللحوم السلطانية يشتري بهذه الستين ألف درهم ، التي وزنها مائة قنطار من الفلوس ، وعنها من الذهب [بحسابه^(٢)] ، ما زنته من اللحم ستة وستون قنطاراً وثلاث قنطار ، حساباً عن كل قنطار سبعائة درهم . وقبل هذه الحن كان يشتري بالستين ألف درهم ألف قنطار وخمسمائة قنطار من اللحم ، حساباً عن كل قنطار أربعين درهماً ، وفرق عظيم وغبن فاحش ما بين الأول والثاني .

(١) في و "الانساد" ، والرسم المثبت هنا من م (٤٢) .

(٢) يفاض في و ، وكذلك م (٤٢) ب .

واعتبر ذلك في سائر الأموال السلطانية ووجوه مصارفها ، وتنزل إلى أموال
الأمراء ، ثم إلى مَنْ دونهم مِنْ رؤساء الدولة ، كالوزراء والقضاة وأعيان
الكتاب ومياسير التجار وغيرهم ، فإنك تجد مثلاً الواحد مِنْ أهل الطبقة
الوسطى إذا كان معلومه في الشهر ثلاثمائة درهم ، حساباً عن كل يوم عشرة
دراهم ، فإنه كان قبل هذه الحن إذا أراد النفقة على ^(١) عياله يشتري لهم من هذه
العشرة دراهم [الفضة] مثلاً ثلاثة أرطال لحم من لحوم الضأن بدرهمين ، وتوابلها
مثلاً درهمين ، ويقضى غداء ولده وأهله ومن عساه يخدمه بأربعة دراهم . واليوم
إنما تصير إليه العشرة فلوساً زتها عشرون أوقية ، فإذا أراد أن (ص ١٢٧)
يشتري ثلاثة أرطال لحم فإنما يأخذها بسبعة وعشرين درهماً فلوساً ، ويصرف في
توابلها [و] ما يصلح شأنها على الحالة الوسطى عشرة دراهم ، فلا يتأق له غداء
ولده وعيالاته إلا بسبعة وثلاثين درهماً فلوساً ؛ وأنى يستطيع مَنْ متحصّله عشرة
أن ينفق سبعة وثلاثين في غداء واحد ، سوى ما يحتاج إليه من زيت وماء
وأجرة مسكن ومؤونة دابة وكسوة وغير ذلك ، [مما يطول ^(٢) سرده ، ويكفي
فيه تساوى العالم من الحاضرين بمعرفته] . فهذا هو سبب زوال النعم التي كانت
بمصر ، وتلاشى الأحوال بها ، وذهاب الرفه ، وظهور الحاجة والمسكنة على
الجمهور . وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلْنَاهُ .

فلو وفق الله تعالى من أسند إليه أمور العباد إلى ردّ النقود على ما كانت عليه
أولاً ، لكان صاحب هذه العشرة دراهم إذا قبضها فضة رآها على حكم أسعار
وقتنا هذا تكفيه وتفضل عنه . فإن الغداء الذي قلنا إن قيمته الآن سبعة

(١) في و "الى" ، والرسم المثبت من م (٤٢ ب) .

(٢) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٤٢ ب) .

وثلاثون درهما من الفلوس يُدفع فيه الآن ستة دراهم وسدس درهم من الفضة المعاملة ، حساباً عن كل درهم من الفضة خمسة دراهم من الفلوس ، التي زنتها عشرة أواق . فإذا ليس بالناس غلاء ، إنما نزل بهم سوء التدبير من الحكم ، ليذهب الله غناء الخلق ويبتليهم بالقلة والدلة ، جزاء بما كسبت أيديهم وَلِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ .

وهذان المثالان فيهما كفاية لمن أزال الله الطمع^(١) عن قلبه ، وهداه إلى إغاثة العباد وعمارة البلاد ، والله الأمر من قبل ومن بعد .

قال المؤلف رحمه الله تعالى : تيسر لي ترتيب هذه المقالة وتهذيبها في ليلة واحدة من ليالي المحرم سنة ثمان وثمانمائة ، والله يهدي من يشاء ، والحمد لله وحده ، وصلى الله على من لا نبي بعده .

ووافق الفراغ من تسويدها في اليوم التاسع عشر من شعبان المكرّم سنة ١١٠١ هـ [٥] ، على يد أفقر العباد محمد الشهير بالقطري ، إمام جامع الوزير وخطيبه ، ببندر جدة المحروس .

(١) في و "الطبع" ، والرسم المثبت هنا من م (١٤٣) .

كشاف أجدى عام

- الأمر (الخليفة الفاطمي) : ٢٧ ، ١٥ ، ٨ ، ٧ ، ٨
 إبراهيم بن وصيف شاه : ٨ ، ٧ ، ٨
 ابن أبي زيد (انظر أبو القاسم)
 ابن الخليلي (انظر نغر الدين)
 ابن رزيك (انظر الصالح طلائع)
 ابن رسته : ١٥
 ابن رفاعه (انظر عبد الملك)
 ابن سعيد (محمد) : ٦٨
 ابن سيرين : ٥٨
 ابن الشيعي (انظر ناصر الدين)
 ابن عساكر : ٤٧
 ابن عمار (انظر أبو محمد الحسن)
 ابن فائق (انظر أبو عبدالله)
 ابن ممتا : ٢١
 ابن هرجيب بن شهلوف : ٨
 ابن وصيف شاه (انظر إبراهيم)
 أبو البركات (الوزير) : ١٨
 أبو بكر (الخليفة) : ٥١
 أبو جعفر المنصور (الخليفة العباسي) : ٥٩
 أبو الطاهر المحلى : ٦٧
 أبو عبدالله بن فائق (المأمون البطائحي ،
 الوزير) : ٢٧ ، ١٥ ، ٢٧
 أبو القاسم بن أبي زيد : ٦٧
 أبو محمد الحسن بن علي بن عبد الرحمن
 اليازوري (الناصر لدين الله ، الوزير) :
 ١٨ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢
 أبو محمد الحسن بن عمار : ١٤
 أبو المسك كافور الإخشيدي : ١٢ ، ١٣
 أبو المنجا شعيا اليهودي : ٣٣
 أبو هريرة : ٦٢
 أتريب بن مصرم : ٨ ، ٩
 أتريب (مدينة قديمة) : ٨
 أجناد الحلقة : ٧٣ ، ٧٥
 الأحنف بن قيس : ٥١
 أرباب الجهات : ٢٩
 أرباب المعاش : ٧٢ ، ٧٤
 أرباب المهن : ٧٣ ، ٧٥
 الارتفاع : ٢٢ ، ٢٣
 أردب : ١٠
 أرغند بن سام : ٩ ، ٤٨
 أسامة بن زيد التنوخي : ١٥
 الأستاذار (انظر محمود بن علي)
 أسفل الأرض (الوجه البحري ، الأرض
 السفلى) : ٢٣ ، ٣٠
 الإسكندرية : ١٥ ، ٦٥ ، ٦٩ ، ٧١ ،
 ٧٢ ، ٧٦ ، ٧٨
 أصحاب البز (انظر أرباب المعاش)
 أصحاب السائر : ١٦
 أصحاب الفلاحة والحراث : ٧٢ ، ٧٤
 أفروس بن مناوش : ٨
 الأفضل بن وحش (الوزير) : ٢٨
 الأعوان : ٣٩
 أطنبغا المساحي (انظر نغر الدين)
 الأمين (محمد ، الخليفة العباسي) : ٦١
 الأنبار : ٥٩
 الأندلس : ٤٧
 الأهراء : ٢٨ ، ٣١ ، ٣٣
 أهل الحصاصة والمسكنة : ٧٣ ، ٧٥
 أهل الدولة : ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤
 أهل الست : ٣٠

جستنيان الثاني (الإمبراطور) : ٥٣
 الجسر ج. : ٤٦
 جعفر بن يحيى بن خالد البرمكي : ٦٠ ، ٥٩
 جنكزخان : ٦٨
 الجهبذ : ٢١
 جوهر (القائد الفاطمي) : ١٣
 الجيزة : ٣٠

حارة الديلم : ٣٥
 الحاكم بأمر الله (الخليفة الفاطمي) : ١٤ ،
 ٦٤ ، ١٨ ، ١٧
 الحافظ لدين الله (الخليفة الفاطمي) : ٢٨
 الحجاج بن يوسف الثقفي : ٥٤ ، ٥٣ ،
 ٥٧ ، ٥٥

الحجاز : ٤١ ، ٣٤
 حرّان : ٥٩
 الحسن بن سهل : ٦٠
 الحسن بن عبد الله بن طنج : ١٣
 الحسني (قصر ببغداد) : ٦٠
 حلب : ٣٤

حسني بن يعقوب : ٣٤
 الحمايات (انظر البراطيل)
 الحوائج خاناه : ٣٣

خالد بن عبد الله القسري : ٥٨
 خالد بن يزيد بن معاوية : ٥٤ ، ٥٣ ،
 ٦٨
 خان بالق : ٦٨
 الخبز المسكرج : ٦٧
 خراسان : ٧٩
 الخروبة : ٦٦
 الخريطة (الخزانة) : ٦٠

الأوقية : ٤٩
 أوثوجور (أبو القاسم بن الإخشيد) :
 ١٢ ، ١١

باب البحر : ١٧
 باب زويلة : ٣٥ ، ٢٥
 البالشت : ٦٨
 البراطيل والحمايات : ٧٠ ، ٣٧
 برقة : ٣٣ ، ٣٢
 برقوق (السلطان الظاهر) : ٤٢ ، ٣٧ ،
 ٤٤ ، ٤٥ ، ٧١

البصرة : ٥١ ، ٦١
 بعلبك : ٣٨
 بغداد : ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٧ ، ٦٨
 البقاع : ٣٨
 بلاد الروم والترك : ٦
 بنها : ٨
 بيت المال : ١٥ ، ٢٣ ، ٣٨ ، ٦٠ ، ٦٤
 البيدر ج. : ٢١
 البيكار ج. : ٣٤ ، ٣٤

الترنيمين : ٧٩
 تروجة (بلدة) : ٧٨
 التليس : ١٦
 التوراة : ١٠

الجامع الأزهر : ١٥
 جامع راشدة : ١٧
 الجامع العتيق : ١١ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٨ ، ٢٨
 جبة عسال (بالشام) : ٣٨
 جدة : ٨٦
 الجريب : ٥١ ، ٦٣

الدرام الآمرية : ١٥
 دار الضرب : ٨٠ ، ٧١ ، ٦٤ ، ١٥
 دائق ج. دوانيق : ٥٠ ، ٤٩ ، ١٠
 الدرهم البغلية : ٥٠ ، ٤٩
 الدرهم البيض : ٥٨ ، ٥٧
 الدرهم الجدد : ٦٥ ، ١٦ ، ١٥
 الدرهم الجوارقية : ٥٠ ، ٤٨
 الدرهم الجواز : ٥٠
 الدرهم الخالدبة : ٥٩
 الدرهم الزائدة (انظر الدرهم الزائدة)
 الدرهم الزيوف : ٦٧ ، ٦٢
 الدرهم الستوفة : ٦٢
 الدرهم السوداء (السود) : ٥٢ ، ٤٨
 ٦٥ ، ٥٦ ، ٥٥
 الدرهم الطبرية (العتق) : ٤٩ ، ٤٨
 ٥٦ ، ٥٥
 الدرهم العتق (انظر الدرهم الطبرية)
 الدرهم الفطرية : ٦٠
 الدرهم الغلة : ٦٤
 الدرهم القطع (انظر الدرهم الزائدة)
 الدرهم الكاملة : ٧٠ ، ٦٥
 الدرهم الكسروية (الفارسية) : ٥١
 درام الكيل : ٥٧
 الدرهم المبهرجة (النهرجة) : ٦٧ ، ٦٢
 الدرهم الحمدي : ٥٩
 الدرهم المدورة : ٥٣
 الدرهم الزائدة : ٦٥ ، ٦٤ ، ١٥ ، ١٤
 الدرهم المسودة : ٦٥
 الدرهم المعاملة : ٨٦ ، ٨١ ، ٧٧ ، ١٤
 الدرهم المصيبة : ٦٠
 الدرهم المكروهة : ٥٧
 الدرهم النقرة : ٦٥
 الدرهم الهاشمية : ٥٩
 الدرهم الهيرية : ٥٩ ، ٥٨
 الدرهم الوافية : ٥٦ ، ٥٥
 الدرهم الورق : ٦٧ ، ٦٥
 الدرهم اليوسفية : ٥٩
 الدرهم (وزن) : ٤٩ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥
 ٧١ ، ٧٠ ، ٦٦ ، ٥٧
 دمشق : ٤٩ ، ٣٨
 دمياط : ٢٩
 دنانير الخريطة : ٦٠
 الدنانير القيصرية : ٤٨
 الدنانير الهاشمية : ٦١
 الدينار : ٤٩ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٦٦
 ٨٣ ، ٨٢
 الدينار المبهرج : ٦٧
 دينار معاوية : ٥٢
 رأس البغل اليهودي : ٤٩
 الرباعي (درهم ، ودينار) : ١٩
 الرطل : ٧٦ ، ٥٧ ، ٤٩
 الرملة (بلدة) : ١٣
 الروزنامج : ٢١
 الريان بن الوليد : ١٠
 الزعّار : ٤٥
 زقاق القناديل (بالقسطاط) : ٣٤
 زياد بن أبيه : ٥٢
 الزيادة : ١٨
 سعيد بن المسيّب : ٥٤
 السفاح (أبو العباس = الخليفة العباسي) : ٥٩
 السكة : ٦١ ، ٦٠ ، ٥٥
 السكة العباسية : ٥٩

الدرام الآمرية : ١٥
 دار الضرب : ٨٠ ، ٧١ ، ٦٤ ، ١٥
 دائق ج. دوانيق : ٥٠ ، ٤٩ ، ١٠
 الدرهم البغلية : ٥٠ ، ٤٩
 الدرهم البيض : ٥٨ ، ٥٧
 الدرهم الجدد : ٦٥ ، ١٦ ، ١٥
 الدرهم الجوارقية : ٥٠ ، ٤٨
 الدرهم الجواز : ٥٠
 الدرهم الخالدبة : ٥٩
 الدرهم الزائدة (انظر الدرهم الزائدة)
 الدرهم الزيوف : ٦٧ ، ٦٢
 الدرهم الستوفة : ٦٢
 الدرهم السوداء (السود) : ٥٢ ، ٤٨
 ٦٥ ، ٥٦ ، ٥٥
 الدرهم الطبرية (العتق) : ٤٩ ، ٤٨
 ٥٦ ، ٥٥
 الدرهم العتق (انظر الدرهم الطبرية)
 الدرهم الفطرية : ٦٠
 الدرهم الغلة : ٦٤
 الدرهم القطع (انظر الدرهم الزائدة)
 الدرهم الكاملة : ٧٠ ، ٦٥
 الدرهم الكسروية (الفارسية) : ٥١
 درام الكيل : ٥٧
 الدرهم المبهرجة (النهرجة) : ٦٧ ، ٦٢
 الدرهم الحمدي : ٥٩
 الدرهم المدورة : ٥٣
 الدرهم الزائدة : ٦٥ ، ٦٤ ، ١٥ ، ١٤
 الدرهم المسودة : ٦٥
 الدرهم المعاملة : ٨٦ ، ٨١ ، ٧٧ ، ١٤
 الدرهم المصيبة : ٦٠
 الدرهم المكروهة : ٥٧
 الدرهم النقرة : ٦٥
 الدرهم الهاشمية : ٥٩
 الدرهم الهيرية : ٥٩ ، ٥٨

العادل أبو بكر بن أيوب (السلطان) :

٣١ ، ٢٩

العادل كتبغا (السلطان) : ٧٠ ، ٣٢

العباس بن الفضل بن الربيع : ٦١

عبد الله بن الزبير : ٥٣

عبد الله بن عامر : ٦١

عبد الله بن عبد الملك بن مروان : ١١

عبد الله بن مروان : ٥٣

عبد الملك بن رفاعة : ١٥

عبد الملك بن مروان (الخليفة الأموي) :

٤٩ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ،

٥٧ ، ٥٨ ، ٦٨

عبيد الله بن زياد : ٦١

عثمان بن حنيف : ٦٣

عثمان بن عفان (الخليفة) : ٥٢

العراق : ٢٥ ، ٤١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ،

٥٨ ، ٦٢

العزيز محمد بن صلاح الدين الأيوبي (السلطان) :

٣٧

عسقلان : ١٥

العشايا : ١٦

علي بن أبي طالب (الخليفة) : ٥٢

علي بن الإخشيد : ١٢

العالمقة : ١٠

عمر بن الخطاب (الخليفة) : ٤٩ ، ٥١ ،

٥٢ ، ٦٣

عمر بن عبد العزيز (الخليفة الأموي) : ٥٨

عمر بن هبيرة : ٥٨

عمرو بن العاص : ٦٣

السكة المدورة : ٥٩

سليمان بن عبد الملك (الخليفة الأموي) : ٥٨

سليمان بن عزة (المحتسب) : ١٤

السمسرة : ٧٧

شمير اليهودي : ٥٤ ، ٥٥

السندى بن شاهق : ٦٠

سوق السيوفيين (بالقاهرة) : ٣٥

سيف الدين حسين : ٢٩

الشام : ٣٢ ، ٣٤ ، ٤١ ، ٤٧ ، ٤٨ ،

٦٣ ، ٦٥ ، ٦٦

الشاهد ج . شهود : ٧٥

الشدة العظمى : ٢٧

شعبان (السلطان الأشرف) : ٤٠

الشواهين : ٥١ ، ٦١

الشوبك : ٣٤

الشون (انظر الأهرام)

شيخون (الأمير) : ٣٧

الشير خشك : ٧٩

صابر بن مصرم : ٩

صاحب السبيل : ٢٥

الصاع : ٥٧

الصالح طلائع بن رزّيك (الوزير) : ٢٨ ، ٣٧

صلاة العتمة : ١١

صور (مدينة) : ١٥

الصين : ٦٩

الفرارة : ٦ ، ٣٤

الفرور : ٢٤

طبرستان : ٤٧

طبرية (مدينة) : ٤٨

المأمون البطامى (انظر أبو عبد الله)

المأمون (عبد الله ، الخليفة العباسى) : ٦١

مالك (الإمام) : ٥٧

المتجملون : ٢٩

متحصل الموارث : ٣٨

المتوكل (الخليفة العباسى) : ٦١

متولى السر : ١٦

المثقال : ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٦٦

٧٠ ، ٧٢ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨١

المحتسب : ١٤

محمد (رسول الله) : ٥١ ، ٥٣ ، ٥٥

٥٦ ، ٦٢ ، ٦٣

محمد بن عطا (عتاب) الكندى : ٥٩

محمد بن قلاوون (السلطان الناصر) : ٣٩ ، ٧٧

محمد بن هارون الرشيد : ٦١

محمد القطرى : ٨٦

محمود بن على الأستاذار : ٧١

المخازن السلطانية : ١٨ ، ٢١

المد : ٥٧

المدينة : ٥١ ، ٥٤

مروان بن محمد (الخليفة الأموى) : ٥٩

المسبحى ، (الأمير المختار عن الملك محمد بن

عبيد الله بن أحمد) : ٦٤

المستنصر (الخليفة الفاطمى) : ١٨ ، ٢٣

٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦

مسعود الصقلي : ١٦

مصر : ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١

١٢ ، ١٣ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٢

٢٤ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٠

٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٦

٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٧

٤٩ ، ٥٠ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥

٦٦ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٢

٧٦ ، ٨٥

طالب بن غابر : ٤٨

القائز (الخليفة الفاطمى) : ٢٨

فرعان بن مسود : ٨

نفر الدين بن الخليلي (الوزير) : ٣٧ ، ٧٠

نفر الدين ألتنبغا المساحى (الأمير) : ٣٦

فرج بن برقوق (السلطان الناصر) : ٣٧

القسطاط : ١٢ ، ١٧ ، ٢٤

الفضل بن الربيع : ٦٠

الفلس ج . فلوس : ٣٧ ، ٤٧ ، ٦٦

٦٧ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٤

٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨١

٨٣ ، ٨٤

القاهرة : ١٣ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٠

٢٢ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٩ ، ٣٠

٣٣ ، ٣٥ ، ٤٢ ، ٦٥ ، ٧١

٧٦ ، ٧٨

القبط : ١٠ ، ٤٧ ، ٦٣

القدس : ٣٣ ، ٣٤

القرامطة : ١٣

قرة بن شريك : ١٥

القفيز : ٥٢ ، ٦٢

قوص : ١٥

القيراط ج . قراريط : ٦٨

كافور الإخشيدى (انظر أبو المسك)

الكامل محمد بن العادل (السلطان) : ٦٥

٦٧ ، ٦٩

السكرك : ٣٤

الكوادة : ٦٩

الكوفة : ٥٢

النيلوفر : ٧٩

الهادي (الخليفة العباسي) : ٥٩

هارون الرشيد (الخليفة العباسي) : ٥٩ ،

٦٠

هشام بن عبد الملك (الخليفة الأموي) : ٥٨

الهند : ٤٠ ، ٦٩

الوائق (الخليفة العباسي) : ٦١

واسط : ٥٨ ، ٥٩

الوسمي : ٣٢

الوليد بن عبد الملك (الخليفة الأموي) : ٥٨

الوليد بن يزيد : ٥٩

الوزيرية : ٣٥

الوية : ١٢

اليازوري (انظر أبو محمد الحسن)

يزيد بن عبد الملك (الخليفة الأموي) : ٥٨

اليمن : ٣٤ ، ٤٧ ، ٥٢

يوسف بن عمر الثقفي : ٥٨ ، ٥٩

مصعب بن الزبير : ٥٣

المطرق ج . مطارق : ٣٩

المعاملين : ٢٠

معاوية بن أبي سفيان (الخليفة الأموي) : ٥٢

المعتصم (أبو إسحاق — الخليفة العباسي) : ٦١

المعز لدين الله الفاطمي (الخليفة) : ١٣

معقل بن يسار : ٥١

المسكرج (انظر الحبز)

مكة : ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٣

الملوطة ج . ملايط ، ملوطات : ٧٩

المناخ : ٣١

المهدي (الخليفة العباسي) : ٥٩

مياسير التجار : ٧٢ ، ٧٤ ، ٨٥

نابلس : ٣٨

ناصر الدين بن الشيعي : ٧٧

الناصر محمد بن قلاون (انظر محمد)

النش : ٤٩

النواة : ٤٩ ، ٥١

لاذو بن سام : ٩

893.7M281

R7

AUG 22 1955

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU07815166

893.7M281-R7